

الجمهورية الجزائرية الديق
وزارة التعليم العالي و

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تخصص : مالية و إدارة أعمال

الموضوع :

ميزان المدفوعات و آثاره على التجارة الخارجية

دراسة حالة بلدان المغرب العربي من 1990 إلى 2009

تحت إشراف الأستاذ :

دربال عبد القادر

من إعداد الطالب :

عقبي لخضر

أعضاء اللجنة المناقشة

رئيساً	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. زايري بلقاسم
مقرراً	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. دربال عبد القادر
مناقشاً	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ-	د. فقيه عبد الحميد
مناقشاً	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ-	د. مباركي ناصر

السنة الجامعية 2010 - 2011

إهداء

إلى من كان دعائهما مصباحاً أنار لي دروب الحياة : الوالدين الكريمين.

إلى كل الإخوة و الأخوات .

إلى كل من تعلمت منهم

إلى كل الأهل و الأحباب و الأصحاب و الخلان.

إلى كل طالب علم .

عقبني ل .

شكر وتقدير

على إثر إنهائنا لهذا العمل أحمد الله العلي القدير حمدا كثيرا طيبا مباركا لتوفيقه في إنجاز هذا

العمل المتواضع .

ثم أتقدم بشكري الجزيل و تقديره الكبير إلى الأستاذ الفاضل المشرف

البروفيسور " **دربال عبد القادر** " على توجيهاته و نصائحه القيمة وعلى كل ما بذله معي

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر

دقيش - م - ،والدين علال ،عبد الرحمان - ع -،سدي علي ،عبد الحميد - س العباس - ع -

بلعباس هواري وجميع أعضاء مخبر البحث للإقتصاد الكلي التنظيمي .

عقبي ل .

الفهرس

1 مقدمة

الفصل الأول : أساسيات حول ميزان المدفوعات

06 تمهيد :

07 المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات

07 المطلب الأول: نشأة، مفهوم و عناصر ميزان المدفوعات

07 أولاً: نشأة وتطور ميزان المدفوعات

08 ثانيا : تعريف ميزان المدفوعات

10 ثالثا: أهمية ميزان المدفوعات

10 المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

10 أولاً: حساب العمليات الجارية

13 ثانيا: حساب رأس المال

14 ثالثا: حساب السهو و الخطأ

15 رابعا : عرض بياني لميزان المدفوعات

17 المطلب الثالث : مبادئ التقييم وقت التسجيل والقيد في ميزان المدفوعات

17 أولاً: مبادئ القيد في ميزان المدفوعات

18 ثانيا: مبادئ التقييم وقت التسجيل

18 ثالثا: طريقة القيد في ميزان المدفوعات

19 المبحث الثاني : حالات ميزان المدفوعات

19 المطلب الأول: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات

19 أولاً: توازن المدفوعات الدولية

20 ثانيا : التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

20 ثالثا: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

21 رابعا : التوازن العام حسب نموذج ماندل – فليمينغ (Mundell – Fleming)

23 المطلب الثاني : الاختلال في ميزان المدفوعات

23 أولاً: قياس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات

24 ثانيا: أشكال إختلال ميزان المدفوعات

26 ثالثا: أسباب إختلال ميزان المدفوعات

27	المطلب الثالث : آليات وسياسات التسوية في ميزان المدفوعات
28	أولاً: آليات التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات
28	- آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية
29	- آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية
31	- آلية التسوية في ظل نظام سعر الصرف المرن المدار
32	- آلية التسوية التلقائية نتيجة لتغير حجم الكتلة النقدية
32	ثانياً: سياسات التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات
32	- السياسة المحولة للإنفاق (أسلوب المرونة)
35	- أسلوب الاستيعاب
37	المبحث الثالث : العجز والمؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات
37	المطلب الأول : العجز في ميزان المدفوعات
37	أولاً: أسباب العجز في ميزان المدفوعات
39	ثانياً: أنواع العجز في ميزان المدفوعات
41	ثالثاً: تمويل العجز في ميزان المدفوعات
42	المطلب الثاني : الآثار التي يسببها العجز في ميزان المدفوعات
42	أولاً: آثار سياسة العجز على ميزان المدفوعات
43	- الآثار الإيجابية للعجز في ميزان المدفوعات
44	- الآثار السلبية للعجز في ميزان المدفوعات
46	المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات
46	أولاً: علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي
48	ثانياً : العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والنتاج الداخلي الخام
49	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : التجارة الخارجية

50	تمهيد
51	المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية
51	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية
51	أولاً: نشأة وتطور التجارة الخارجية
52	ثانياً : تعريف التجارة الخارجية
53	ثالثاً: أسباب قيام التجارة الخارجية

54 رابعا: أهمية التجارة الخارجية
54 خامسا : تأثير وتأثير التجارة الخارجية
56 المطلب الثاني: مذهب التجاربيين والنظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية
56 أولا: مذهب التجاربيين
57 ثانيا: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية
58 - نظرية التكاليف المطلقة آدم سميث (A- Smith)
59 - نظرية التكاليف النسبية " دافيد ريكاردو " (David Ricardo)
60 - نظرية التوازن التلقائي " دافيد هيوم "
61 ثالثا : الأسس التي قام عليها المذهب الكلاسيكي
62 رابعا: الفروض التي قام عليها المذهب الكلاسيكي
62 المطلب الثالث : النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية
63 أولا: نظرية إيلي هيكشر و بيرتل أولين (E- Heckscher & B-Ohlin)
64 ثانيا : نظرية نسب عناصر الإنتاج
66 ثالثا : نظرية تساوي أسعار الإنتاج
68 رابعا : لغز ليونتييف
	المبحث الثاني : النظريات الحديثة والمعاصرة في التجارة الخارجية
68 المطلب الأول: النظريات الحديثة في التجارة الدولية
68 أولا: نظرية ستيفان ليندر
69 ثانيا: نموذج فيرنون لدورة حياة المنتج
70 ثالثا: نظرية إقتصاديات الحجم
71 المطلب الثاني : النظريات المعاصرة في التجارة الخارجية
71 أولا: نظرية التفوق التكنولوجي
71 - طبيعة المناهج التكنولوجية
72 - فروض المناهج التكنولوجية
73 ثانيا: نموذج الفجوة التكنولوجية
74 ثالثا: نظرية التجارة داخل الصناعة " Balassa Bella "
75 رابعا: نظرية المنافسة غير الكاملة (Paul Krougman)
76 خامسا: نظرية الإوز الطائر
77 سادسا: نظرية التنافسية لـ " بورتر " (Michael Porter)

78	المطلب الثالث : أدوات قياس التجارة الخارجية
78	- الناتج المحلي والوطني
78	- مؤشرات المشاركة في التجارة الخارجية
81	- تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية
	المبحث الثالث : الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي
82	المطلب الأول : الديون وسياسات التجارة الخارجية
82	أولاً: الديون الخارجية
84	ثانياً: سياسات التجارة الخارجية
84	- سياسة الحماية التجارية
87	- سياسة حرية التجارة
89	- التكامل الاقتصادي الدولي
90	المطلب الثاني : الإستثمار الأجنبي
90	أولاً : عموميات حول الاستثمار الأجنبي
90	- تعريف الاستثمار الأجنبي
90	- التطور التاريخي للمشروعات المتعددة الجنسيات
91	ثانياً : أشكال الاستثمار الأجنبي
91	الاستثمار الأجنبي الغير مباشر
93	الاستثمار الأجنبي المباشر
93	- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
94	- المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
94	- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
	المطلب الثالث : نظريات الاستثمار الأجنبي
95	أولاً : نظريات الاستثمار الأجنبي
96	ثانياً : الاستثمار المباشر والمشروعات المتعددة الجنسيات
97	ثالثاً : العوامل المحفزة على نمو وتطور الاقتصاد الدولي للأعمال
99	رابعاً : معوقات الاستثمار الأجنبي
99	خامساً : المبادئ التي وضعها البنك الدولي للاستثمار الأجنبي
100	خلاصة الفصل

الفصل الثالث : نظم ونظريات سعر الصرف

101	تمهيد.....
102	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
102	المطلب الأول: نبذة تاريخية حول سعر الصرف وأدواته.....
102	أولاً: نبذة تاريخية حول سعر الصرف
104	ثانياً : تعريف سعر الصرف
104	ثالثاً: أدوات سعر الصرف
106	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
106	أولاً: سعر الصرف الإسمي
107	ثانياً: سعر الصرف الحقيقي
107	- مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي
108	ثالثاً: سعر الصرف الفعلي
109	رابعاً : سعر الصرف الفعلي الحقيقي
110	المطلب الثالث : سعر الصرف التوازني
110	أولاً: الطلب على الصرف الأجنبي
111	ثانياً: عرض الصرف الأجنبي
112	ثالثاً: تحديد سعر الصرف التوازني
112	- قياس سعر الصرف التوازني
114	المبحث الثاني : أسواق الصرف وأنواعها
114	المطلب الأول: أسواق الصرف
114	أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي.....
114	ثانياً : المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف الأجنبي
115	ثالثاً: خصائص سوق الصرف
116	المطلب الثاني : أنواع سوق الصرف الأجنبي
116	أولاً: سوق الصرف العاجلة (السوق الحاضرة)
116	ثانياً: سوق الصرف الآجلة (السوق المستقبلية)
117	ثالثاً: العمليات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي
120	رابعاً : مزايا سوق صرف العملات

121	المطلب الثالث : تحليل سوق الصرف
121	أولا : التحليل الاقتصادي
121	ثانيا : التحليل البياني
122	ثالثا : أسباب تحقق مخاطر الصرف
123	رابعا : إدارة مخاطر الصرف الأجنبي
123	- الأساليب الخارجية لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي
124	- الأساليب الداخلية لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي
125	خامسا : آثار تغير سعر الصرف على الأسعار
126	المبحث الثالث : نظريات ونظم الصرف الأجنبي
126	المطلب الأول : النظريات المحددة لسعر الصرف
126	أولا: نظرية تعادل القوى الشرائية (جوستاف كاسل)
127	ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة
129	ثالثا: نظرية كفاءة السوق
129	رابعا: نظرية الأرصدة
129	خامسا: نظرية مستوى الإنتاج
130	المطلب الثاني : نظم الصرف المختلفة
130	أولا: نظام سعر الصرف الثابت
130	- تحديد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت
132	ثانيا : نظام استقرار أسعار الصرف
133	ثالثا: نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة
	المطلب الثالث : الرقابة على الصرف
134	أولا : نظام الرقابة على الصرف
135	- أهداف نظام الرقابة على الصرف
136	- تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف
137	ثانيا : صندوق موازنة الصرف
138	خلاصة الفصل

الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لقياس مدى تأثر وتأثير ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية

وسعر الصرف (دراسة حالة بلدان المغرب العربي خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2009)

139	تمهيد:
	المبحث الأول: عموميات حول الارتباط المتعدد
	المطلب الأول : دراسة الارتباط المتعدد
140	أولاً: تعريف الارتباط المتعدد
140	ثانياً: الخطوات الأساسية لدراسة الارتباط المتعدد
141	- تحديد العوامل المؤثرة في المتغير " Y " (عددا ونوعا)
141	- اختيار المتغيرات المستقلة
142	- حساب معاملات الارتباط الثنائية
142	- حساب معامل الارتباط المتعدد للعلاقة الارتباطية
143	- اختبار دلالة معامل الارتباط المتعدد
	المطلب الثاني : إختبار الارتباط والمرونة
144	أولاً: إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Durbin – Watson)
144	ثانياً: المرونة
	المبحث الثاني : أثر وتأثر ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية ،الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2009
	المطلب الأول : تحديد المتغيرات المؤثرة والعلاقة الارتباطية
145	أولاً: تحديد العوامل المؤثرة في المتغير " Y "
148	ثانياً : إيجاد نوع العلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمتغير المفسر
149	ثالثاً: حساب معاملات الارتباط الزوجية بين المتغيرات المفسرة
150	رابعاً: حساب معامل الارتباط بين المعاملات المفسرة والظاهرة المفسر
150	خامساً: تحليل الارتباط
	المطلب الثاني : إيجاد معامل الارتباط المتعدد ومعادلة التمثيل
151	أولاً: إيجاد معامل الارتباط المتعدد
152	ثانياً: - إختبار دلالة معامل الارتباط المتعدد
153	ثالثاً: إيجاد معادلة التمثيل
	المطلب الثالث : دراسة صلاحية النموذج
155	أولاً : تحليل معادلة التمثيل
156	ثانياً : دراسة صلاحية النموذج

المبحث الثالث : الدراسة بالإستعانة ببرنامج " SPSS "

المطلب الأول : دراسة حالة الجزائر

158	أولاً: الجداول والحسابات
160	ثانياً: إختبار معنوية النموذج
160	ثالثاً: تحليل النتائج
161	رابعاً : التحليل الاقتصادي
162	خامساً: التحليل القياسي
164	سادساً : إختبار معنوية المعاملات

المطلب الثاني : دراسة حالة المغرب

166	أولاً: الجداول والحسابات
168	ثانياً: إختبار معنوية النموذج
169	ثالثاً: تحليل النتائج
170	رابعاً : إختبار المعنوية

المطلب الثالث : دراسة حالة تونس

172	أولاً: الجداول والحسابات
174	ثانياً: إختبار معنوية النموذج
175	ثالثاً: تحليل النتائج
176	رابعاً : إختبار معنوية المعاملات
179	خلاصة الفصل
180	الخاتمة
185	قائمة المراجع
190	الملحق

مقدمة :

تغطي الموضوعات الاقتصادية بأهمية كبيرة في معالجتها من قبل جميع البلدان باختلاف حالاتها (متطورة ، متخلفة أو سائرة في طريق النمو) وذلك بإتباع مناهج مختلفة والاعتماد على سياسات تختلف باختلاف الوضعيات الاقتصادية لهذه الدول ، والحالة الاقتصادية التي تمر بها ، وكل ذلك من أجل محاولة التحسين ، التغيير أو زيادة التحسين في الاقتصاد الوطني ، فالظروف التي يشهدها العالم جعلته في حركة دعوية يصعب فيها التحكم بشكل كامل أو الاعتماد على عامل أو مؤشر واحد لمعالجة هذه القضايا وإيجاد الحلول الكفيلة لذلك ، أو التخفيف من شدة المحنة ، فالعلاقة الاقتصادية بين الدول مسألة قائمة بذاتها ، حيث نجد جميع دول العالم مرتبطة بشبكة معقدة من العلاقات المتبادلة يصعب الفصل في آثارها ، وتتناول هذه العلاقة دراسة كافة المعاملات الاقتصادية التي تتضمن عبور الحدود الوطنية ، ولقد بدأت دراسة هذه العلاقات في الأدب الاقتصادي منذ تكون علم الاقتصاد على يد كُتّاب المذهب التجاري في القرن السابع عشر ، ثم بعدهم الاقتصاديون التقليديون أما في العصر الحديث فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لهذه الدراسة وأصبح الاقتصاد العالمي حقيقة اقتصادية واضحة يمتلك هيكلا خاصا قابل للتغيير من وقت إلى آخر حسب الظروف والأوضاع .

تجدر الإشارة هنا إلى أن الوضعية الاقتصادية لأي بلد ترتبط بمجموعة من المكونات والعوامل التي تؤثر فيها سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن بين هذه المكونات يمكننا تسليط الضوء على ثلاثة عناصر هامة وهي " ميزان المدفوعات ، التجارة الخارجية وسعر الصرف " ذلك للأهمية و المكانة التي يحتلونها ، حيث يولى ميزان المدفوعات أهمية بالغة في تحديد الوضعية الاقتصادية ، لكونه حساب يسجل جميع المبادلات المبرمة مع الخارج ، ولأن هذه المبادلات خارجية نسلط الضوء على التجارة الخارجية وسعر الصرف كونهما يؤثران ويتأثران بالاقتصاد العالمي بصفة مباشرة ، غير مباشرة و حتمية .

يمكن إعتبار ميزان المدفوعات أحسن مقياس و وسيلة فعالة يمكن التعويل عليها لمعرفة الحالة والوضعية الاقتصادية لكل بلد ، ويمكن إلتماس ذلك من خلال العجوزات المسجلة في ميزان المدفوعات الجزائري في بداية السبعينات ، والتي بتحليلها تم التعرف وإعادة تصنيف الاقتصاد الجزائري في وضعيته المستحقة التي ينبغي أن يكون فيها ، والتي فرضت عليه جملة من الإصلاحات تمثلت في إنزلاقات متوالية لسعر الصرف ، الشيء الذي وصل بالاقتصاد الجزائري إلى حد الإفراط في السيولة حيث أصبحت قيمة النقود المتاحة تمثل 105% من قيمة الإنتاج الوطني عام 1985 ، إضافة إلى انهيار سعر البترول في سنة 1986 مما نجم عنه أزمات اقتصادية اجتماعية وسياسية وخيمة فرضت على

السلطات المعنية اتخاذ إجراءات رديعة وخيمة تمثلت في الزيادة في حجم الإنزلاقات في سعر الصرف والتفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في جوان ثم في أكتوبر من عام 1990 على برنامج هيكلية وإعادة إصلاح الاقتصاد، وبهذا أملت عليها سياسات صارمة خاصة أنها كانت متبوعة بالاتفاق على التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وكان ذلك في الأشهر الأخيرة من عام 1990، وتمت الموافقة الجزائرية على هذه الشروط في أبريل 1991، ضف إلى ذلك عجز البنك المركزي لتوفير العملة الصعبة الأمر الذي دفع إلى ظهور السوق الموازية وبصفة صريحة، هذه الأسباب وغيرها أدت إلى دخول ميزان المدفوعات في عجوزات متوالية مما تسبب في ارتفاع الرسوم على الواردات بنسبة 25% .

إن الظروف الاقتصادية والسياسية التي واجهتها دول العالم دفعتها إلى السير قدما من أجل تنظيم الاقتصاد العالمي وذلك فيما يخص تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات فيما بين مختلف الدول، تسهيل إجراءات المدفوعات وتنمية الاستثمار ... الخ . وهذا ما بدا جليا في فترة الستينات حيث حققت الدول الصناعية في مجموعها معدلات نموا تتراوح بين 04% و 05% ودول العالم الثالث معدلات تتراوح بين 07% و 08% الشيء الذي حفّز على زيادة الترابط والاندماج الاقتصادي العالمي .

إن سعر الصرف هو مؤشر حساس للمتغيرات الاقتصادية، فهو بمثابة وسيلة فعالة لمعالجة المشاكل الاقتصادية وتسهيل عملية التبادل بين مختلف الدول، كما لا يفوتنا أثره الكبير على تفعيل عملية التوازن في الاقتصاد الكلي كالتضخم، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات

إن معالجة القضايا الاقتصادية تعتمد على ثلاثة سياسات تتمثل في السياسة المالية والتي تتمثل في الإنفاق الحكومي والضرائب، السياسة النقدية التي تتمثل في سعر الفائدة وهناك سياسة ثالثة تتوسطهما تتمثل في سياسة سعر الصرف، والتي تهدف إلى المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات .

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث :

1 - إشكالية البحث :

يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي :

ما مدى تأثير ميزان المدفوعات بالتجارة الخارجية وسعر الصرف في ضل حتمية العولمة ؟

كما يمكن أن نرفق هذه الإشكالية بمجموعة من التساؤلات الفرعية لتحقيق الغاية المحددة سالفا للبحث محل الدراسة، والتي يمكن طرحها على النحو التالي :

2 - التساؤلات :

أ - ما هو ميزان المدفوعات ، ما هي أسباب اختلاله ، وما هي أنواع هذا الاختلال ؟

ب - ما هي التجارة الخارجية وما أهم نظرياتها ؟

ج - ما هو سعر الصرف ، ما أنواعه وما أهم نظرياته وسياساته ؟

د - هل سعر الصرف والتجارة الخارجية ، والإستثمار الأجنبي المباشر كفيلون بالتأثير وإعادة التوازن في ميزان المدفوعات ؟

3 - فرضيات الدراسة :

تقتضي ضرورة الإجابة على الأسئلة المطروحة تسليط الضوء على جملة من الفرضيات تكون كحجر أساس لإنجاز هذه الدراسة أهمها :

أ - يصف ميزان المدفوعات الحالة الإقتصادية للبلد محل الدراسة ، ويكون عرضة لجملة من الإختلالات يتم معالجتها بالإستعانة بجملة من الإجراءات المتخذة والتي تكون حسب الإمكانيات المتاحة .

ب - يؤثر ويتأثر ميزان المدفوعات بـ وعلى سعر الصرف ، التجارة الخارجية ، والإستثمار الأجنبي المباشر وبدرجات متفاوتة وذلك حسب نسبة المشاركة فيه .

ج - إن طبيعة الإقتصاد الجزائري تجعل من ميزان مدفوعاتها يتأثر بحساب التجارة المنظورة ، أما المملكة المغربية فبحكم موقعها الجغرافي فإن ميزان مدفوعاتها يتأثر بالحساب الجاري بصفة عامة

د - إن طبيعة النشاط الإقتصادي الغالب في تونس تجعل من ميزان مدفوعاتها يتأثر بالدرجة الأولى بالإستثمار الأجنبي ، السياحة وسعر الصرف .

4 - أسباب إختيار الموضوع :

من جملة الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع هو الميل إلى البحث في مواضيع الاقتصاد الكلي ولكونه نقطة حساسة في اقتصاد أي بلد ،كما أنه يتميز بطول واجتهادات تتماشى والوضعية الاقتصادية للبلد محل الدراسة ،ولقد تم محاولة ربط هذه الأخيرة ببلدان المغرب العربي كونهم يعيشون تجربة فرضت عليهم الكثير من السياسات ،كما يمكن تعميم هذه السياسة على جميع الدول النامية الأخرى كونها تستفيد من نفس الوصفة لتقارب اقتصاداتها وتشابه المشاكل والعراقيل التي تواجهها في المجال الاقتصادي بصفة عامة .

5 - أهداف الدراسة :

يسعى هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- محاولة التعرف على ميزان المدفوعات ،مكوناته ،طريقة حسابه ،ومكانته في الاقتصاد
- محاولة التعرف على التجارة الخارجية ،سعر الصرف و مدى تأثيرهما بميزان المدفوعات
- إختيار مدى تأثير وتأثير ميزان المدفوعات ب وعلى التجارة الخارجية ،الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف بدراسة تطبيقية لبلدان المغرب العربي .

6 - منهجية البحث والأدوات المستعملة :

نحاول في هذا البحث استعمال المناهج المعتمدة في الدراسة الاقتصادية عموما ،حيث نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي ،التحليلي ،التاريخي والمنهج القياسي ،وكل ذلك من أجل إستيعاب البحث من جميع جوانبه .

المنهج الوصفي : يتم الاعتماد على هذا المنهج حتى يتسنى لنا إستيعاب الجانب النظري ،ومحاولة الإحاطة به والوقوف على أبرز نقاط البحث .

المنهج التحليلي : من أجل تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية بالاعتماد على مؤشرات كمية وتحليل أسباب وآثار التقلبات التي تحدث .

المنهج القياسي : من خلال قياس الآثار التي تسببها الأزمات والحالات الاقتصادية والسياسية وأخذها كأساس من أجل التنبؤ بالأحداث التي يمكن أن تقع في المستقبل .

7 - أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تقديم دراسة عن ميزان المدفوعات، التجارة الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، وإبراز الأهمية البالغة لهذه المتغيرات في ميزان المدفوعات، وكيفية التعامل معها حسب الحاجة التي تملئها الوضعية الاقتصادية، لنهائي في الأخير بدراسة تطبيقية لقياس مدى تأثير وتأثير ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف بدراسة حالة لبلدان المغرب العربي .

8 - حدود الدراسة :

حدّدت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وآخر زمني، فمن حيث الإطار المكاني تم حصر الدراسة على البلدان النامية، وبالخصوص بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) قصد إبراز أثر وتأثير ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف والتي تكون حسب مدى مساهمة هذه المتغيرات في ميزان المدفوعات، وأما بالنسبة للإطار الزمني فتستدعي الدراسة الأخذ بعين الاعتبار الماضي، وذلك من خلال دراسة حالة بلدان المغرب العربي من سنة 1990 إلى 2009 .

9 - خطة البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات موضوع الدراسة، تم تقسيم البحث إلى أربع فصول، حيث يتم التطرق في الفصل الأول لعموميات حول ميزان المدفوعات لمحاولة الإلمام به من جوانب مختلفة، والفصل الثاني نتطرق فيه لأهم نظريات لتجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر بدراسة تاريخية بإبراز أهميتها وحتميتها بالنسبة لاقتصاد أي بلد وتحديد مكانتها، والفصل الثالث نتطرق لسعر الصرف وأهم النظريات والسياسات المطبقة عليه، أما فيما يخص الفصل الرابع والأخير فيتم التطرق فيه لدراسة تطبيقية لقياس مدى تأثير وتأثير ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف (حالة بلدان المغرب العربي) .

تمهيد :

من الواضح و الجلي أن لكل دولة مجموعة من العلاقات الإقتصادية تربطها مع باقي الدول الأخرى والمتعلقة بالبيع و الشراء و تبادل الخيرات والخبرات ،حيث يكون مصدر هذا التبادل ما يشكل هذه الدولة من أفراد ،منظمات ،شركات ومؤسسات و...الخ ،وهو ما يساهم في فعالية العلاقات الإقتصادية التبادلية بين الدول مما يترتب عليها إلتزامات مالية ونقدية حتمية ،تفرض على كل دولة أن تنظم كل عملياتها بإعداد سجلا وافيا يتم القيد فيها بصفة دورية تسجل فيه ما لها من حقوق لدى الغير و ما عليها من التزمات منهم، بإبراز أو وضع بيان مزدوج لتوضيح هذه الحقوق و تحديد مكانتها في ميدان المبادلات الدولية و معرفة وضعيتها الاقتصادية هذا التسجيل يكون على شكل جدول وهو ما يعرف باسم ميزان المدفوعات ،وعلى هذا الأساس يمكن إعتبار ميزان المدفوعات وسيلة هامة تستخدمها السلطات المعنية لوضع مختلف السياسات التي تهدف لحماية وتقوية الإقتصاد الوطني

على هذا الأساس ولإدخال على البحث نوع من التفصيل والإثراء نقوم بهذه الدراسة النظرية التي يتم التطرق فيها إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : عموميات حول ميزان المدفوعات
- المبحث الثاني : الحالات التي يمكن أن يكون عليها ميزان المدفوعات
- المبحث الثالث : المؤشرات الإقتصادية لميزان المدفوعات

المبحث الأول :

عموميات حول ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات أداة أساسية يستعملها صانعي القرارات الاقتصادية لاتخاذ القرارات المناسبة و يبين أهم النشاطات الاقتصادية لأي بلد خلال فترة زمنية معينة ،فهو يسجل جميع التحركات الخاصة بالسلع والخدمات والتحركات الخاصة برأس المال ،ويمكن لهذا الأخير أن يؤثر ويتأثر بالاقتصاد الوطني والاقتصادات الأجنبية الأخرى ،كما تمكن رجال الأعمال من اتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة ،ولهذا سنتطرق لدراسة معمقة حول ميزان المدفوعات من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كل واحد يتألف من ثلاثة مطالب ،لنتمكن في الأخير من الإلمام بجميع الجوانب الخاصة بميزان المدفوعات و الآثار التي يسببها

المطلب الأول: نشأة ، مفهوم و عناصر ميزان المدفوعات

أولاً - نشأة و تطور ميزان المدفوعات :

لم تنشأ الميزانية بمفهومها العلمي الراهن بل كانت بشكل بدائي حسب نمط معيشة مجتمع ذلك الوقت ،حيث كان المجتمع في ذلك الزمان يعيش حياة قبلية بدائية ،وبعد أن انتظم المجتمع بشكله الحديث أصبحت تقوم الحكومة بتسيير أمورها العادية من خلال صرف مجموعة النفقات و التفكير في تسيير الإيرادات و العمل على تحسين وضعية الموازنة العامة ¹ .

و يعتقد بأن الرومان هم أول السباقون في هذا الميدان ،فهم أول من اضطروا إلى تنظيم و إدارة الدولة و نفقاتها و هذا بسبب اتساع المنطقة الجغرافية للإمبراطورية ،ويقال بأن الموازنة الرومانية كانت توضع لفترة زمنية قدرها 05 سنوات

وفي القرن 17 تسلّم البرلمان الانجليزي الصلاحيات المالية المتعلقة بالضرائب و إنفاقها ،وكانت سببا في تبلور فكرة الموازنة بمعناها العلمي الحديث و انتقلت بذلك من بريطانيا إلى سائر الدول و كانت فرنسا الدولة الأولى التي اقتبست فكرة الموازنة من بريطانيا كما أنها الدولة الوحيدة التي أدخلت عليها الكثير من التحسينات على اثر الثورة الفرنسية سنة 1789 و من أهم التعديلات التي أدخلتها هي أن

¹ : <http://étudiant dz .com/ vb/t 20038.html>

السلطة التشريعية أصبحت لا تقدر لمناقشة الواردات و النفقات و المصادقة عليها ،وأصبح الحق لها لا يتعدى المصادقة على استعمال الأموال العمومية من قبل السلطة التنفيذية

ثانياً - تعريف ميزان المدفوعات :

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات و جميعها تصب في معنى واحد ، ونذكر منها :

* هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة و المواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة تكون في العادة سنة كاملة (2)

* ميزان المدفوعات هو بيان لمعلومات إحصائية أساسية من أجل التعرف على التدفقات السلعية ،الخدمائية و الرأسمالية لدول ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة (3)

هذه الحقوق و الديون الدولية تنشأ من المبادلات ، و بهذا ميزان المدفوعات هو عبارة عن بيان بالحقوق و الديون الدولية أي ما لها من حقوق و عليها من إلتزامات

* ميزان المدفوعات هو حالة إحصائية معروضة على شكل محاسبي و التي توضح مجموع المبادلات للأصول الحقيقية ،المالية و النقدية والتي تكون ناجمة عن نشاط الأعوان الاقتصاديون المقيمين في ذلك البلد و الغير مقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كاملة (4)

و بهذا يكون ميزان المدفوعات هو قيد لجميع المدفوعات المطلوبة و مجموع الديون المستحقة، كما قد لا يبين ميزان المدفوعات هذه الحقوق و الديون جميعها بالتفصيل و لكن يبين صافيها ، حيث ينظر إلى النتيجة الصافية فإذا كانت الحقوق أكبر من الديون هذا يعني أن ميزان المدفوعات حقق ربح أو فائض ، وإذا كان الفرق سالب فهذا يعني أن هناك عجز في ميزان المدفوعات و بهذا يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه صافي الحقوق و الديون الدولية للدولة

و يبين ميزان المدفوعات كذلك المبادلات التي أنشأت الحقوق و الديون و بهذا فهو يبين المناسبة في حصول الدولة على حق أو تحملها لدين، فهو يبين الطريقة التي أصبحت بها هته الدولة ذات حق لدى عند الغير أو عليها دين من الغير

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الأصل في هذه الحقوق و الديون ليست في الواقع سوى حقوق و ديون ناشئة فيما بين أفراد في دول مختلفة، فالعلاقات الاقتصادية الدولية هي علاقات تبادل بين الأفراد لا بين

²: موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى " التمويل الدولي " طبعة 2008 ص 15

³ Alain Samuelson ,économie international contemporaine (OPU) Alger 1993 P 27

⁴ : GUILLOCHON Bernard ,KAWECKI Annie ,Economie internationale , Dunod ,Paris 2009 P 188

الحكومات، فهذه الحقوق و الديون هي في الأصل حقوق لأفراد و ديون على أفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة و لا يؤخذ هنا بعين الاعتبار الجنسية و لكن تؤخذ الإقامة بعين الاعتبار

مما سبق يمكن التلميح إلى مصطلح المقيم والذي بدوره يتضمن⁵

المقيمين : هم الأشخاص الإعتباريون المتمثلين في الأفراد الذين لديهم نشاط دائم لصالح البلد والأشخاص المعنويون المتمثلون في الهيآت والمنظمات التي تشتغل لصالح البلد والغير مقيمين يشمل باقي الأشخاص الإعتباريون والمعنويون و لا يؤخذ بعين الإعتبار الجنسيات

يسجل ميزان المدفوعات الحقوق و الديون خلال مدة سنة و يعني هنا الحقوق و الديون التي عقدت خلال هذه الفترة و التي دفعت فعلا. فهو ميزان المدفوعات للتي تمت خلال سنة مضت، إذ يجب التفرقة بين إبرام العمليات الاقتصادية و بين دفع الدين الناشئ عنها. فميزان المدفوعات يسجل تلك العمليات التي عقدت و دفعت خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة، أما إذا كانت عقدت و لم تسوى أي لم يتم الدفع فإنها تعتبر من وجهة نظر التحاسب الدولي كأنها لم تعقد بعد، و بهذا ميزان المدفوعات لسنة معينة يسجل جميع عمليات التبادل التي عقدت و سويت خلال تلك السنة

إن ميزان المدفوعات هو سجل يصور في شكل حساب ذو جانبيين جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي و آخر مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي، و يتم فيه القيد عن طريق قاعدة القيد المزدوج ، و يكون التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين و الغير مقيمين من أفراد و مؤسسات الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة أكثر من ستة أشهر و يحصلون على دخولهم بصفة مستمرة من هذه الدولة بصرف النظر عن جنسيتهم، مثل وجود شخص أجنبي يقيم في بلد ما و يمارس نشاط اقتصادي معين مع الدول الأجنبية، ففي هذه الحالة تعتبر معاملته جزءا لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة المقيم فيها

⁵ : Duflo Claude ,Karlin Michel- la balance des paiements – Economica ,paris 1994 P 25

ثالثاً - أهمية ميزان المدفوعات :

يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة من السلطات المعنية لما له من أهمية في مجالات عدّ منها :

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصادات العلم الخارجي
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد
- يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف
- يمكّن من معرفة الوضعية الاقتصادية و المالية للبلد محل الدراسة خاصة على المدى القصير
- يبين المكانة التجارية و القوة الاقتصادية للبلد محل الدراسة
- يعتبر كمرآة عاكسة لوضعية الإقتصاد الوطني

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

- العناصر المكونة لميزان المدفوعات

من خلال التعريفات لميزان المدفوعات وجدناه أنه حساب يسجل الحقوق التي هي لدولة ما و الديون التي عليها، و بهذا يمكننا تقسيم ميزان المدفوعات إلى قسمين مدين و دائن

جانب مدين يتضمن حقوق الدولة، أي كل ما دفعته، و جانب دائن يتضمن ما عليها من التزامات أي ديون، و بهذا يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى مدفوعات و متحصلات (receipts & payements) و بهذا يكون جانب المتحصلات هو جانب يمثل الطلب على العملة الوطنية من الخارج، و جانب المدفوعات يمثل الطلب على العملة الأجنبية إلى الخارج، و بهذا تتم عملية العرض و الطلب للعملات و يمكن تصوير هذا في ميزان مبسط للمدفوعات يتكون من ثلاث حسابات أساسية

أولاً - حساب العمليات الجارية :

هو الفرق بين قيمة صادرات السلع والخدمات وقيمة وارداتها مضاف إليه صافي الدخول فإذا كان الفرق موجب فهذا يعني أن هناك فائض في الحساب الجاري والعكس يدل على وجود عجز⁶

فهو حساب لجميع المعاملات الدولية التي يمكنها التأثير بصورة مباشرة على حجم الدخل القومي للبلد ويمكن تجزئة هذا الحساب إلى ثلاثة حسابات رئيسية هي⁷

⁶ : مجلة التمويل والتنمية، إفريقيا تبدأ تقدمها، وكالة الأهرام، العدد 04، ديسمبر 2006 ص 44
⁷ : زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة الأزاريطة - الإسكندرية - مصر 2005 ص 66

1 - الحساب التجاري : و هو كل ما يتعلق بعملية البيع والشراء مع العالم الخارجي سواء كان هذا

التبادل ملموس أو غير ملموس، و ينقسم إلى حسابين :

1 - 1 - الحساب التجاري المنظور:

يشمل هذا البند الصادرات و الواردات السلعية التي ترى و توزن و تعد عند مرورها بالحدود الجمركية ، و بذلك سميت بالتجارة المنظورة .

و تقيد الصادرات في جانب الإيرادات و الواردات في جانب المدفوعات ، و يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات باسم الميزان التجاري المنظور (balance commercial visible)

و يرمز له بالعلاقة : $BC = X_b - M_b$

BC : الميزان التجاري المنظور (balance commerciale)

X_b : الصادرات المنظورة

M_b : الواردات المنظورة

و يكون الميزان التجاري موافق (balance favorable) إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فهو في صالح الدولة

ويكون الميزان التجاري غير موافق (balance défavorable) إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات وفي هذه الحالة هو في غير صالح الدولة .

$Balance commerciale = Exportation des biens - Importation des biens$

1 - 2 - حساب التجارة غير المنظورة :

يشتمل هذا البند على الخدمات (les services) التي تقدمها الدولة إلى الخارج، و الخدمات التي تحصل عليها هذه الأخيرة من الخارج، حيث تقيد الخدمات التي تقدمها في جانب الإيرادات و الخدمات التي تحصل عليها في جانب المدفوعات

في غالبية الأحيان نفقات النقل لا تقيد و لكن تضاف لتحسب في قيمة السلع المستوردة ، و كذلك الشأن في المدفوعات للتأمينات و الحصول على خدمات البنوك و السماسرة ، أما نفقات السياحة فتقيد نفقات الأجانب في الداخل في جانب المتحصلات، أما نفقات المواطنين في الخارج فتقيد في المدفوعات

و الخدمات جميعها تشبه السلع فهي تعتبر صادرات و واردات لكنها خفية و غير ملموسة فهي لا ترى، لا توزن و لا تعد .

Balance des invisible = Exportation des services – Importation des services

$$BI = Xs - Ms$$

BI : الميزان التجاري الغير منظور (balance des invisibles)

Xs : الصادرات من الخدمات (الصادرات الغير منظورة)

Ms : الواردات من الخدمات (الواردات الغير منظورة)

كل من هذين الحسابين يعطيان في الأخير حساب إجمالي و شامل يضم الحسابين المنظور و الغير منظور (ميزان السلع و الخدمات)

ميزان السلع و الخدمات = الميزان التجاري (سلع منظورة) + الميزان التجاري الغير منظور

كل عملية تؤدي إلى زيادة دائنية الدولة و نقص لمديونيتها تدرج ضمن جانب الأصول أو المتحصلات و من المتعارف عليه دوليا أن الصادرات يتم تقييدها بطريقة فوب " Fob " "Free On Board" فهي لا تدخل في الحساب قيمة مصاريف النقل، التأمين و الشحن و الواردات يتم تقييدها على أساس نظام سيف " Cif " "Coste Insurance Free" فهي تدخل في الحساب كل من تكاليف النقل، الشحن و التأمين وفي بعض الأحيان تقييد الصادرات على أساس نظام " Fas " "Free Alongside ship" فهي تستبعد نفقات الشحن و تتضمن نفقات التأمين و النقل⁸

2 – حساب الدخل :

يغطي هذا الحساب نوعين من المعاملات بين المقيمين و غير المقيمين و تعويضات الموظفين و التي تدخل للعمال الغير مقيمين مثل الدخول التي يتقاضاها الموظفين المقيمين بصفة مؤقتة في الخارج و المتحصلات من دخل الاستثمار و المدفوعات على الأصول المالية الخارجية والتي تشمل محفظة الاستثمارات و الاستثمارات الأخرى، و الدخل من الاستثمار المباشر المتمثل في عوائد المساهمين، أرباح الأسهم و الأرباح المعاد استثمارها و غيرها من الاستثمارات فيما بين الشركات، و الدخل الذي ينجم عن محفظة الاستثمارات مثل الأرباح التي تدرها الأوراق المالية، الدخل المكتسب من السندات، وغيرها من الديون و الدخل المكتسب من المطالبات الأخرى على المقيمين و الخصوم لغير المقيمين

⁸ : Duflo Claude ,Karlin Michel- la balance des paiements – Economica ,paris 1994

3 - حساب التحويلات :

يعبر هذا الحساب عن مجموع المبادلات التي تمت بين الدولة و باقي دول العالم خلال فترة الميزان من دون أي مقابل، فهي عمليات غير تبادلية، حيث يتعلق الأمر بالهبات و التعويضات كتحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية و كذلك الهدايا على اختلافها⁹ وهي تتمثل في :

- **الهبات و التعويضات الخاصة :** تتضمن تحويلات الأفراد المهاجرين والغير مهاجرين إلى الخارج .

- **الهبات و التعويضات العامة :** تشمل على التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية و كذلك الهدايا على أنواعها كالتعويضات طبقاً للاتفاقية الدولية المنعقدة بين دولتين و كذلك المنح للدول الآخذة في النمو .

ثانياً - حساب العمليات الرأسمالية :

يسجل في هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ على أصول و خصوم الدولة خلال فترة الميزان . فهي تدخل كافة حركات رؤوس الأموال بين دولة و بقية دول العالم وكذلك التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة ، و ينقسم هذا الحساب إلى جزأين رئيسيين هما¹⁰ :

1 (حساب رأس المال طويل الأجل :

يشمل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزانية على قيمة الأصول التي يمتلكها المقيمون في مواجهة الخارج و الخصوم التي هم ملتزمون بها و التي يزيد أجلها عن سنة و تتمثل في الاستثمارات المباشرة ، إستثمارات المحفظة المالية والقروض طويلة الأجل و مجموعة من الاستثمارات طويلة الأجل منها ما يتحقق خلال فترة الميزانية

2 (حساب رأس المال قصير الأجل :

يشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزانية على قيمة الأصول التي يمتلكها المقيمين في مواجهة الخارج ، وهذا فيما يخص الأصول و الخصوم التي أقل من سنة . و يضم هذا الحساب كل ما

⁹ : د/ زينب حسين عوض الله ، الإقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره ص 66

¹⁰ : Richard.E Caves - Jeffrey A, Frankel – Ronald W , Jones Commerce et Paiement internationaux , Traduction de la 9^{ème} édition américaine par Marielle chiraleu – Assouline « de boeck » bibliothèque nationale . paris "2003 " PP 332 – 333

هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود لما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة، أي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود كالعملات الذهبية، الحسابات المصرفية، أذونات الخزنة إحتياطات الأصول الخارجية لدى البنك المركزي، قروض صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، الإحتياطات من العملة الأجنبية و الحقوق التجارية، ويطلق عليه أحيانا الحساب النقدي .

يتضمن كل حساب من الحسابات السابقة الذكر بيان حقوق و ديون الدولة وهكذا يشمل ميزان المدفوعات جانبين يتضمن أحدهما الحقوق و يكون يأخذ إشارة موجبة (+) لما له من أثر ايجابي على ميزان المدفوعات و الآخر يأخذ إشارة سالبة (-) لما له من أثر سلبي على ميزان المدفوعات ، و بذلك يشمل ميزان المدفوعات على عمودين أحدهما يسجل فيه ما للدولة من حقوق ويسجل في الجانب الايجابي وبينما يدرج في العمود الثاني الديون التي تتولد عن عملية التبادل مع الخارج فتتحملها الدولة و يرمز له بالرمز (-) و بهذا لكل عملية من العمليات الظاهرة في ميزان المدفوعات قيد مزدوج تسجل القيمة مرة بالدائن و مرة بالمدين الأمر الذي يتضح معه حتمية تعادل جانبي ميزان المدفوعات .

ثالثاً - حساب السهو و الخطأ :

إن إعداد تقديرات لميزان المدفوعات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج الوصول لتعادل بين القيود الموجبة والسالبة، لكن قد يحدث أن تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن غير مساوية للقيمة التي نحصل عليها في جانب المدين، والتي قد تكون راجعة لسهو أو خطأ أو حتمية فرضتها ضرورة الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن بعض مشترياتها مثل ما يتعلق بالأسلحة العسكرية وفي هذه الحالة تظهر الحاجة لهذا الحساب ليعادل بين الجانبين، ولقد جرت العادة عند عرض بيانات ميزان المدفوعات إظهار بند مستقل لحساب السهو و الخطأ، و يكون مكان هذا القيد هو الجانب الأقل سواء كان دائن أو مدين و يعرف هذا الحساب أيضا بحساب التعديلات لأنه يعادل بين جانبي ميزان المدفوعات ¹¹

¹¹ : د / زينب حسين عوض الله - الإقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 68

رابعاً - عرض بياني لميزان المدفوعات :

يمكن تلخيص الحسابات الخاصة بميزان المدفوعات على النحو التالي (12) :

الحساب	صافي الحساب
أ : الحساب الجاري :	
أولاً : صافي التبادل السلعي	الميزان التجاري المنظور
ثانياً : الخدمات :	
- النقل	
- السياحة	
- خدمات أخرى	
صافي الخدمات	الميزان التجاري الغير منظور
الميزان التجاري المنظور + الميزان التجاري الغير منظور	ميزان السلع و الخدمات
ثالثاً : الدخول	
- مداخيل الاستثمار	ميزان السلع ، الخدمات والدخول
رابعاً : التحويلات	
- تحويلات من جانب واحد	
- مساعدات حكومية	
- تحويلات الخواص	
صافي التحويلات	
ميزان السلع ، الخدمات والدخول + صافي التحويلات	الميزان الجاري (BC)

¹² :Richard.E Caves - Jeffrey A, Frankel – Ronald W , Jones , Commerce et Paiement internationaux , op.cit. P 331

II- حساب رأس المال

- أولاً : استثمارات مباشرة

- ثانياً : استثمارات المحفظة المالية :

* في المدى الطويل

استثمارات مباشرة + استثمارات المحفظة المالية في المدى الطويلالميزان الأساسي

* في المدى القصير

الميزان الأساسي + استثمارات المحفظة المالية في المدى القصيرالميزان الإجمالي

ثالثاً : التغير في الاحتياطات و الحصص

- التغير في احتياطي الأصول المحلية

- التغير في احتياطي الأصول الخارجية للبنك المركزي من :

* الذهب

* قروض صندوق النقد الدولي و حقوق السحب الخاصة

* الاحتياطي من العملة الأجنبية

.....صافي التغير في الاحتياطي والحصص

الميزان الإجمالي + صافي التغير في الاحتياطي والحصصصافي ميزان المدفوعات

المطلب الثالث : مبادئ القيد والتقييم وقت التسجيل في ميزان المدفوعات

أولاً – مبادئ القيد في ميزان المدفوعات :

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقاً لطريقة القيد المزدوج ويكون سعر الصرف الفعلي المتفق عليه بين المتعاملين السعر المستخدم كأساس لتقييم المعاملات¹³ ، فالجانب الدائن يسجل فيه كل ما يأخذ إشارة موجبة و يشمل كل من الحسابات التالية :

- الصادرات من السلع و الخدمات
 - الهدايا، المنح والمساعدات المقدمة من الخارج
 - رؤوس الأموال القادمة من الخارج
- أما الجانب المدين فيأخذ إشارة سالبة ويتضمن كل من :

- الواردات من السلع و الخدمات
- الهدايا، المنح والمساعدات المقدمة إلى الخارج
- رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل الموجهة إلى الخارج

وهناك ثلاثة مبادئ للقيد في ميزان المدفوعات وهي :

1 – القيد المزدوج :

يحكم هذا المفهوم بتسجيل المعلومات المالية في الدفاتر المحاسبية ، ولقد وضعه الايطالي لوكا باسيولو (Luca Paciolo) في سنة 1494 و بمقتضى هذا المفهوم يكون لكل عملية مالية طرفان وطالما أنها تبيان لعملية مبادلة مالية فلا بد من وجود طرفان للتبادل للسلع و الخدمات حيث يتم تقييمهما بالنقود¹⁴

وهذا القيد هو المبدأ الأساسي المطبق في إحصاءات ميزان المدفوعات و ذلك وفقاً لنظام القيد المحاسبي المزدوج ، وذلك أن كل مسجل يمثل المعاملات من قبل إثنين ، حيث يتم تعيين الطرف الدائن بإشارة موجبة (+) و الطرف المدين بإشارة سالبة (-) ، وبهذا الشكل فإنه يجب من حيث المبدأ أن يساوي مجموع القيود الدائنة مجموع القيود المدينة أي أن الرصيد النهائي الصافي في البيان يجب أن يساوي الصفر غير أن ذلك نادراً ما يتحقق في الواقع العملي ، ذلك أن أغلبية البيانات المستخدمة في

¹³ : دائرة البحوث الإقتصادية والإحصاء ، البنك المركزي العماني ، نوفمبر 2009 ص 03
¹⁴ : د/ محمد مطر " مبادئ المحاسبة المالية " دار وائل للنشر و التوزيع - الأردن - عمان ، الطبعة الرابعة 2007 ص 53

إعادة ميزان المدفوعات يتم إستخراجها على حدا من مصادر مختلفة، وبالتالي يكون هناك عدم التوازن ويتم اللجوء إلى حساب السهو و الخطأ و في حالة ما يتم فيها منح قيم اقتصادية من طرف واحد يدرج نوع خاص آخر من القيود تعرف بالتحويلات من طرف واحد

2 - تغيير الملكية :

وذلك بنقل ملكية السلع والخدمات من المصدر إلى المستورد، حيث يصبح يتمتع بخصائص الملكية من حق للإستعمال في المجالات المختلفة من إستعمال خاص، إعادة البيع تحويلها ... الخ .

3 - قيمة السوق :

وذلك بتسجيل السلع و الخدمات بقيمتها السوقية أي بالقيمة الحالية لهته الأخيرة لكي لا يكون هناك تقييم خاطئ في ميزان المدفوعات والذي يتسبب باختلاله

ثانياً - مبادئ التقييم وقت التسجيل :

يتعين توافر أساس موحد للتقييم في ميزان المدفوعات حتى يمكن تجميع المعاملات المفردة في إجمالها على أساس منسق، أو تحديد وضع الأصول و الخصوم المتوافق مع تلك المعاملات و هنا نجد بأن السعر المستخدم كأساس لتقييم المعاملات هو بوجه عام سعر السوق الفعلي المتفق عليه بين المتعاملين، ويتعين تقييم جميع أرصدة الأصول و الخصوم بأسعار السوق السائدة في تاريخ تسجيل المعاملات عند خلق قيمة اقتصادية أو تحويل صورتها أو طبيعتها أو مبادلاتها أو تحويلها أو إلغائها¹⁵

ثالثاً - طريقة القيد في ميزان المدفوعات :

كل ما يدخل إلى البلد فهو واردات و بذلك يسجل في جانب الدائن " في جانب المدفوعات " وكل ما يخرج من البلد فيسجل في جانب الديون " مدين " أي في جانب المتحصلات، وكذلك الشأن بالنسبة للخدمات مثل السياحة و النقل... الخ كذلك في ما يخص خروج رؤوس الأموال إلى الخارج فهي تسجل في جانب المتحصلات لأنها تمكن من تحقيق عوائد مثل السندات والأسهم فهما يحققان مقبوضات عند تصفية الاستثمار وهذه الأخير تمثل تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل¹⁶

¹⁵ : دائرة البحوث الاقتصادية و الإحصاء ، ميزان المدفوعات " البنك المركزي العماني " نوفمبر 2009 ص 03

¹⁶ : GUILLOCHON Bernard ,KAWECKI Annie ,Economie internationale ,op.cit. P 188

تتمثل البنود الدائنة في ميزان المدفوعات في صادرات السلع والخدمات، متحصلات المدفوعات التحويلية (الحساب الجاري) التدفقات للداخل لرؤوس الأموال، الزيادة في الإلتزامات إتجاه الحائزين الرسميين الأجانب والنقص في الأصول والإحتياطات الرسمية للبلد محل الدراسة، أما الجانب المدين فيتمثل في الواردات من السلع والخدمات، إجراء مدفوعات تحويلية والتدفقات للخارج لرأس المال والنقص في إلتزامات البلد إتجاه الحائزين الرسميين الأجانب، والزيادة في الأصول الإحتياطية الرسمية للبلد، والتسجيل دائما يكون بطريقة القيد المزدوج¹⁷

المبحث الثاني :

حالات ميزان المدفوعات

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

نعلم أن ميزان المدفوعات دائما متوازن من الناحية المحاسبية و ذلك بسبب وجود القيد المزدوج الأمر الذي يحتم توازن أو تعادل المدفوعات مع الإيرادات ،والمقصود من وجود اختلال في ميزان المدفوعات هو وجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات يكون نتيجة لوجود نوعين من العمليات التي تدخل في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها

أولاً – توازن المدفوعات الدولية :

السؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه هنا هو :

كيف يمكن معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ؟ و ما هي السبل المنتهجة لذلك ؟ .

الهدف الرئيسي هنا هو تحقيق التوازن الداخلى و الخارجى كونهما غاية كل دولة و بصفة مستمرة و لكن لا بد من الناحية العملية قبول الإختلالات المؤقتة¹⁸، حيث في الأجل القصير قد يسهم عدم التوازن في تحقيق بعض الأهداف الداخلية، إذ يساعد وجود عجز خارجى في ميزان السلع و الخدمات على إمتصاص ضغوط تضخمية عابرة ووجود فائض يساعد على إمتصاص البطالة الدورية في أوقات الكساد لكن كل من هاتين الحالتين يجب أن تكون في الأجل القصير و لا يمكن قبول كل من هاتين الحالتين لمدة طويلة، لأن العجز الطويل يتسبب في التوقف عن الدفع الناجم عن الإسراف في

¹⁷ : دومينيك سالفاتور، الإقتصاد الدولى، دار ماكجر وهيل للنشر - مصر 1975 ص 125

¹⁸ : د / زينب حسين عوض الله - الإقتصاد الدولى - مرجع سبق ذكره ص 73

الاقتراض أو إستنفاد الاحتياطي الخارجي و الفائض يتسبب في تراكم إحتياطي من العملة الأجنبية تزيد عن حاجة الدولة .

و بهذا فان التوازن الخارجي أمر حتمي يقتضي تعديل مسار التوازن الديناميكي الداخلي ، و هناك أولويات يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات نذكر منها :

- تحديد فترات التسوية
- التغيرات المقبولة في الأبعاد الرئيسية في الاقتصاد القومي
- معرفة الضر و ف العالمية السائدة

إن لم تكن تعرف الظروف العالمية السائدة و لم يكن للدولة تأثير عليها فان التعديلات الخاصة بالتوازن الداخلي هي التي يكون لديها أثر ايجابي و فعال في إعادة التوازن و تحديد السياسة الواجب إتباعها كما أن التوازن الأمثل هو الذي يوفق بين التدفقات المالية مع الخارج من جهة و التوازن الديناميكي للاقتصاد الداخلي ، و على العموم هناك نوعان من التوازن في ميزان المدفوعات :

ثانياً – التوازن الحسابي لميزان المدفوعات :

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات وفق طريقة القيد المزدوج توفر حتمية توازنه حسابيا و على الرغم من وجود هذا القيد فإن إختلاف العقليات و المصالح بين المصدرين و المستوردين تجعل من الصعب الوصول إلى ميزان مدفوعات متوازن حسابيا ، و ذلك راجع لصعوبة تسجيل كافة المعاملات الإقتصادية التي تتم بين الدول محل الدراسة و العالم الخارجي لعدم تمكن أجهزة الإحصاء من جمع كافة المعلومات و بصفة صريحة مما يحتم أفراد بند آخر لمعالجة ذلك و الموازنة و هو ما يعرف ببند السهو و الخطأ¹⁹

ثالثاً – التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :

التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات هو التوازن الحقيقي والذي يمكن التعرف عليه و تحقيقه عن طريق البنوك التي تمثل الركائز الأساسية في اقتصاد أي بلد ، و يمكن التعرف على هذا التوازن بالاعتماد على مجموعة من العمليات تعرف بـ :

1 - العمليات التلقائية : هي عمليات يتم حسابها لذاتها دون النظر إلى الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات و تعرف بالبنود فوق الخط ، و هي عبارة عن مجموع العناصر الدائنة و المدينة التي تنشأ عن

¹⁹ : مجدي محمود شهاب الإقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة - مصر 2007 ص 237

عملية القيد للمعاملات التي حصلت خلال السنة والمتمثلة في رصيد الحساب الجاري ،رصيد حساب رأس المال الطويل والقصير الأجل وحساب السهو والخطأ وتعرف بالعمليات المستقلة ذاتيا

2 - العمليات الموازنة : تعرف بالبنود تحت الخط وتسمى بالبنود اللينة وتستعمل لموازنة ميزان المدفوعات إما بالزيادة أو النقصان وتأخذ شكل مجموعة من الحسابات حسب الحاجة إلى ذلك (إلتزامات الحائزين الرسميين الأجانب والأصول الإحتياطية الرسمية) ولا يكون لها وجود في حالة تعادل أو توازن ميزان المدفوعات ²⁰

رابعا - التوازن العام حسب نموذج ماندل – فليمنغ (Mundell – Fleming) :

يعتمد هذا النموذج في تحليله على توازن ثلاثة عناصر أساسية يمكن حصرها في ²¹ :

- التوازن في سوق السلع و الخدمات (IS)

- التوازن في سوق النقود (LM) و التوازن في ميزان المدفوعات

في حالة اقتصاد مفتوح تكون المعادلات الثلاث كما يلي

حيث I : هو الإستثمار ، S : الإدخار ، G : الإنفاق الحكومي ، X : الصادرات ، M : الواردات

* معادلة منحنى IS تكون من الشكل $S + M = I + G + X$

كل زيادة في $I + G + X$ تؤدي إلى انتقال المنحنى IS يمينا والعكس صحيح

* معادلة منحنى LM تكون من الشكل $L = H + R$

عرض النقود يكون مرتبط بالقرض الداخلي " H " و الاحتياط " R " ويجب أن يساوي الطلب على النقود

كل زيادة في عرض النقود $H + R$ تؤدي إلى انتقال المنحنى LM يمينا والعكس صحيح

حيث H هو القروض الداخلي ، R الاحتياطي بالعملة الصعبة

* صافي ميزان المدفوعات تكون معادلته من الشكل $BP = X - M + K$

حيث $X - M$ هو صافي الميزان التجاري ، K العوائد الصافية لرأس المال

كل زيادة في X et K تؤدي إلى انتقال المنحنى BP إلى الأعلى والعكس صحيح

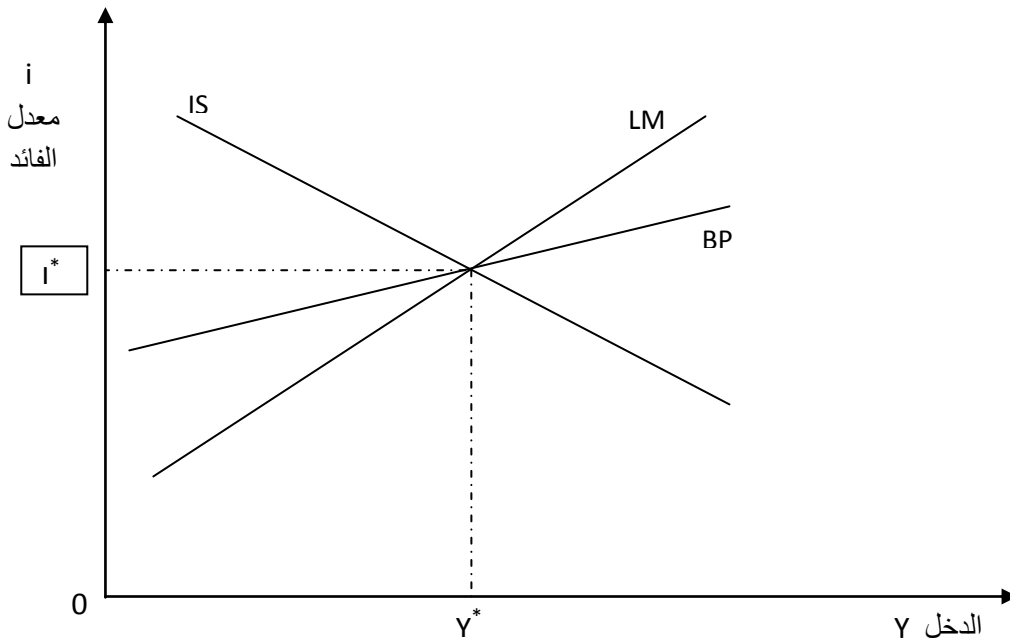
في حالة التوازن يكون $BP = 0$ وبهذا فان خط الميزانية يأخذ شكل خط أفقي ، وكل زيادة في سعر

²⁰ : دومينيك سالفاتور ، الإقتصاد الدولي دار ماكجر وهيل للنشر – مصر – 1975 ص 129

²¹ : Christian Aubin, Philippe Norel – Economie internationale , éditions du seuil – Paris 2000 , P 290

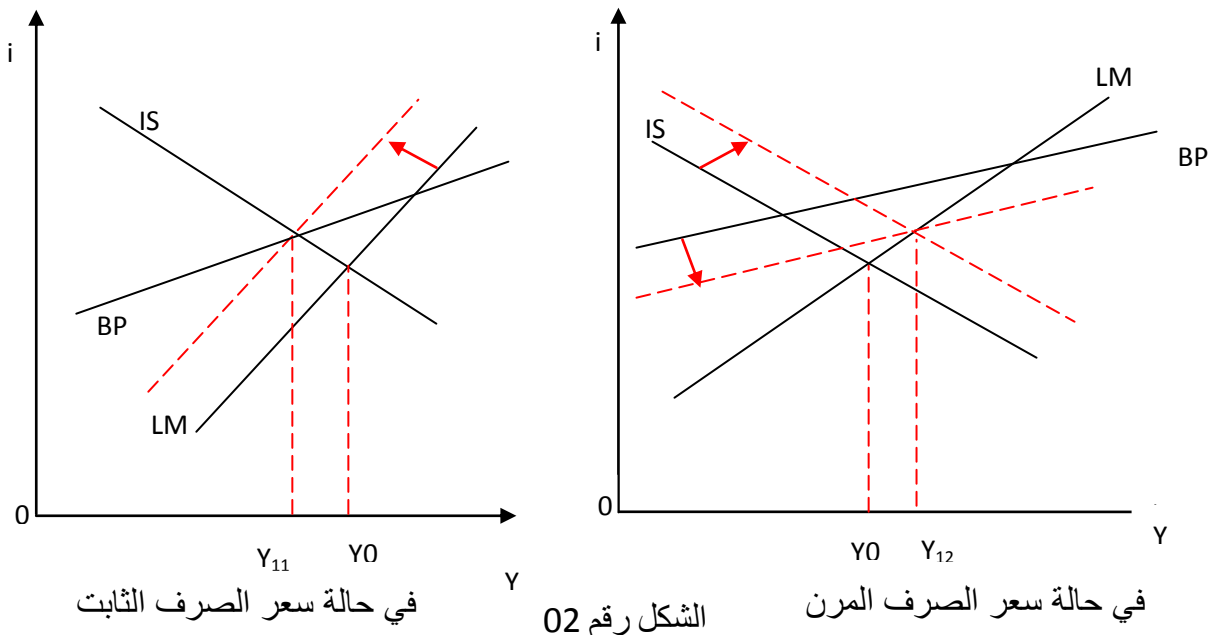
الصرف تؤدي إلى انتقال المنحنى للأعلى، والتوازن الداخلي والخارجي يتحقق عند نقطة تقاطع المنحنيات الثلاثة وهذا ما يوضحه الشكل البياني أسفله (الشكل 01)

يمكن التمييز هنا بين حالتين للتوازن، في حالة تبادل مرن والآخر في حالة ثبات حجم التبادل ويمكن توضيح ذلك في الشكل البياني رقم 02



الشكل رقم 01

Christian Aubin, Philippe Norel – Economie internationale , op.cit. ,P 290



الشكل رقم 02

Christian Aubin, Philippe Norel – Economie internationale , op.cit. P 292

في حالة وجود عجز يعني ذلك نقطة تقاطع المنحنيين $LM - IS$ تكون تحت خط الميزانية وتمويل هذا العجز يؤخذ بعين الاعتبار نوع التبادل ، ففي حالة سعر الصرف ثابت نستعين بالاحتياطي وبذلك فإننا نزيد في عرض النقود ، والتي تؤدي إلى انتقال المنحنى LM لليمين ، فينخفض بذلك الدخل ويزيد سعر الفائدة ويتحقق بذلك التوازن العام عند مستوى الدخل Y_{11}

في حالة سعر الصرف المرن فإن تحقيق التوازن العام يعتمد على كل من $BP - IS$ حيث يستوجب إنتقالهما إلى اليمين ويرتفع بذلك الدخل وسعر الفائدة إلى أن يتحقق التوازن العام عند مستوى الدخل Y_{12} التوازن الحقيقي يسمح بدرجة من الإختلال يتأرجح فيها ميزان المدفوعات على الرغم من أن توازنه يبقى حالة مثالية نظرية بحتة ، خاصة في الوقت الحالي وذلك لوجود حركة دؤوبة وديناميكية ويبقى التوازن هدف أو حق مطلوب لكون الإنحراف عنه هو مقياس دقيق للحالة الإقتصادية الداخلية والخارجية للبلاد خاصة إذا تم التعرف على مقدار هذا الإنحراف (سواء كان عجز أو فائض)

المطلب الثاني

الإختلال في ميزان المدفوعات :

أولاً - قياس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات

لقياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات لبلد ما نعزل بعض البنود ونستبقي الأخرى ونستخرج الرصيد فإذا جاوز الجانب الدائن الجانب المدين كان عند البلد فائض والعكس يعبر عن وجود عجز وهو ما يعبر عنه برصيد التسويات الرسمية ويمكن الوصول إليه من خلال ثلاث خطوات متسلسلة²²

الرصيد الأساسي : يتضمن رصيد الحساب الجاري ورصيد حساب رأس المال طويل الأجل

رصيد السيولة الصافية : يتضمن الرصيد الأساسي مضاف إليه رصيد رأس المال اللا سائل الخاص قصير الأجل وتخصيص حقوق السحب الخاصة وحساب السهو والخطأ

رصيد التسويات الرسمية : يتضمن كل من رصيد السيولة الصافية ، رصيد رأس المال السائل الخاص القصير الأجل

يقيس رصيد التسويات الرسمية مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات والذي يتم معالجته عن طريق البنود اللينة المتمثلة في رصيد التسويات الرسمية

²² : دومينيك سالفاتور ، الإقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ص ص 126 - 127

ثانياً - أشكال الاختلال في ميزان المدفوعات :

يقصد بشكل الإختلال في ميزان المدفوعات حالة الإختلال الذي يكون عليه وعموماً يوجد حالتان أحدهما مؤقتة والأخرى دائمة، فالأولى لا تثير الكثير من المخاوف لأنها عابرة أما الثانية فتتطلب اتخاذ إجراءات صارمة وفورية للخروج من هذه الحالة ويمكن حصر هذين الشكلين في ²³ :

1 (الإختلال المؤقت :

سمي بالإختلال المؤقت كونه لا يتجاوز فترة الميزانية ثم يكون مصيره التلاشي، فهو إختلال على المدى القصير، فهو إختلال عابر مصيره التلاشي .

2 (الإختلال الدائم :

سمي هذا النوع من الإختلال بالدائم لإستمراره لفترة زمنية تفوق الفترة التي يحسب فيها ميزان المدفوعات والتي عادة ما تكون سنة كاملة، وعلى هذا الأساس فهو يثير الكثير من القلق و يدعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمعالجته، والحد منه، ويمكن التعرف عليه من خلال وجود زيادة أو نقصان مستمر في أصول أو الخصوم القصيرة الأجل للدولة خلال السنة، لأنه كان من المفروض وجود ميزان متوازن من الناحية المحاسبية مما يعني أن هناك تعادل بين الجانبين الدائن والمدين، فإذا كان ميزان العمليات الجارية مثلاً قد حقق فائض يمثل حقوق الدولة على الخارج عند إذ يأتي ميزان العمليات الرأس مالية فيقيد هذه المبالغ في جانب مدفوعا ته إما بوضعها رأسمال للبلد في الخارج و إما بوضعها ذهباً نقدياً مستورد لهذا البلد، أي أن ميزان المدفوعات يبين رصيد العمليات الجارية، ثم يبين كيفية استعمال هذا الرصيد وبالتالي يكون الميزان متوازناً دائماً توازناً حسابياً بحيث يكون مجموع المتحصلات مساوي لمجموع المدفوعات، كما قد يبدو أن الدولة التي تحقق فائضاً مستمراً في ميزان مدفوعاتها هي في أفضل الأوضاع، ولكن الواقع قد يكون خلاف ذلك فتحقيق فائض كبير ومستمر إنما بدوره يخلق مشكلات لكنها أقل خطورة من تلك التي يخلقها العجز المستمر

²³ : د / زينب حسين عوض الله - الإقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 71

عموما يمكن تقسيم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات إلى 24 :

أ - الاختلال العارض :

و هو الناشئ عن حدوث عارض مصيره التلاشي نتيجة لحادث لا يتفق مع طبيعة السياسة المسطرة أو الحالة التي ينبغي أن يكون عليها هذا الاقتصاد، وهذا الاختلال مثلما يؤدي إلى إختلال سلبي فقد يؤدي أيضا لإختلال إيجابي مثل الإختلال الذي يمكن أن يسببه محصول زراعي في الميزان التجاري لسنة معينة لبلد يعتمد فقط على هذا المحصول في معاملاته الخارجية .

ب - إختلال موسمي :

يكون هذا الإختلال يتوقف على طول الفترة الزمنية التي يحتسب فيها ميزان المدفوعات و يظهر خاصة في الدول الزراعية ،فكلما كانت هذه الفترة قصيرة كلما كان إحتمال حدوث هذا الإختلال أكبر

ج - إختلال دوري :

ينتج عن تناوب فترات الرخاء و الكساد التي تصيب الإقتصاديات الرأسمالية ،والتي ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات فهو تارة يحقق فائض ،وتارة أخرى إنكماش ،وكنتيجة للنمو طويل الأجل الذي يخضع له الاقتصاد القومي ،فهو يتأثر دائما بالعرض والطلب ويطلق عليه إسم دوري نسبة للدورة الإقتصادية .

د - إختلال نقدي :

يكون ناتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف و المحافضة على مستواه رغم تغير القوى الشرائية للعملة الوطنية في الداخل ،وسمي بالنقدي كونه يتأثر بحجم الكتلة النقدية المتاحة والمتوفرة .

هـ - إختلال هيكلية :

يكون ناتج عن تغير أساسي في ظروف العرض و الطلب في الداخل مما يؤثر على هيكل الاقتصاد الوطني ،وفي توزيع الموارد بين مختلف القطاعات ،ويكون راجع لعدة أسباب نذكر منها :

- انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب
 - التغير في العوائد الناجمة عن الاستثمار في الخارج والداخل بالزيادة أو بالنقصان
 - تحسن المستوى المعيشي للسكان مما يزيد من عدم قدرة الدولة على تحقيق جميع الرغبات لأفرادها وبهذا تكون مضطرة إلى الإعتماد على الخارج
- كل نوع من هذه الأنواع الخمسة للاختلال يمكن أن يكون مؤقت أو دائم

24 : د/ عبد النعيم محمد مبارك ،محمود يونس - النقود والصيرفية والتجارة الخارجية - ص ص 191 - 193

ثالثاً - أسباب اختلال ميزان المدفوعات :

إن الظروف التي تمر بها الدول يكون لها الأثر الكبير على الحيات الاقتصادية الشيء الذي يؤثر وبصفة مباشرة على موازين المدفوعات وتكون النتيجة إما فائض أو عجز حيث يتخذ هذا الاختلال صوراً مختلفة بحسب مصدره و أسبابه و من أهم هذه الأسباب نذكر ²⁵ :

1 (عوامل لا يمكن التنبؤ بها أو توقعها :

تتمثل في مجموعة العوامل التي تكون سبب في هذا الإخلال وليس بالإمكان التنبؤ بها أو التحكم فيها كالعوامل الطبيعية، التغيرات المفاجئة في الأذواق (سلوك المستهلك)، التطور التكنولوجي و الذي يؤدي إلى تغير في التكاليف، الكمية المتبادلة من السلع والخدمات، التدهور المفاجئ في نسبة التبادل الدولي الناتج عن ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات و كذلك تغير العوامل السياسية كالحروب و ظهور بعض المنتجات البديلة... الخ .

2 (عوامل يمكن التنبؤ بها و تجنبها :

تتمثل في مجموعة العوامل التي من شأن الدولة أن تتحكم فيها وبإمكانها التنبؤ بها، كالتضخم أو الانكماش .

3 (إقبال الدول على بعض البرامج :

كبرامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التي يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات و المستلزمات ، و عموماً هذا التأثير يظهر بصفة خاصة في ميزان العمليات الجارية و ميزان رأس المال طويل الأجل و تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي بصورة خاصة لميزان المدفوعات لكل دولة بحيث نجد هنا موازين المدفوعات تختلف حسب المرحلة التي تمر بها الدولة سواء كانت مرحلة المقترض الحديث أو مرحلة المقترض البالغ .

4 - سعر الصرف الأجنبي :

والذي يربط بين مستويات الأسعار في الدول المختلفة فإذا كان سعر الصرف للبلاد محل الدراسة أعلى من المستوى الملائم مع الأسعار السائدة في الداخل يؤدي هذا إلى ظهور عجز في ميزان

²⁵ : د / زينب حسين عوض الله - الإقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 72

المدفوعات مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار في الداخل، وانخفاض سعر صرف العملة، و العكس يؤدي إلى ظهور فائض .

5 - التغيير في ظروف العرض و الطلب :

تعكس هيكل الاقتصاد الوطني، كوجود تكاليف إنتاج مرتفعة مما يضعف القوة التنافسية للدولة لارتفاع نفقات الإنتاج، أما زيادة قوتها على المنافسة يكون نتيجة لزيادة حجم الإنتاج و إنكماش في التكاليف الكلية وارتفاع الطلب

المطلب الثاني :

آليات وسياسات التسوية في ميزان المدفوعات

إن علاج الاختلال في ميزان المدفوعات يحتم على كل دولة إنتهاج سياسة معينة يتحملها صانعي القرارات الاقتصادية و السياسية للحد من هذا الخلل، وتتلخص في إيجاد آليات وسياسات للتسوية والتي تستوجب عدم التدخل المباشر أو الغير مباشر من قبل الدولة وهنا يجب التفرقة بين آلية التسوية وسياسات التسوية، فالآليات التسوية هي مجموعة الآثار التي يترتب على وجودها إختلال في الميزان والتي يكون من شأنها التوجه بميزان المدفوعات إلى التوازن أما سياسات التسوية فهي مجموع الميكانزمات التي تتخذها السلطات المعنية على أحد أو بعض المتغيرات الإقتصادية بغية توجيه النشاط في إتجاه مرغوب فيه ²⁶

وقبل التطرق إلى آليات التسوية يمكن الإشارة إلى وسائل الدفع الخارجية والمتمثلة في

- إستخدام الإحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية
- السحب من الأرصدة المودعة لدى الخارج
- السحب من حقوق السحب الخاصة المودعة لدى صندوق النقد الدولي
- بيع السندات والأسهم التي تملكها الدولة في الخارج
- تدبير قروض قصيرة وطويلة الأجل

عندما لا تكفي هذه الوسائل يصبح الميزان يعيش حالة العجز الهيكلي وتلجأ الدولة إلى إجراءات أخرى

²⁶ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر - 2005 ص 24

أولاً - آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات :

عندما يكون ميزان المدفوعات يعيش حالة عجز هيكلي بسبب عدم قدرة وسائل الدفع الخارجي من تغطية كل مستلزمات الدولة فإنها تكون بحاجة إلى اللجوء لبعض الآليات والمتمثلة في :

1 - آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية :

ترى هذه النظرية أن إعادة التوازن لميزان المدفوعات يكون بتغيير الأسعار من الداخل والخارج مما يؤثر على حجم التصدير و الاستيراد (حجم المبادلات) فكل إختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه و القضاء عليه عن طريق فعالية السوق (العرض و الطلب) دون الحاجة إلى التدخل المباشر من السلطات العامة فوجود فائض يتولد عنه زيادة في الإحتياطي النقدي مما يشجع على زيادة الإستهلاك ويزيد في الطلب مما يؤدي لزيادة الواردات وبالتالي نتخلص من الفائض والعكس بالنسبة للعجز²⁷

و تقتصر هذه النظرية على تفسير التغيرات في قاعدة الذهب التي كانت أساس النظام النقدي السائد في ذلك العصر والذي تعود فكرته إلى الفيلسوف الإقتصادي " David - H " وتطبيق هذه النظرية تتطلب :

- ثبات اسعار الصرف
- الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج داخل الوطن
- مرنة أو حرية الأسعار والأجور

و يميز الاقتصاديون التقليديون بين نوعين من آليات التسوية²⁸

أ - آليات التسوية في ظل ثبات أسعار الصرف :

لما كان نظام الصرف السائد هو نظام قاعدة الذهب حث التقليديون على تحقيق التوازن عن طريق التغيرات في الأسعار كما أنهم إفترضوا بقاء الأشياء الأخرى ثابتة خاصة تغيرات الدخل لتسهيل التحليل وفهم الدور الذي يلعبه تغير الأسعار ، حيث عند تحقيق ميزان المدفوعات فائض فهذا يعكس دخول الذهب إلى البلاد و بالتالي زيادة كمية الذهب أو زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل مما يسبب تضخم و الذي بدوره ينعكس على مستوى الأسعار و يساهم في رفعها لإمتصاص الكتلة النقدية الإضافية والعكس في حالة وجود عجز في الميزان

²⁷ : د / زينب حسين عوض الله ، الإقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ص 76

²⁸ : <http://forum.3rbdream.net/dream35/cayssn-cacetheocii-ae-eaecoae-aiocae-caaiyaeuce-254836>

كما يمكن إدماج سياسة سعر إعادة الخصم التي يمارسها البنك المركزي ، فعند وجود فائض في ميزان المدفوعات يتسبب في وجود زيادة في السيولة و يكمن دور البنك المركزي هنا في التشجيع للاستثمار عن طريق تخفيض سعر الفائدة مما يشجع على خروج رؤوس الأموال للاستثمار في الخارج بحثا عن عائد مرتفع مما يؤدي لإمتصاص الفائض في ميزان المدفوعات و يتم تبني العكس في حالة العجز

ب - آلية التسوية في ظل حرية الصرف :

إن التغير في الأسعار يؤدي إلى التغير في الكمية المطلوبة و المعروضة من النقود و بالتالي التغير في أسعار السلع المتبادلة و التي بدورها تؤثر بصفة مباشرة على ميزان المدفوعات و ذلك بزيادة الطلب على عملة البلد الذي يعاني من عجز و ينعكس بتخفيض عملة الدولة التي تعاني من فائض في ميزان المدفوعات ، وكذلك بالنسبة لأسعار السلع المصدرة و المستوردة من الدولتين ، حيث تكون أسعار السلع المنتجة في الدولة التي تعاني من عجز منخفضة و بالتالي فهي تشجع لزيادة حجم الصادرات حتى تصل بها إلى درجة التوازن الشيء الذي يدفع بسعر الصرف للارتفاع و بالتالي يعاد التوازن لميزان مدفوعات، وعند حد التشبع تبدأ الصادرات بالانكماش تدريجيا حتى تصل إلى درجة التعادل ²⁹.

2 - آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية :

تفترض هذه النظرية ثبات كل من أسعار الصرف و الفائدة و على كون الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل ، وفي تفسيره للتوازن سلط كينز الضوء على تغيرات الدخل الوطني لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات و تفسير الظاهرة التي حيرت توسيج في أواخر العشرينيات من هذا القرن ، ومضمون هذا النظرية هو أن الاختلال في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل الوطني و يتم التركيز هنا على التغيرات الحاصلة على مستوى الدخل و آثارها على الصرف الأجنبي ، ولتفسير التوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما :

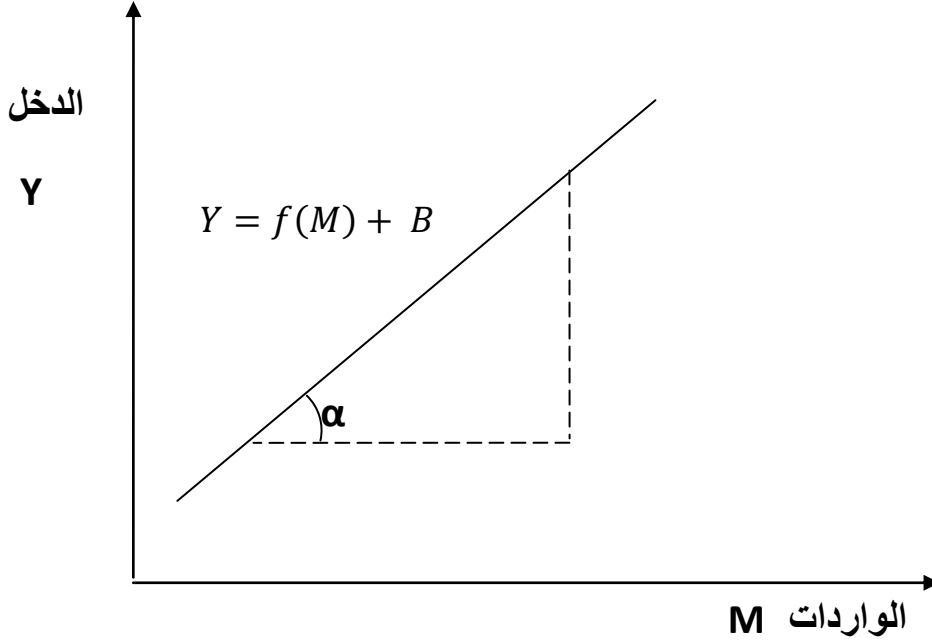
2 - 1 - الميل الحدي للاستيراد :

يعبر عن مقدار التغير في الواردات بالزيادة أو بالنقصان بالنسبة لمقدار التغير في الدخل ، فهو يمثل نسبة التغير في الواردات الناجمة عن التغير في الدخل القومي ³⁰

²⁹ : دومينيك سالفاتور ، الإقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ص 166

³⁰ : د / زينب حسين عوض الله ، الإقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ص 77

هناك علاقة طردية بين الدخل و الاستهلاك حيث أن الزيادة في الدخل تؤدي مباشرة إلى الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الشيء الذي يحتم علينا الاستيراد لإشباع حاجيات و رغبات المستهلكين و هذا ما يوضحه الشكل البياني رقم 3



الشكل رقم 03

الدخل : Y

$$Y = f(M) + B \Rightarrow Y = aM + B$$

التغير في الدخل : ΔY

$$\Rightarrow Y + \Delta Y = a(M + \Delta M) + B$$

الواردات : M

$$\Rightarrow \Delta Y = a\Delta M + b$$

التغير في الواردات : ΔM

$$\Rightarrow \Delta M = (\Delta Y - b) \div a$$

ثوابت : $a \& b$

هو الميل الحدي للاستيراد : $\frac{1}{a}$

2 - 2 - مضاعف التجارة الخارجية :

هو نسبة التغير في الدخل الوطني الناتج عن وجود تغير ذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن الحالة التي يتواجد عليها ميزان المدفوعات ، فالعلاقة الطردية الموجودة بين الدخل والطلب تظهر مدى تأثير التجارة الخارجية بالدخل وحالة ميزان المدفوعات وذلك بفعل مضاعف التجارة الخارجية ، وترتكز النظرية الكينزية على ثلاثة شروط أساسية هي ³¹ :

³¹ : زينب حسين عوض الله - الإقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 77

- ثبات أسعار الصرف، ثبات الأسعار والاعتماد على السياسة المالية و خاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل و ذلك تحت التأثير على مضاعف الإنفاق .

عندما يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات فهذا يرفع من مستوى الاستخدام لهذه الصناعة التصديرية الشيء الذي يحتم عليها زيادة في مستويات الدخل مما يؤدي إلى تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الواردات مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي يعود التوازن لميزان المدفوعات و العكس في حالة العجز، غير أنه في حالة العجز قد لا يكون انخفاض الدخل بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق مما يسبب انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي و لهذا السبب مفروض على الدولة أن تتدخل من أجل إجراء تغييرات مناسبة مثل التغييرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب ، و نتيجة لتأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الطلب على الواردات و بالتالي يتم تصحيح العجز ، كما يمكن تطبيق السياسة المالية أيضا و بصفة عكسية لما سبق من أجل معالجة الفائض في ميزان المدفوعات و ذلك بتخفيض الضرائب على الواردات مما يشجع على الاستيراد و بهذا يمتص الفائض

مضاعف التجارة الخارجية هو مقدار دائما أكبر من الواحد ويعطى بالعلاقة التالية

$$KA = \frac{1}{1 - C + m}$$

ومن هذا نلاحظ أن قيمة المضاعف تزداد كلما زاد الميل الحدي للإستهلاك (C) ونقص الميل الحدي للإستيراد لأن الميل الحدي للإستهلاك يعبر عن الإضافة لتيار الإنفاق لكل زيادة في الدخل

3 - آليات التسوية في ظل سعر الصرف المرن المدار :

تتدخل السلطات المختصة للحفاظ على إستقرار العملة وذلك عن طريق زيادة عرضها في حالة ندرتها و شرائها في حالة توفرها بنسبة تفوق المستوى المطلوب بإستعمال وسائل الدفع الخارجي من عملات أجنبية، أرصدة ذهبية أو أسهم ويكون التدخل هنا بالبيع والشراء للحفاظ على حجم الكتلة النقدية المتداولة وسعر العملة في الحدود المخططة.

يمكن للدولة التدخل بصفة مباشرة من خلال إتخاذ إجراءات لحماية السوق الوطنية أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل والخارج مثل فرض رسوم جمركية أو قيود كمية للحد من الإستيراد وذلك لمعالجة العجز في الحساب الجاري والعكس في حالة الفائض ،ويمكن للدولة التدخل بطريقة غير مباشرة عن طريق دعم المنتجات المحلية بتقديم إعانات للمصدرين وتخفيض قيمة العملة الوطنية .

4 - آليات التسوية نتيجة لتغير الكتلة النقدية :

إن تغير حجم الكتلة النقدية المتداولة يؤدي إلى حدوث تسوية تلقائية للميزان وتمس كل من :

- مستوى أسعار السلع والخدمات، فوجود عجز يؤدي يضعف الطلب ويؤدي إلى تغير تلقائي للأسعار بتوفر المرونة الكاملة للعرض والطلب .

- مستوى أسعار الفائدة المحلية : بحيث توجد هناك علاقة عكسية بين حجم الكتلة النقدية وأسعار الفائدة فحالة العجز تؤدي إلى تدفق الذهب إلى الخارج مما يتطلب سعر فائدة مرتفع لإسترجاعه

- حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الجمهور ، فوجود عجز يؤدي إلى نقص في الكتلة النقدية في الداخل مما يضعف الطلب ويشجع على التصدير وبهذا يزيد حجم الصادرات وينتفش ميزان المدفوعات

ثانياً - سياسات التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات

سياسات التوازن بأوسع معانيها تعني السير على نظام يحقق النمو الإقتصادي الأمثل بأدنى حد من الإختلال ويمكن حصر هذه السياسات في :

1 - السياسة المحولة للإنفاق :

تتمثل هذه السياسة في تخفيض أو رفع سعر الصرف ، فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية ، وكذلك يشجع على استهلاك السلع المحلية من طرف الخارج مما يزيد في حجم الصادرات و تدفق العملة إلى داخل البلاد و بالتالي تحسين وضعية حساب العمليات الجارية ، أما عملية رفع قيمة العملة فهو يحول الاستهلاك من داخلي إلى خارجي و بالتالي يعالج الفائض وذلك بالإعتماد على المرونة .

حيث يعتمد أسلوب المرونات بالدرجة الأولى على سياسة سعر الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات ، ويعود أصل هذا المنهج للإقتصادي روبنسون (Robinson) ثم طوره مارشال ليرنر (Marshall Lerner) و يتضمن مرونة كل من الصادرات " E_x " و مرونة الواردات " E_M " ويكون التركيز هنا خاصة على الميزان التجاري وينظر إلى شرط مارشال بمثابة الدعامة الأساسية لنجاح سياسة سعر الصرف في معالجة إختلال ميزان المدفوعات ، حيث يركز على تحويل الإنفاق من الداخل إلى الخارج أو من الخارج إلى الداخل بمفعول قوى سعر الصرف ، وبذلك فعن طريق تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين و بالتالي زيادة

الواردات، أو عن طريق تحويل الإنفاق إلى السلع المحلية من طرف غير المقيمين بسبب انخفاض سعرها وبالتالي زيادة الصادرات و المساهمة في دخول الذهب و إعادة التوازن في ميزان المدفوعات³² إن نقطة الارتكاز في هذا النموذج هو العمل على التوازن الأولي للميزان التجاري وبالتالي يتوازن ميزان المدفوعات حتما ويكون ذلك حسب النظام التالي³³ :

X : قيمة الصادرات ΔX : التغير في الصادرات

M : قيمة الواردات ΔM : التغير في الواردات

EX : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف **EY** : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف

EX : هي التغير الحاصل في قيمة الصادرات نتيجة لتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، و كلما كان ذلك صغيرا فهذا يدل على أن الصادرات تتميز بدرجة قليلة من المرونة

EM : هي التغير الحاصل في قيمة الواردات نتيجة لتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، و كلما كان هذا المؤشر صغيرا كلما دلّ ذلك على أن الواردات تتميز بدرجة قليلة من المرونة بالنسبة لسعر الصرف

يمكن كتابة العلاقة الخاصة بالمرونات على النحو التالي :

$$EX = \frac{\Delta X}{X} \times \frac{P}{\Delta P} \quad \text{مرونة الصادرات}$$

$$EM = \frac{\Delta M}{M} \times \frac{P}{\Delta P} \quad \text{مرونة الواردات}$$

بافتراض أن الصادرات والواردات مقيمتان بالعملة الوطنية فان رصيد الميزان التجاري يأخذ الشكل

$$B = X - M \times P \text{-----(1)} \quad \text{التالي :}$$

أما إذا كان مقيم بالعملة الأجنبية فيكون على الشكل التالي :

$$B = X \times P - M$$

M : الواردات العملة الأجنبية **X** : الصادرات بالعملة الوطنية

P : سعر الصرف

$$B = X - M \times P \Rightarrow \frac{\Delta B}{\Delta P} = \frac{\delta X}{\delta P} - \frac{\delta M}{\delta P} \times P - M \quad \text{لدينا :}$$

³² : سامي حاتم عفيفي، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة - 2000

³³ : محلة إقتصاديات شمال إفريقيا، محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، العدد 04 - جوان

بعد الإشتقاق بالنسبة لسعر الصرف وإخراج " M " عامل مشترك نجد

$$\Rightarrow \frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left(\frac{\delta X}{\delta P} \times \frac{1}{M} - \frac{\delta M}{\delta P} \times \frac{P}{M} - 1 \right)$$

عند التوازن $B = 0$ وبهذه تكون $X = MP$

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left(\frac{\delta X}{\delta P} \times \frac{P}{X} - \frac{\delta M}{\delta P} \times \frac{P}{M} - 1 \right) \Rightarrow \frac{\Delta B}{\Delta P} = M (EX - EM - 1)$$

مع مراعات أن مرونة الواردات سالبة فإننا نحصل على المعادلة التالية

$$1 - - - - - \frac{\Delta B}{\Delta P} = M (EX + EM - 1)$$

وتعني هذه المعادلة أنه عند تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بمقدار

$$M (EX + EM - 1)$$

وهذا يعني أننا نواجه ثلاث حالات :

- من أجل إعادة التوازن لميزان التجاري فيجب أن يتحقق الشرط $EX + EM > 1$

أي أن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى التحسين في وضعية الميزان

- إذا كان $EX + EM = 1$ فهذا يعني أن التغير في سعر الصرف لا يؤدي إلى التغير في الميزان التجاري

- إذا كان $EX + EM < 1$ فهذا يعني أن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى التدهور في الميزان التجاري وبالتالي تدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد

وبهذا فإن الصيغة الوحيدة التي يكون لها أثر إيجابي على إقتصاد البلد هي توفر شرط مارشال ليرنر والذي يشترط أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الصفر

هناك جملة من الإنتقادات وجهت لشرط مارشال ليرنر حيث يكون لهذا الأخير أثر إذا كان مقدار العجز في الصادرات طفيف، بالإضافة إلى أن هذا الشرط لا يمكن تعميمه على كل الدول بل يجب إستثناء الدول النامية لإنتهاجها سياسة إقتصادية تدفعها بتسريع الوتيرة بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى عدم تحسن وضعية ميزان المدفوعات عند تخفيض العملة .

2 - أسلوب الإستيعاب :

يعبر عن مدى إستيعاب التغير في السياسة الإقتصادية المنتهجة ويمكن إبراز ذلك من خلال :

2 - 1 - التركيز على الميزان التجاري :

وذلك من خلال الإعتماد على المتغيرات الإقتصادية الكلية التي تظهر في معادلة الدخل الوطني المتمثلة

$$Y = C + I + G + X - M \quad \text{في :}$$

نلاحظ أن المعادلة مشكلة من جانبين جانب يمثل كل من الإستهلاك، الإذخار والإنفاق الحكومي والجانب الثاني يمثل صافي الميزان التجاري وهما على الترتيب $(C + I + G)$ و $(X - M)$.

الجانب الأول يمثل الإستيعاب أي كل ما إمتصه أو إستوعبه الإقتصاد الوطني أما الجانب الثاني فيمثل الطلب الخارجي وهو ما يعرف برصيد الميزان التجاري، وهنا نجد ثلاث حالات مختلفة هي :

. $Y > 0$ هذا يعني أن الدخل الوطني أكبر من الإستيعاب الكلي والمعالجة تكون بالخفض في

الإنفاق الحكومي (يوجد هناك فائض)

$Y < 0$ هذا يعني أن الدخل الوطني أصغر من الإستيعاب الكلي والمعالجة تكون بالزيادة في

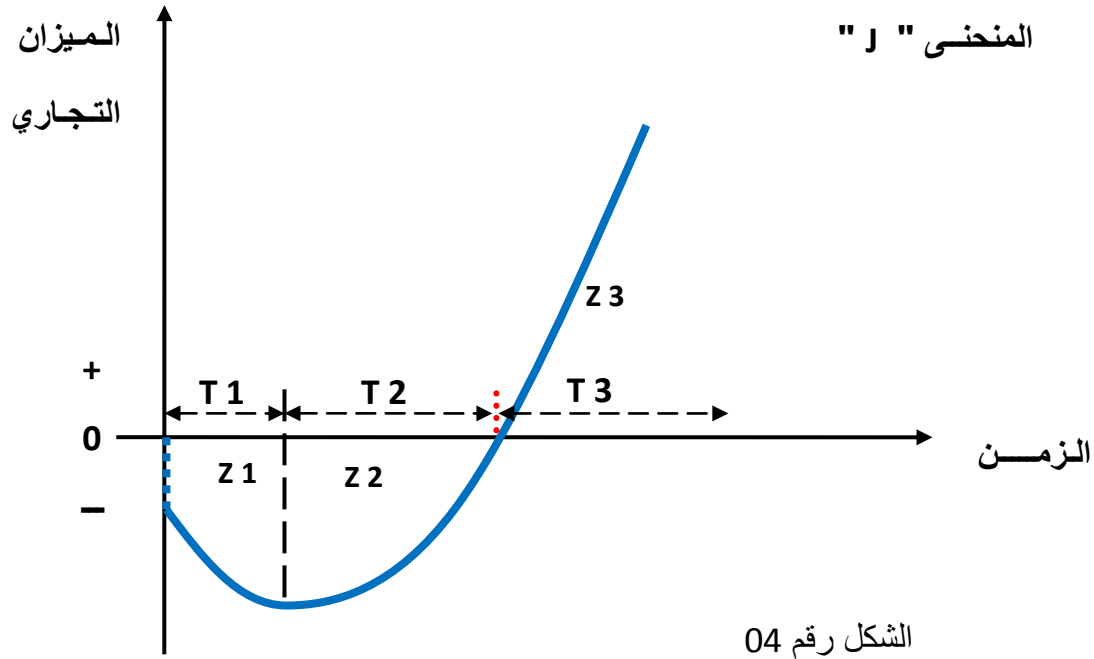
الإنفاق الحكومي (حالة عجز)

$Y = 0$ هذا يعني أن الدخل الوطني متعادل مع الإستيعاب الكلي

وبهذا يكون قد أستوعب الخلل في ميزان المدفوعات

2 - 2 - التركيز على أسعار الصرف في معالجة الإختلال :

عند وجود عجز يتطلب هذا إتخاذ إجراءات وقائية لعلاج هذا الخلل وتبدأ هذه الإجراءات بالتأثير على الأسعار فعند تخفيض سعر صرف عملة ما فهذا له تأثير مزدوج حيث تخفيض سعر صرف عملة ما هو عبارة عن زيادة لأسعار العملات الأخرى فعند أخذ عنصر الزمن بالحسبان فإن أثر التخفيض إذا تم إستيعابه من طرف الإقتصاد الوطني يمكن ملاحظته على شكل حرف " J " والذي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مراحل حيث يجب أن تكون الأولى في المدى القصير ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي كما هو موضح في الشكل رقم 04



René Sandretto, le marche des changes institut des études politiques . Lyon P 28

في المنطقة الأولى (Z1) :

الميزان التجاري يشهد المزيد من العجوزات بسبب عدم انسجام السياسة المتبعة مع الوضعية الاقتصادية لهذا البلد، وكذلك لأن هذه السياسة تتطلب وقت لكي تستوعب و المتمثل في الزمن (T 1) و التأثير هنا مزدوج على الاقتصاد المحلي فالأول يتمثل في انخفاض قيمة العملة الوطنية و الثاني هو نتيجة للأثر الأول و الذي يتمثل في الارتفاع الآلي أو الأوتوماتيكي لقيمة العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية مما يزيد في القدرة الشرائية للسلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة نسبة الصادرات لهذه السلع، ويؤدي أيضا إلى انخفاض مستوى القدرة الشرائية للمقيمين مما يحول الاستهلاك للسلع المحلية و يخفض من قيمة الواردات، فهذه المرحلة هي بمثابة فترة لتكوين قوة تنافسية تضاهي بها السلع الأجنبية .

في المنطقة الثانية (Z2) :

الميزان التجاري يبدأ بتسجيل زيادات متوالية نتيجة لاستعاب السياسة من طرف الأعوان الاقتصاديون و نجاعة فعاليتها، وتستغرق هذه الزيادة فترة زمنية (T2) لكي تصل إلى مرحلة التوازن يشترط لتكون هذه السياسة أكثر فعالية أن تكون الفترة الزمنية للمرحلتين من 12 إلى 18 شهرا أي

يجب تكون الفترة الزمنية للمرحلتين محصورة بين 12 و 18 شهرا ($12 \leq T1 + T2 \leq 18$ شهرا) لكي لا ترهق الاقتصاد³⁴.

في المنطقة الثالثة (Z3) :

يفوق الميزان التجاري مستوى التوازن ويبدأ في تحقيق الفائض بالتالي يتمكن من التخلص من العجز و التحول إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري

لا يمكن تطبيق هذه السياسة إلا بعد التأكد من تحقيق شرط المرونة لمارشال ليرنر روبنسون

المبحث الثالث

العجز والمؤشرات الاقتصادية في ميزان المدفوعات :

المطلب الأول :العجز في ميزان المدفوعات

مفهوم العجز في ميزان المدفوعات :

العجز في ميزان المدفوعات دلالة على وجود فرق سالب بين المدفوعات و الإيرادات،فهو زيادة توسعية من خلال زيادة النفقات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقتها زيادة في المداخيل،وبذلك فهو يعتمد على العالم الخارجي في إشباع حاجيات ، متطلبات ورغبات أعوانه الاقتصاديون،فمدفوعاته غير كافية لتغطية نفقاته ، فهو مدين للعالم الخارجي،وتكون هذه الحالة راجعة لعدة أسباب³⁵

أولاً - أسباب العجز في ميزان المدفوعات :

هناك جملة من الأسباب تؤدي إلى وجود عجز في ميزان المدفوعات والتي يمكن حصرها في³⁶ :

1 - مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام :

يتخذ الأعوان الاقتصاديون قرارات تتماشى مع الوضعية الاقتصادية والإستراتيجية المسطرة للوصول إلى ما تصبو إليه بالإرتكاز على مجموعة من العوامل والتي يمكن حصرها في :

³⁴ : René Sandretto, le marche des changes institut des études politiques . Lyon P 28

³⁵ : الأستاذ بن حمادي عبد القادر "الجمعية العلمية،نادي الدراسات الاقتصادية " جامعة وهران www.clubnada.jeeran.com

³⁶ : د/ عبد المجيد قدي " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر الطبعة الثانية " 2005 " ص 205

1 - 1 - الأخذ بنظرية العجز المنظم :

تتمثل هذه النظرية في أفكار كل من ليندال " LINDAL " - كينز " Keynes " و ميردال " Myrdal " والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في فترات الأزمات خاصة الكساد تؤثر بصفة مباشرة على الدخل الوطني، ويساهم في زيادة العرض والطلب على السلع و الخدمات، على الرغم من وجود مواد طبيعية مهيأة للاستغلال و آلات عاطلة و عوامل إنتاج خاملة نتيجة لانخفاض الطلب

إن معالجة الركود الاقتصادية بزيادة الإنفاق العام يدفع إلى زيادة التشغيل، على الرغم من أن هذه الزيادة ترفع من التضخم، فحسب هذه النظرية يجب أن لا نخاف من التضخم طالما لم يبلغ الاقتصاد مستوى العمالة الكاملة، لأن الزيادة في الدخل الناجمة عن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الضرائب على المداخيل و على الأرباح مما يمكن من القضاء على العجز .

1 - 2 - زيادة حجم الدولة :

حسب المفكر الاقتصادي الألماني فاقرنر (Wagner) توجد علاقة طردية بين مستوى التطور الاقتصادي و حجم الإنفاق العام، فزيادة حجم التصنيع تؤدي إلى إرتفاع في النفقات مما يحتم تدخل الحكومة لتحمل هذه النفقات، وبهذا يؤدي التصنيع إلى مضاعفة نفقات الإدارة العامة، ويرى فاقرنر أن هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي :

1 - 2 - 1 - عامل التصنيع و التحديث :

إن إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة يزيد من تعقد الأمور أكثر مما يدفع لزيادة الحاجة إلى تدخل السلطات العمومية للتكفل بالحماية، التشريع والتنظيم

1 - 2 - 2 - عامل نمو الدخل الحقيقي :

هناك علاقة طردية بين الدخل والإنفاق، فكل زيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة في الإنفاق والتوسع فيه مثل الإنفاق على الرفاهية و التعليم و غيرهما .

1 - 2 - 3 - عامل التطور الاقتصادي و التكنولوجي :

إن التطور الاقتصادي والتكنولوجي عاملان يزيدان في إبراز الدور الذي تلعبه الحكومة في تحقيقي التطور، زيادة الكفاءة والأداء الاقتصادي و توفير الوسائل الضرورية في كل البلدان

و يمكن صياغة قانون فاقرن على النحو التالي :

$$\frac{\delta G}{\delta Y} = F \frac{Y}{N} \Rightarrow F = \frac{Y}{N} \times \frac{\delta Y}{\delta G}$$

G : حجم الإنفاق العام

Y : الدخل الوطني

N : عدد السكان

ويشترط أن تكون مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل أكبر من الصفر $\frac{\delta G}{\delta Y} > 0$

1 - 3 - 1 - مجموعة العوامل التي تؤدي إلى تراجع الإيرادات العمومية :

تنتشر بكثرة وبشكل بارز في الدول النامية و يمكن حصرها في :

1 - 3 - 1 - ضعف الجهد الضريبي :

يتم خصمه الضريبة كنسبة من الدخل الوطني و لكونه ضعيف فإن قيمة هذا الخصم تكون قليلة مقارنة بالدول المتطورة

1 - 3 - 2 - ارتفاع درجة التهريب الضريبي :

ينتج عن سوء الحوكمة ، ارتفاع أو اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة و ضعف تأهل الإدارة الضريبية ويتعدى ذلك إلى المستوى الثقافي والتعليمي

1 - 3 - 3 - كثرة الإعفاء و المزايا الضريبية :

والمتمثلة في إنعدام مصادر الضرائب ، واعتماد الضرائب على أسس غير مستقرة مثل أسعار المواد الأولية الشيء مما يتسبب في عدم استقرار الإيرادات العامة

ثانياً- أنواع العجز في ميزان المدفوعات :

هناك عدة أنواع للعجز في ميزان المدفوعات و التي يمكن حصرها في ³⁷ :

1 - العجز الجاري :

يعبر عن صافي مطالب القطاع الجمركي من الموارد و الذي يجب تمويله بالاقتراض و يقاس بالفرق بين مجموع الإنفاقات و الإيرادات و يطرح منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة في

³⁷ : د/ عبد المجيد قدي " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر الطبعة الثانية " 2005 " ص ص 206 - 208

السنوات السابقة، وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري و الإيرادات الجارية حيث أن الإنفاق الجاري هو عبارة عن مجموع الإنفاق مطروح منه الإنفاق الاستثماري ويتضمن العجز الجاري فوائد الديون التي هي في الواقع نتيجة لتصرفات تمت في الماضي و بالتالي الفوائد عليها تتعلق بتصرفات في الماضي و ليست حالية

2 - العجز الأساسي :

يستبعد العجز الأساسي فوائد الديون السابقة، ويعطي صورة عن السياسة المالية الحالية ويكون ذلك وفق للعلاقة التالية

$$\text{العجز الأساسي} = \text{العجز الجاري} - \text{الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا}$$

3 - العجز التشغيلي :

و يتعلق الأمر هنا بربط الديون و فوائدها بالأسعار الجارية، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار و هذا يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد و أقساط القروض المستحقة، و بهذا يرتفع حجم العجز و هذا ما يدفع البعض إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية

4 - العجز الشامل :

يعبر العجز الشامل عن مجموع العجوزات المتعلقة بالحكومة المركزية، المجموعات المحلية و مؤسسات القطاع العام

5 - العجز الهيكلي :

يعبر عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه و يمكن التعبير عليه بالعلاقة التالية

$$\text{العجز الهيكلي} = \text{العجز الشامل} - \text{العجز الظرفي}$$

ثالثاً - تمويل العجز في ميزان المدفوعات :

لقد تساءل ريكاردو منذ القرن التاسع عشر عن أفضل الوسائل لتمويل النفقات العامة وقام بتحليل المزايا المقارنة للتمويل سواء عن طريق القرض أو الضريبة و كان ذلك مصدر لإحياء التناقض بين النيوكينزية و النيوكلاسيكية ثم تطور النقاش في عام 1974 وأعطى الميلاد الحالي في هذا المجال وعموما تكون الدولة أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لمواجهة العجز، والتي يمكن حصرها في ³⁸ : زيادة الضرائب، اللجوء إلى الاقتراض العمومي، الإصدار النقدي أو اللجوء إلى المدخرات السابقة

1 - المديونية و تمويل العجز في ميزان المدفوعات :

تقوم الحكومة باللجوء إلى الاقتراض العام لتمويل العجز بطرح أوراق مالية للاكتتاب العام، ويستند البعض في ذلك إلى نظرية الاستهلاك الذاتي التي مفادها أن القروض تمحو نفسها بنفسها بمرور الزمن لكون العبئ الحقيقي للقروض يتناقص بصفة مستمرة، وهذه الأداة هي وسيلة في يد الدولة لسحب الفائض من الكتلة النقدية مما يؤدي إلى نقص في التضخم

2 - الإصدار النقدي و تمويل العجز في ميزان المدفوعات :

يثير الإصدار النقدي الذي تلجأ إليه الحكومة الكثير من النقاشات، حيث يكون الإصدار النقدي محايدا إذا أدى الارتفاع الظرفي في الكتلة النقدية إلى ارتفاع يتناسب طردياً مع مستوى الأسعار دون أن يمس ذلك المتغيرات الحقيقية، أي أن هذه الأخيرة لا تؤدي إلى تدهور في الأسعار ولا إلى تغير التوازن و النمو الاقتصادي، لأنه يؤثر على عرض النقود فتظهر الضغوط التضخمية مما يساهم في ارتفاع للأسعار، وعلى الرغم من ذلك فان عملية الإصدار ترتكز على ثلاثة فرضيات هي :

أ - الفرضية الأولى :

الكتلة النقدية الإضافية تؤدي إلى زيادة في الإستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع في الأسعار، وزيادة سريعة في الإنتاج، وتمتص بذلك الكتلة النقدية المضافة

ب - الفرضية الثانية :

الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر و بالتالي لا يكون هناك ارتفاع في الطلب، لكن يبقى هذا الاحتمال نسبي كون أن هذه الكتلة النقدية قد تضخ في القنوات الاقتصادية في أي لحظة

³⁸ : د / عبد المجيد قدي " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " مرجع سبق ذكره ص ص 222 - 229

ج - الفرضية الثالثة :

الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخل مما يؤدي إلى زيادة الحاجة للإستهلاك الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار مما يحول الإنفاق إلى السلع الأجنبية و بالتالي زيادة الواردات

3 - تمويل العجز عن طريق الضريبة :

تعتبر الضريبة من أهم الوسائل التي يعتمد عليها في تمويل العجز في ميزان المدفوعات لكونها تتناسب عكسيا مع زيادة الإنفاق العام ،حيث نجد زيادة الضرائب يؤثر مباشرة على هامش أرباح المؤسسات مما يضطرها إلى الرفع في الأسعار للحفاظ على هامش ربحها ،وهذا ما يزيد في تكاليف الحصول على السلع و الخدمات ،وينخفض بذلك فعالية الدخل المتاح للعائلات مما يضطر بهم إلى المطالبة برفع الأجور

وتلجأ الدولة إلى هذه السياسة للحدّ من نسبة التمويل الذاتي للمؤسسات الخاصة الشيء الذي يدفعها لإصدار أوراق مالية و طرحها للاكتتاب ،وكذلك لكونه موردا سياديا بإمكانها اللجوء إليه دون كثير من القيود ،وتواجه الدولة هنا صعوبات في تحديد الضريبة بالنسبة للاقتصاد الموازي لكون أنشطتها لا تصرح بمدخلها قصد التهرب الضريبي ،ويشهد هذا الاقتصاد تفاوت من دولة إلى أخرى

المطلب الثاني : الآثار التي يسببها العجز في ميزان المدفوعات

أولاً - آثار سياسة العجز على ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات عرضة لعدة صدمات الناجمة عن عملية التبادل، السياسة المنتهجة أو الوضعية الاقتصادية التي يعيشها هذا الأخير و التي يمكن حصرها في :

1 - الآثار الايجابية للعجز في ميزان المدفوعات :

إعتمد كينز على أثر المضاعف لإظهار مدى تأثير العجز على ميزان المدفوعات، حيث أن زيادة الإنفاق العام تشجع على الاستهلاك، الإنتاج والاستثمار و يمكن توضيح ذلك من خلال ³⁹ :

1 - 1 - الأثر على تدعيم إستهلاك العائلات :

يعتبر إستهلاك العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي ويمكن توضيح ذلك من خلال التجربة الأوروبية، حيث عرف الاقتصاد الأوربي عودة جوهرية و حقق نمو اقتصادي منذ 1997 بفضل استهلاك العائلات الذي ارتفع بـ 2,80 % سنة 1998 والذي ساهم في رفع القدرات الإنتاجية للمؤسسات وحفز على رفع نفقات الإستثمار و كان ذلك نتيجة لرفع قيمة الدخل المتاح عن طريق تخفيض الضرائب

1 - 2 - الأثر على إنعاش إستثمار المؤسسات :

يعتقد كينز أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج، النشاط و العمالة، ويسمح الاستثمار الإضافي برفع الإنتاج والدخل، ويشير سامويلسون باعتماده على التحليل الكينزي للدورة الاقتصادية إلى أن المديونية يمكنها أن تؤدي دورا توسعيا، بحيث تسمح معدلات الفائدة المحددة بشكل إداري بالزيادة في إستهلاك العائلات، فباعتبار أن هناك زيادة في الإنفاق الحكومي فهذا سوف يؤثر حتما على الدخل وهذا ما يمكن تبيانه من خلال المعادلة التالية :

$$\begin{aligned}
 Y &= a + bY + I + G + X - M \Rightarrow Y + \Delta Y = a + b(Y + \Delta Y) + I + G + \Delta G + X - M \\
 &\Rightarrow Y + \Delta Y = a + bY + b\Delta Y + I + G + \Delta G + X - M \\
 &\Rightarrow \Delta Y = b\Delta Y + \Delta G \\
 &\Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{1 - b} \Delta G
 \end{aligned}$$

تعرف العلاقة $\frac{1}{1 - b}$ بمضاعف الإنفاق الحكومي

³⁹ : د/ عبد المجيد قدي " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " مرجع سبق ذكره ص 211

من أجل إعادة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات فهذا يفرض عليهم الزيادة في الضرائب بمقدار ΔT

$$Y = a + bY + I + G + X - M \Rightarrow Y = a + b(Y - T) + I + G + X - M$$

$$\Rightarrow Y + \Delta Y = a + b(Y + \Delta Y - T - \Delta T) + I + G + \Delta G + X - M$$

$$\Rightarrow \Delta Y = b\Delta Y - b\Delta T + \Delta G$$

$$\Rightarrow \Delta Y = b\Delta Y - b\Delta T + \Delta G$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{1 - b} (\Delta G - b\Delta T)$$

في حالة ميزانية متعادلة فهذا يعني أن التغيير في الإنفاق الحكومي يساوي التغيير في الضرائب أي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b} (\Delta G - b\Delta G) \quad \Delta G = \Delta T \quad \text{و بهذا تصبح المعادلة على الشكل التالي}$$

$$\Delta Y = \Delta G = \Delta T \quad \text{و نحصل في الأخير على}$$

و هذا يعني أن في حالة ميزانية متعادلة فإن التغيير في الإنفاق الحكومي يحدث نفس التغيير في الدخل القومي و هذا يفسر أن مضاعف الإنفاق الحكومي يساوي الواحد

$$1 = \frac{1}{1 - b}$$

2 - الآثار السلبية للعجز في ميزان المدفوعات :

لا توجد أي سياسة خالية من العيوب والنقائص فبالرغم من آثارها الايجابية التي تحققها عند توفر الشروط الملائمة لها فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية نذكر منها ⁴⁰ :

2 - 1 - أثر الإزاحة :

هو ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق المديونية العمومية ،حيث يكون ذلك حاجز أمام الخواص يمنعهم من الاستدانة نتيجة لإرتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة احتياجات تمويل الاقتصاد وإذا لم يزيد عرض النقود فان ذلك يدفع أسعار الفائدة للإرتفاع إلى الدرجة التي يتحقق فيها توازن في سوق النقود (التعادل بين عرض النقود و الطلب عليها) ،وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار ،ومعنى ذلك أنه توجد علاقة عكسية بينهما ،وبالنظر إلى انعكاساته النقدية فإن التدخل الحكومي يؤدي إلى إزاحة الاستثمار ،وفي الاقتصاد المفتوح يمكن التخفيف من أثر الإزاحة عن طريق دخول رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة بارتفاع أسعار الفائدة

في نظام سعر الصرف الثابت يكون الدفاع عن صرف العملة بإجبار البنك المركزي على تحويل العملات الأجنبية إلى عملة وطنية وفي هذه الحالة لا يكون هناك أثر معاكس للإزاحة .

⁴⁰ : د/ عبد المجيد قدي " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " مرجع سبق ذكره ص 213

2 - 2 - تدهور الحسابات الخارجية :

يتسبب العجز في إرتفاع لمعدلات الفائدة و إنخفاض لسعر الصرف مما يثير حركة دولية لرؤوس الأموال ويدفع بسعر صرف العملة الوطنية للتحسن ، وهو ما يؤدي إلى تدهور التنافسية بفضل أسعار المنتجات الوطنية ، وهذا ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين 1980 و 1985 و الذي حققت به ارتفاع في الدولار بحوالي 50% .

2 - 3 - الفعالية المحدودة لسياسة الميزانية :

إن ارتفاع المداخيل الجارية يمكّن العائلات من إستخدام الفائض لشراء المنتجات من الخارج وزيادة التوسع في الاستهلاك ، وفي هذه الحالة فإن المؤسسات الأجنبية هي التي تستفيد من أثر المضاعف ، كما أن الدول النامية لا تستطيع تحقيق كل متطلبات و إحتياجات المجتمع لعدم قدرتها على ذلك و لعدم توفرها على التجهيزات الكافية لذلك ولهذا فإن أغلبها تكون منفتحة كليا و يتم قياس درجة الانفتاح بالعلاقة التالية :

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{واردات} + \text{صادرات}}{\text{الناتج محلي الخامال}}$$

2 - 4 - التفكير بالعقلية الكينزية فقط :

يعتمد الأعوان الاقتصاديون في سلوكهم الاستهلاكي على المنطق الكينزي الذي يعتمد في ذلك على مداخلهم المتاحة الجارية في حين نجد أن فريدمان يحدده على أساس الدخل الدائم ، ونجد هنا أن الأعوان الاقتصاديون يفكرون بأن الزيادة في دخولهم سوف تؤدي أيضا إلى زيادة الضرائب مما يحدد من فعالية زيادة الاستهلاك و مثل هذه النظرية تتصدع أمام نظرية التوقعات العقلانية التي وضعها موث MOTH سنة 1961 و طورها لوكاس و سارجان سنة 1972 و التي تعتبر أن الأعوان باستخدامهم الأفضل للمعلومات المتوفرة لديهم فهم يقومون في المتوسط بتنبؤات و توقعات صحيحة فهي في الأساس تقوم على جمع المعلومات الصحيحة و يحاولون استغلالها أحسن استغلال

2 - 5 - مشكلة التأخيرات :

يقصد بها الفترة الزمنية الفاصلة بين الوقت أو اللحظة التي يكون التدخل فيها ضروري (مثل التشجيع على الطلب) و الفترة التي يحدث فيها التدخل فعلا .

المطلب الثالث :

المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات :

يمكن معرفة و تقدير الوضعية الاقتصادية لأي بلد من خلال ميزان مدفوعاتها ،وهذا عن طريق مؤشرات اقتصادية تستخرج من أرصدة الميزانية ،ونذكر منها ⁴¹ :

أولاً -علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي :

لدينا العلاقة التالية و التي تحقق المساواة بين الموارد و الاستخدامات في اقتصاد ما ،فالناتج الخام لأي بلد يتم تقسيمه إلى استهلاك داخلي ، استثمارات ، صادرات و إنفاق على الواردات و هو ما تبينه

$$Y = C + I + X - M \text{ --- (1) : العلاقة التالية :}$$

Y : الناتج من السلع و الخدمات مقيم بسعر السوق في فترة زمنية ما ---- PIB

C : الاستهلاك الداخلي الخاص و العمومي

I : الاستثمار الداخلي الخاص العمومي

X : الصادرات من السلع

M : الواردات من السلع

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي

$$Y = C + I + X - M \Rightarrow Y - (C + I) = X - M$$

C + I : تمثل الاستخدامات الداخلية

Y - (C + I) : تمثل الفرق بين الناتج الداخلي الخام و الاستخدامات الداخلية ،إذا كان هذا الفرق موجب فهذا يدل على أنه يوجد هناك فائض في الإنتاج يمكن تصريفه إلى الخارج لجلب العملة الصعبة إلى داخل البلاد أي أنه يؤدي إلى دخول الذهب ،في حين نجد أن هذا الفرق يمثل لنا رصيد الميزان التجاري حيث نجد أنه إذا كان :

$$Y - (C + I) > 0 \text{ - أ} \text{ بهذا يعني أن هناك فائض في الميزان التجاري أي أن}$$

- الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بالناتج الداخلي الخام و بوجه الفاض منه إلى الخارج

⁴¹ : <http://étudiant dz .com/vb/t 20038.html>

- صافي حساب الميزان التجاري موجب أي $X - M > 0 \Rightarrow X > M$

و بهذا نجد أن هذا البلد يحقق فائض في الميزان التجاري

ب . $Y - (C + I) < 0$ فهذا يعني أن هناك عجز في الميزان التجاري أي أن

- الاستخدامات الداخلية غير مغطاة كلها بالنتائج الداخلي الخام و يجب تكملة هذا النقص لإشباع

حاجيات و رغبات الأعوان الاقتصاديون بالاعتماد على الخارج

- صافي حساب الميزان التجاري سالب أي يوجد هناك عجز يدفع بخروج الذهب من البلاد إلى

الخارج

$X - M < 0 \Rightarrow X < M$ هناك عجز في الميزان التجاري

2 - معدل التغطية (TC) :

هو عبارة عن نسبة تغطية الصادرات للواردات و يعطى بالعلاقة التالية

$$TC = (X \div M) \times 100$$

هذا المعدل يبين مدى فعالية الإيرادات أي مدى قدرة الإيرادات الناتجة من الصادرات على تغطية

النفقات المترتبة عن الواردات ،ويجب أن يكون هذا المعدل أكبر من 100 لكي يغطي الواردات ،وإذا

كان هذا الأخير أصغر من 100 فيجب على هذا البلد أن يبحث على مصادر أخرى لتغطية هذا النقص

3 - معدل التبعية (TD) :

هو عبارة عن معدل ما تشكله الواردات من الناتج الداخلي الخام و يعطى بالعلاقة

$$TD = (M \div PIB) \times 100$$

كلما كان هذا المعدل صغير كان ذلك مؤشر حسن لاقتصاد هذا البلد لأنه يعبر عن مدى استقلاله عن

الخارج في إشباع حاجيات و رغبات الأعوان الاقتصاديون وليس له تبعية للخارج

4 - معدل القدرة على التصدير (TE) :

هو يمثل نسبة الصادرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$TE = (X \div PIB) \times 100$$

كلما كان هذا المؤشر كبيراً كلما كان ذلك مؤشراً حسناً على قدرة هذا البلد باعتماده على قطاع التصدير لتغطية نفقاته، والمساهمة في دخول العملة الصعبة

5 – معدل القدرة على سداد الواردات (CRM) :

يعتمد في حساب معدل القدرة على سداد الواردات على عدد الأيام التي في صالح المستور، حيث كلما كانت فترة السداد للواردات طويلة كلما كان ذلك في صالح المستورد، وكان هذا الأخير أكثر قدرة على السداد، ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوماً (ثلاثة أشهر)

رياضياً معدل القدرة على السداد هو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M) مضروباً في عدد أيام فترة التسديد

$$CPM = (RC \div M) \times \text{عدد أيام فترة السداد}$$

6 – معدل انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي (TO) :

هو معدل الصادرات والواردات لبلد ما بالنسبة للناتج الداخلي الخام⁴²

$$TO = \frac{Ex + Im}{2PIB} \times 100$$

ثانياً – العلاقة بين العجز في الميزان الجاري و الناتج الداخلي الخام :

هناك علاقة عكسية بين رصيد ميزان العمليات الجارية و الناتج الداخلي الخام، حيث يرى الخبراء أنه لكي تكون الوضعية الاقتصادية لبلد ما جيدة فيجب أن لا تتجاوز النسبة بين رصيد ميزان العمليات الجاري و الناتج الداخلي الخام الـ (05 %) و إن تجاوزت هذه النسبة فهذا يعبر على أن الوضعية الاقتصادية لهذا البلد حرجية و يجب على السلطات المتخصصة في هذا المجال التدخل لعلاج هذا الخلل ذلك أن احتياطات التمويل لهذا البلد تستدعي الاستدانة، ويمكن توضيح ذلك بالعلاقة التالية

$$BOC \div PIB \geq 5\% \Rightarrow BOC \geq 0.05 PIB$$

⁴² : Jacques Muller ,Pascal vonhove ,Jean Longatte – économie manuel et applications 4^{ème} édition « Dunod »
Pris 2004

خلاصة الفصل :

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لكافة الدول، فهو حساب يبين كافة تحركات السلع، الخدمات ورأس المال بالنسبة لبلد ما، سواء من وإلى داخله أو خارجه، وبهذا فهو حجر الأساس الذي يبنى عليه اقتصاد ما، وركيزة رسم الإستراتيجيات، فهو يظهر المركز المالي للدولة اتجاه باقي دول العالم ومستوى نشاطها الاقتصادي، كما يبين أفضل سياسة يمكن انتهاجها لمعالجة الوضعية الاقتصادية التي يكون عليها، ويمكّن أيضا من التنبؤ بحالة اقتصاد ما في المستقبل، ويفرض عليه السياسة الواجب انتهاجها والتي تفرضها حالة اقتصاده .

يعطي ميزان المدفوعات مؤشرات اقتصادية لمقارنتها بالمقاييس العالمية التي ينبغي أن يكون عليها كل اقتصاد، فمؤشراته تعمل على تعديل الاقتصاد الوطني والعالمي وهو ما يظهر جليا من خلال وظائف ومساعي صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في تحقيق التوازن الاقتصادي العالمي بإعتباره للعالم كتلة واحدة خاصة في العصر الحالي، و يكون ميزان المدفوعات يسجل جميع حركات السلع، الخدمات ورأس المال فانه يؤثر ويتأثر بالعالم الخارجي، ففي عالم تعتمد فيه الدول بعضها على بعض نجد آفاق و مستقبل كل دولة تعتمد أساسا على السياسات المنتهجة من طرف الدول الأخرى .

وعلى هذا الأساس يمكننا طرح السؤال التالي :

- ما هي التجارة الخارجية، وما دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من الشدائد في اقتصاد كل بلد؟

أو بعبارة أخرى: هل للاحتكاك مع العالم الخارجي دور في توازن أو إعادة التوازن لميزان المدفوعات؟

تمهيد :

تتحرك سياسة كل دولة على مجموعة من المحاور لتنمية علاقاتها الدولية، وفتح آفاق رغبة أمام التعاون الدولي والإقليمي على أساس المصالح المتبادلة، كالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة وإبرام اتفاقيات الشراكة، حيث تولى التجارة الخارجية دوراً أساسياً لكل البلدان كونها إحدى ركائز الاقتصاد الوطني، ولدورها الأساسي في هذه الأخيرة، حيث تشكل جزءاً هاماً في الدخل فهي تمثل مسلكاً أساسياً أو منفذاً لتصريف الزائد في الإنتاج وتحقيق عوائد منه لاستغلاله في سدّ منافذ أخرى، والدور الثاني هو إيجاد منافذ لاستقطاب حاجات المجتمع التي تنقصه لإشباع حاجياته ورغباته، وتتمثل هذه العملية في التصدير والاستيراد، وذلك لضمان إستمرارية العملية الإنتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

لقد أدت زيادة الإنتاج العالمي بنسبة 2,5% إلى الدفع بالمبادلات التجارية العالمية بنسبة 4,5% حسب التقرير السنوي للمنظمة العالمية للتجارة الصادر في أبريل 2004 وهذا راجع للتحسن الاقتصادي الملحوظ في أمريكا وآسيا حيث زادت المبادلات التجارية للصين لسنة 2003 بما يفوق 35% كما سجلت الدول النامية سنة 2004 زيادة حصتها في المبادلات العالمية للسلع لتصل إلى 31% وهذا حسب الإحصائيات المنشورة من طرف المنظمة العالمية للتجارة¹

إن الدول النامية بحاجة ماسة إلى التجارة الخارجية لما تجنيه منها مما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة وآلات... الخ لدعم الإنتاج وتحقيق الأهداف المسطرة، والارتكاز للقيام بنهضة اقتصادية، ونتيجة لزيادة اشتباك الاقتصادات العالمية وظهور العولمة والاندماج بين الشركات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والتفتح على العالم، أصبح للتجارة الخارجية أثر كبير على ميزان مدفوعات كل دولة، ويظهر ذلك من خلال درجة تأثيرها على الحساب الجاري من خلال عملية تبادل السلع والخدمات والإعانات والتأثير على حساب رأس المال وعلى هذا الأساس تم التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية .

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية .

المبحث الثالث: الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي .

¹ : أ / كبير سمية، أداء التجارة العربية البينية 2000 - 2004 " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 05 " جامعة الشلف ص 75

المبحث الأول :

عموميات حول التجارة الخارجية

إن المجتمعات في الوقت الحالي لا يمكنها في أي حال من الأحوال العيش في عزلة عن العالم الخارجي، لكون التقسيم الجغرافي للدول جعلها تختلف من حيث الموارد والإمكانات الطبيعية، هذا الاختلاف النسبي في عوامل الإنتاج زاد من قوة الترابط بين الدول والمجتمعات ككل، مما دفع بالمفكرين الاقتصاديين للعمل والتعمق في ضرورة تميز كل دولة في إنتاج معين وتبادله مع الدول الأخرى بالمنتجات التي تنقصها، وهو السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، كما كان عمل وتفكير كل واحد من هؤلاء المفكرين عبارة عن تكملة ونقطة انطلاق لآخر والوصول في الأخير إلى الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري وتحديد أساليب سياسية لترقية التجارة الخارجية .

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

أولاً- نشأة وتطور التجارة الخارجية :

منذ العصور الوسطى حتى القرن السادس عشر لم يكن للدولة أن تتدخل في التجارة الدولية أو تفرض قيود عليها لدور الدولة الحارسة آنذاك باعتبار أن النشاط التجاري من خصوصيات الأفراد ووظيفة الدولة مكرسة في تحقيق الأمن والعدالة وحمايتها من العدوان. وظلت التجارة الدولية بدون قيود حتى ظهرت نظرية التجاريين والتي تمثل أساس الفكر التجاري الذي أدى إلى إخضاع التجارة الخارجية للعديد من القيود الحمائية. وتمثل التعاون التجاري بين الدول آنذاك من خلال الاتفاقات الثنائية التي تتناول العلاقات التجارية فيما بينها، ونجد أنه خلال الفترة من عام 1919 إلى 1947 حصل تطور كبير في مجال التعاون التجاري الدولي حيث انتقلت الاتفاقيات من الثنائية في التجارة الدولية إلى اتفاقات متعددة الأطراف، وظهر ذلك من خلال التعاون التجاري الإقليمي والتعاون التجاري المتعدد الأطراف

إزاء ويلات الحرب العالمية الثانية وما أحققته من خسائر باقتصاديات معظم الدول عمدت هذه الدول لأن تخطو الخطوة الأولى في سبيل تخفيض القيود الجمركية المفروضة على تجارتها الخارجية وإزالتها، وسعت في هذا الإطار معظم الدول للقيام بمحاولات على نطاق دولي لتنظيم التبادل التجاري في جو من الثقة المتبادلة، ولوضع مجموعة من القواعد المتناسقة الكفيلة بتوحيد المفاهيم في مجال سياسة التجارة الدولية الشيء الذي يؤدي إلى تحرير وتنمية حركة هذه التجارة، واقترحت هذه الدول عقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا سنة 1948 بعدما سبقته سلسلة من الاجتماعات للإعداد له

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى دوراً كبيراً في التجارة الخارجية نتيجة لشعورها بمواجهة شرسة من الدول الأخرى وتدهور في قوتها الاقتصادية، ومنافسة حادة من طرف الدول الصاعدة الأمر الذي دفعها للبحث عن أدوات ووسائل قوية للمحافظة على وضعها المهيمن واسترداد زمام المبادرة، حيث تم إنشاء صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1945 والاتفاق على اعتبار الدولار عملة العالم مقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتحويلها عند الطلب إلى ذهب، كما تم إنشاء اتفاقية الفات في عام 1947 بموجب الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي انعقدت في سنة 1946 ولقد مرت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية بسبع جولات قبل وصولها إلى جولة الإرغواي

ثانياً - تعريف التجارة الخارجية :

* تعرف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع لأطراف التبادل²

* تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، وبفضل التجارة الخارجية يصبح كل مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسن استغلاله³.

هذه الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة يمكن تصنيفها إلى المجموعة التالي :

- تبادل سلعي : تشمل جميع السلع سواء كانت استهلاكية، إنتاجية، نصف مصنعة أو مواد أولية
- تبادل خدماتي : المتمثلة في النقل، التأمين... الخ .
- تبادل نقدي : تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار على المدى الطويل، المتوسط والقصير كما تشمل القروض الدولية .

مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها عملية تبادل عبر الحدود السياسية لكل دولة حيث تشمل هذه العملية التبادل السلعي ويسمى بالتجارة المنظورة أو تبادل خدماتي ويسمى بالتجارة غير المنظورة

² : د / محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية - الدار الجامعية للطباعة والنشر - 1993 ص 12

³ : د/ محمود حسين الوادي - د/ أحمد عارف العساف " الاقتصاد الكلي " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان - الأردن 2009 ص 272

ثالثاً - أسباب قيام التجارة الخارجية :

مهما كانت قوة أي دولة ومستوى تطورها ، فلا يمكنها أن تعيش منطوية على نفسها ، ولا الاعتماد على نفسها كلياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، ذلك لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول ، واختلاف مراحل التطور الاقتصادي ، وكنتيجة حتمية لهذا التفاوت فإنه يستوجب التبادل الدولي ⁴ .

هذا التبادل يجب أن يبنى على أسس و ضوابط معينة ومحددة ، والسؤال المطروح هنا هو : ما هي أسباب قيام التبادل الدولي ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب معرفة الأسباب التي تؤدي إلى قيام صناعة معينة في بلد ما دون غيره ، أو اشتهاؤها في بلد ما أكثر من الآخر ، أو تخصص منطقة معينة في إنتاج سلعة ما دون غيرها من المناطق إن أساس التبادل الدولي لا يختلف عن أساس التبادل الداخلي من حيث المبدأ ، حيث تخصص دولة أو منطقة في إنتاج سلعة معينة دون غيرها من المناطق يكون أساس هذا التبادل كتخصص دولة ما في إنتاج سلعة بالكميات المطلوبة وبتكاليف أقل ، وتستطيع إيصالها إلى الأسواق الأجنبية وتستطيع الصمود بها أمام المنافسين ، فكل دولة ليس باستطاعتها إنتاج كل السلع والخدمات الواجب توفيرها لإشباع حاجيات ورغبات أفرادها ، وبذلك يتوجب عليها السير وفق مصالحها الخاصة وما يخدم اقتصادها الوطني ، وعلى هذا الأساس تظهر الحاجة إلى التجارة الخارجية من خلال التمييز بين الحالات التالية :

- سلع تنتجها الدولة بكميات كبيرة تفيض عن حاجتها مما يستوجب تصدير ذلك الفائض ليغطي به عجز في جانب آخر
- سلع تنتجها الدولة بكميات تعادل استهلاكها المحلي حيث يتم تداولها محلياً فقط
- سلع تنتجها الدولة ولكن بكميات أقل مما تحتاجه محلياً مما يستوجب استيراد النقص لتغطية الاستهلاك المحلي
- سلع لا تنتجها الدولة أساساً بسبب عدم توفر الشروط الملائمة له من مواد أولية وخبرات فنية ، مما يستوجب استردادها من الخارج وهناك عوامل أخرى تكون سبباً في قيام التجارة الخارجية تتمثل في :
- اكتساب ميزة نسبية قد لا تتوفر في دول أخرى مثل تميز بلدان جنوب شرق آسيا في إنتاج كل من البن ، الشاي والمطاط
- تغير الأذواق ، تحسن المستوى المعيشي ، الاجتماعي والثقافي .

⁴ : د/ محمود حسين الوادي - د/ أحمد عارف العساف " الاقتصاد الكلي " مرجع سبق ذكره ص 272

رابعاً - أهمية التجارة الخارجية :

إن لقطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول لما له من أهمية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالتالي زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل والذي ينعكس على التطور الاقتصادي والاجتماعي. لقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية نتيجة لاقتصاديات الحجم وتوفر التكنولوجيا ووسائل الإنتاج مما ساهم في زيادة حجم الإنتاج إلى درجة تفوق الاستهلاك المحلي مما يفرض ضرورة تصدير هذا الفائض، كما يمكننا لفت الانتباه إلى تفشي ظاهرة التخصص والتي يخلق منها إهمال لباقي المنتجات الأخرى وبصفة عامة يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية في 5 :

- توفير الفرصة للدول للحصول على السلع والخدمات التي لا تنتجها لعدم توفرها على عوامل الإنتاج
- تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية من خلال الحصول على ما تحتاج إليه الدولة من تكنولوجيا ومواد وخبرات فنية لازمة لتحقيق برامجها الإنمائية
- التخصص وتقسيم العمل، حيث أصبح من أهم وأساسيات الاقتصاد الدولي
- تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات
- زيادة تماسك وتكافؤ الاقتصادات الدولية والحد من الصراعات وتفشي الاستقرار
- تعتبر مؤشر لقدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الداخلية والدولية
- تعتبر كوسيلة لنقل التكنولوجيا والمعلومات بين مختلف الدول وتزيد في تعزيز العلاقات
- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسع الاختيارات في الاستهلاك وفي الإنتاج

خامساً - تأثير وتأثير التجارة الخارجية :

يكمن تأثير التجارة الخارجية في العوامل المؤثرة عليها أما تأثيرها فيمكن في مخاطرها

1 - العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية :

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت فيما بينها بتفاوت أهميتها والظروف المساعدة عليها والمتمثلة في 6 :

1 - 1 - عوامل طبيعية : يمكن حصرها في :

- عدم تماثل توزيع المواد الطبيعية بين الدول

⁵ : د/ محمود حسين الوادي - د/ أحمد عارف العساف " الاقتصاد الكلي " مرجع سبق ذكره ص 274
⁶ : حمدي عبد العظيم - إقتصاديات التجارة الدولية - دار النهضة العربية - بيروت - طبعة 2000

- حجم الدولة والمساحة الجغرافية التي تشغلها مما يؤثر على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية .
- المناخ :حيث له تأثير على تكاليف الإنتاج بصفة عامة وعلى الزراعة بصفة خاصة

1 - 2 - عوامل اقتصادية :

- التكاليف والأسعار والمتمثلة في تكاليف الإنتاج والتي على أساسها يتحدد سعر السلعة والذي يكون دافع لتحديد قدرتها على المنافسة .
- الجودة حيث يجب أن تكون السلع الداخلة في السوق تتوفر على مواصفات عالمية لمجابهة السلعة المنافسة لها من حيث السعر والنوعية مثل (18001- 14001 - 9001) ISO
- التخزين كلما كانت السلعة قابلة للتخزين لمدة زمنية أطول كلما زاد الإقبال عليها
- التمويل ويتمثل في وفرة أو ندرة مراكز التمويل من بنوك ومؤسسات مالية لدعم عملية التبادل
- الندرة النسبية وهي العامل الأساسي لقيام التجارة الخارجية
- الرواج والكساد الاقتصادي "فالرواج يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية والعكس صحيح" .
- الظروف السياسية عادة ما يكون التعامل مع الدول المستقرة سياسيا
- القوانين والتشريعات مثل منع استيراد الخمور من طرف الدول الإسلامية
- اختلاف الأذواق، العادات، التقاليد، والدين والمسافة .

2 - مخاطر التجارة الخارجية :

إن المعاملات الاقتصادية تؤدي إلى الكثير من المخاطر والمجازفة والتي تكون العنصر الفاعل فيها هو المتعاملين والظروف الاقتصادية والسياسية للدول المتبادلة ومن أهم هذه المخاطر⁷ :

2 - 1 - خطر عدم التسديد :

ويتمثل في عدم قدرة أو رفض المستورد الوفاء بالالتزامات

2 - 2 - الخطر الاقتصادي :

هو الخطر المرتبط بتطور الوضعية الاقتصادية والعالمية التي تنعكس مباشرة على الاقتصاد كارتفاع أو انخفاض الأسعار

⁷ : حمدي عبد العظيم - إقتصاديات التجارة الدولية - دار النهضة العربية - بيروت - طبعة 2000 ص 31

2 - 3 - المخاطر السياسية :

هي المخاطر المتعلقة بعجز المستورد على التسديد لعدة أسباب نذكر منها عدم التحويل ، صدور قانون جديد يعيق هذه العملية ... الخ .

2 - 4 - خطر الكوارث الطبيعية :

هي الأخطار التي تتسبب فيها الطبيعة مثل تعرض أحد الأطراف للفيضانات أو الزلازل أو ما شبه ذلك

المطلب الثاني:**مذهب التجاربيين والنظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية :**

إن من مبادئ التبادل الدولي هو تحقيق التخصص حيث يعتبر التوزيع الغير متكافئ في عوامل الإنتاج هو حافز لعملية التخصص بسبب التباين الكبير في التكاليف التي تحدثها . ولقد ظهرت العديد من الأفكار والمدارس التي عالجت التجارة الخارجية والتي تطورت بمرور الزمن إلى أن وصلت لما وصلت إليه في الحاضر ، وتهدف في مجملها إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة نذكر منها :

لماذا تنشأ التجارة الخارجية ؟ ما الذي يحكم نمطها ؟ ما هي المكاسب التي تجنيها الأمم منها ؟ ما آثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي ؟ وهناك عدة نظريات تفسر وتحلل نذكر منها :

أولاً - مذهب التجاربيين في التجارة الخارجية (المذهب الميركانتيلية) :

ساد المذهب الميركانتيلية خلال الفترة من 1500 إلى 1750 والذي كان يعرف بالنظرية التجارية والتي كانت كنتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الأمة ، والتي تعتمد على ما لديهم من معادن نفيسة فإذا لم تكن للدولة مناجم للذهب والفضة فإن السبيل الوحيد لحيازتها هو التجارة الدولية الأمر الذي يستوجب تحقيق فائض في ميزانها التجاري لكي يدفع لها الفرق بالمعدن النفيس .

1 - الأسس التي قام عليها المذهب الميركانتيلية :

من أهم الأسس التي إستندت عليها النظرية الميركانتيلية هي ⁸ :

- الإبقاء على ميزان تجاري إيجابي (خروج البضاعة أكثر من دخولها)

⁸ : قاشي فازه - الاقتصاد الدولي - تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج ، منشورات دار الأديب - السانبا وهران - 2007 ص 12

- تنظيم التجارة يكون بطريقة تسمح بزيادة مستوى الصادرات وتخفيض مستوى الواردات
- تسقيف مستوى خروج المعادن والسماح بتوريدها دون أي عوائق تجارية
- منع الدول المستعمرة من ممارسة كل أنواع التجارة التي يمكن أن تقوم بها مع الدول الأجنبية
- منع الدول المستعمرة من إنتاج سلع نهائية وحصر توجيها صادراتها إلى الدول التي تحتلها

وضع التجاريون ضرورة تدخّل الدولة في التجارة ، فطلبوا وجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود (الضرائب ، إعانات الصادرات ... الخ ، ومن الوسائل التي اتبعتها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية حتى ينخفض ثمنها محليا وبالتالي ينخفض مستوى الأجور مما يخفض في نفقة الإنتاج في الصناعة الشيء الذي يشجع على الصادرات الصناعية .

ثانياً – النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية :

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في فهم وتحليل تطور نظرية التجارة الخارجية ، حيث كان المذهب الميركانتيلي (التجاريين) يرى بأن ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروة الفرد بما لديه من معادن نفيسة ، والسبيل الوحيد لحصول الدولة على هذه المعادن هو التجارة الخارجية الشيء الذي يدفع بكل دولة للمضي قدما لتحقيق فائض في صادراتها ، غير أن التجاريين لم يعطوا أهمية للتوازن الخارجي حيث كان همهم الوحيد هو الزيادة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ولا يراعون التوازن الخارجي والذي جعلوا منه عدم التوازن على الدوام ، وتم التركيز في هذه النظرية على ثلاثة نقاط أساسية هي ⁹ :

- تحديد السلعة التي تدخل مجال التجارة الدولية
- تحديد الفوائد والمكاسب المحققة من التجارة الخارجية بالنسبة لجميع الدول
- كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين ، والتي كانت تدافع عن حرية التجارة الخارجية مظهرة بأن القوة الاقتصادية للدولة لا تكمن فيما تحتويه من معادن نفيسة فقط وإنما أيضا فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية (أراضي ، منازل ، و سلع استهلاكية) ¹⁰ .

ومن أهم رواد هذه المدرسة آدم سميث " A-Smith " دافيد ريكاردو " D-Ricardo " تورنز " Torrens " وجون ستيوارت ميل " J-S-Mill " ولقد سيطرت أفكارهم منذ الربع الأخير من القرن

⁹ : د / عادل أحمد حشيشي تاريخ الفكر الاقتصادي دار النهضة العربية " بيروت " 1974 ص 113

¹⁰ : د / سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - الطبعة الخامسة 2000 ص 25

الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين وتطورت أفكارهم بدءاً من نظرية النفقات المطلقة إلى نظرية النفقات النسبية ثم إلى بيان أثر الطلب الدولي المتبادل .

1 - نظرية التكاليف المطلقة :

انتشرت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر المدرسة التجارية " مدرسة الفيزوقراطيين " physiocrates في فرنسا ودعت هذه المدرسة إلى فتح الاقتصاد بدون قيود تجارية وكان شعارها " دعه يعمل دعه يمر " ، كما سادت في منتصف هذا القرن بداية الثورة الصناعية دعمت بمساهمات آدم سميث (A- Smith) في كتابه ثروة الأمة ، والذي أكد من خلاله أن ثروة الأمة هو الإنتاج ، وأن الإنتاج لا يتم إلا من خلال تقسيم العمل وفي ظل منافسة تامة ، وامتدت إلى غاية تقسيم العمل الدولي وضرورة خلق اليد الخفية من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي .¹¹

يعتبر آدم سميث (1723 – 1790) أول من قدم تحليلاً علمياً لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية والتخصص الدولي وقد بدأ في نظريته بنقد آراء التجاريين وبالضبط فيما يتعلق بطبيعة الثروة وقياسها بينما يرى آدم سميث أن ثروة الدولة تقاس بإنتاجها الوطني من السلع والخدمات ، كما كان يدعو إلى تقييم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول. ويرى هنا آدم سميث أن التجارة الخارجية هي نتيجة لوجود تفاوت في تكاليف الإنتاج الناجم عن تفاوت في توفر عناصر الإنتاج ، وعملية التبادل هذه تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ، وهذا هو ما يعرف بنظرية التكاليف المطلقة.

تعرف الميزة المطلقة بما تتميز به دولة عن باقي الدول الأخرى ، هذه الميزة توزع فوائدها بين الدول المتبادلة عن طريق التجارة الخارجية ، فحسب آدم سميث فإن التجارة الخارجية تقوم بوظيفتين هما :

- تخلق مجالاً لتصريف الفائض في الإنتاج لتجلب به نقص عجزت عن تغطيته
- المساعدة على التغلب على ضيق السوق المحلية ، وتقادي بذلك كساد السلع في السوق المحلية كما يساعد على زيادة التخصص والاستغلال الأمثل للموارد .

واجه آدم سميث الكثير من الانتقادات لما جاء به نذكر منها :

- قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق أو ميزة مطلقة في أي إنتاج وبالتالي لا يمكنها لا التصدير ولا الإستيراد لعدم قدرتها على التسديد مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية ، وهذا ما ينطبق على الدول النامية ويفرض عليها الانعزال عن التجارة الخارجية

¹¹ : د / أحمد الكواز : تطورات نظرية التجارة الخارجية - المعهد العربي للتخطيط " الكويت 2006 ص 02

- قد لا يكون التفوق المطلق أساس التخصص الدولي الشيء الذي ينطبق على واقع المعاملات والتبادلات الدولية حيث يمكن أن يكون التخصص النسبي أساس التخصص الدولي .
- حسب آدم سميث فان التجارة الدولية هي وسيلة للتخلص من فائض الإنتاج .

2 - نظرية التكاليف النسبية :

لقد أبدى ابن خلدون قبل مجيء دافيد ريكاردو (David Ricardo) بأربعة قرون العديد من الملاحظات حول التجارة الدولية ، حيث أكد على المكاسب التي يجنيها من هذه الأخيرة واعتبر أن التعداد السكاني لبلد ما عامل حيوي في تجارتها الخارجية لتمكينه من توفير الأيدي العاملة وتقسيم العمل ¹²

ولقد انتشرت في القرن التاسع عشر المدرسة التجارية (mercantilisme) ، والتي اعتبرت بأن التجارة هي المصدر الأساسي للثروة ، وذلك لما تكسبه الأمة من معادن نفيسة ، وتجسد ذلك في غزو اسبانيا والبرتغال لأمريكا اللاتينية بهدف الاستحواذ على الذهب ، ويعتبر " دافيد ريكاردو" (1772 – 1823) أول من عالج التجارة الخارجية معتمد بذلك على مبدأ أن تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل بين دولتين (انكلترا والبرتغال) وفي سلعتين حيث يتفاوت فيهما استخدام عنصر العمل ويشترط في هذه النظرية سيادة المنافسة التامة وقانون ثبات الغلة مع الحجم (زيادة الإنتاج بنفس النسبة التي تزداد بها مدخلات الإنتاج بحيث لا تتغير تكلفة العمل الخاصة بالإنتاج) ¹³

إن ما ذهب إليه الصياغة الريكاردية لقانون النفقات النسبية هو أن نمط التجارة الدولية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أقل ¹⁴ .

يستند نموذج ريكاردو على الفوارق في المزايا النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول ويرى أن الفروق في التكاليف النسبية للإنتاج هي السبب الكامن وراء قيام التجارة الخارجية ¹⁵

2 - 1 - الفرضيات التي قامت على أساسها نظرية التكاليف النسبية :

لقد اعتمد ريكاردو في بنائه لهذه النظرية على عدة فرضيات

- إعتبار العمل العنصر الوحيد لعناصر الإنتاج ، وتجانس جميع وحداته

¹² : محمد نجاة الله صديقي " ترجمة مازن صالح طاهر ،مراجعة عمر سالم المرشدي " الاقتصاد الدولي ، المملكة العربية السعودية ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز جدة 2009 ص 14

¹³ : د / أحمد الكواز - تطورات نظرية التجارة الخارجية - مرجع سبق ذكره ص 03

¹⁴ : د / سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الخامسة 2000 ص 24

¹⁵ : محمد نجاة الله صديقي ، ترجمة مازن صالح طاهر ،مراجعة عمر سالم المرشدي الاقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره ص 16

- أن التجارة الدولية تتم فقط بين دولتين والتبادل هنا يكون مقتصر على السلع الملموسة
- حركة عناصر الإنتاج محصورة داخل حدود الدولة فقط
- الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة أي ثبات نسبة تكلفة الإنتاج بغض النظر عن مستوى الإنتاج
- اعتماد هذه النظرية على فرض دولتين وسلعتين وعنصر إنتاجي واحد
- لا تؤخذ التكاليف الأخرى الملحقة بعين الاعتبار " les couts de transactions "
- سيادة المنافسة الكاملة داخل حدود كل دولة بسبب انتشار ظاهرة التخصص لكل دولة في إنتاج معين مما يعوّق المنافسة ويشجع على الاحتكار
- تكاليف السلع تحدد فقط بقيمة كمية العمل اللازم .
- التبادل بين الدول بشكل مفاضلة، ويتجاهل النقود .

بناء على هذه الفرضيات وما تقدم يمكن القول بأن لقيام التجارة الخارجية يجب أن يكون هناك تفاوت في التكاليف النسبية بين الدول، أما اختلاف التكاليف المطلقة فهو غير كاف

3 - نظرية التوازن التلقائي (دافيد هيوم) :

تتلخص نظرية " هيوم " في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلية في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل الدولة فإذا زاد ما لديها من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى ارتفاع في الأسعار في تلك الدولة مما يؤدي إلى زيادة وارداتها وبالتالي يتم التخلص من الفائض في المعدن النفيس ويحدث بذلك التوازن الاقتصادي

ثالثاً - الأسس التي قام عليها الفكر الكلاسيكي :

اعتمد الفكر الكلاسيكي على جملة من المقومات تتمثل في :

- اهتم مفكرو المدرسة الكلاسيكية بموضوعات تطبيقية ووجهوا كتاباتهم النظرية لخدمة وبلورة أفكارهم، وكان شغلهم الشاغل هو إقرار مبدأ سيادة الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة
- الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والعامة، أي أن المصلحة الشخصية تؤدي تلقائياً للعامة.
- التشغيل الكامل هو فرضا عاديا، ذلك أن الوحدات الاقتصادية الجزئية في سعيها لتحقيق أقصى ربح ممكن، وتوجيه الوارد المتاح نحو تحقيق الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج .

يعتبر قانون " ساي " وهو ما يعرف بقانون المنافذ¹⁶ أو قانون الأسواق أساس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والمبدأ الأساسي لهذا القانون هو أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل أي أنه يجب أن يتساوى كل من العرض والطلب الكلي، وأن العرض الكلي هو المتغير الأساسي المستقل والطلب هو المتغير التابع، وأن المنتجات هي التي تشتري المنتجات وأن الأفراد يشترون ما يرغبون فيه بما ينتجون، وكلما زاد إنتاجهم زادت قدرتهم الشرائية، وقد أقام " ساي " تحليله لقانون الأسواق في ظل اقتصاد عيني تسوده خصائص نظام المقايضة وانتهى إلى أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ثم أدخل بعد ذلك النقود في النظام الاقتصادي وخلص بأن النقود تعتبر عربة لنقل قيمة المنتجات من فريق إلى فريق آخر، وبهذا استبعد " ساي " الاكتناز وأعدّ فكرة حيادية النقود وأن الوظيفة الأساسية التي تؤديها النقود في ظل الاقتصاد العيني هو تحديد المستوى العام للأسعار¹⁷

رابعاً - الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية :

تم بناء النظرية الكلاسيكية على جملة من الفروض والتي يمكن حصرها في¹⁸ :

- تأخذ النظرية الكلاسيكية بمختلف تقسيماتها بمبدأ حيادية النقود، وأن دورها يكمن في تحديد المستوى العام للأسعار .
- دوال الإنتاج متجانسة وخطية ويعبر عن هذه الحالة بأن زيادة المدخلات تؤدي حتماً إلى زيادة المخرجات وبنفس النسبة وأن الإنتاجية الحدية لكل من عنصر رأس المال والعمل تبقى ثابتة دون تغير، ويعبر عن هذه الحالة بقانون ثبات الغلة .
- المرونة كاملة للأسعار نظراً لتحديدها في إطار من أركان المنافسة الكاملة " عن طريق السوق "
- العرض متغير مستقل وبمقتضاه تتحدد المتغيرات الأخرى في النظام الاقتصادي بالارتكاز على :
الحجم الكلي للموارد الاقتصادية ثابت بالنسبة لكل بلد
عدم قدرة وسائل الإنتاج على التنقل بين الدول
- استبعاد ظاهرة الاستثمار الأجنبي ودور الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها المباشرة والغير مباشرة على قيام التجارة الخارجية
- تعتبر أن أذواق المستهلكين معطاة ولا تتغير، لهذا فليس من المنتظر أن تحدث تغيرات مفاجئة في أذواق المستهلكين .

¹⁶ : ينسب هذا القانون إلى الكاتب الفرنسي " جون باتيست ساي " الذي كان له الفضل في صياغة هذا القانون بالصورة المألوفة لنا الآن، وكان ذلك في عام 1803 ثم جاء الكتاب اللاحقين له واستطاعوا ربط هذا القانون مع الحفاظ على صحته بنظرية اقتصادية متكاملة، وأصبح بذلك قانون " ساي " أساس الفكر الكلاسيكي وشكل بذلك فكراً متكاملًا .

¹⁷ : د / سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص ص 27 - 29

¹⁸ : د / سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص ص 31 - 37

- ثبات مصادر الدخل القومي والإعتماد على طريقة واحدة في توزيعه
- تعتبر عناصر الإنتاج في حالة التشغيل الكامل داخل الاقتصاد الوطني، وتتجاهل بعض مظاهر البطالة الإجبارية والتضخم .
- تعتبر ميزان المدفوعات دائماً متوازن بسبب الآلية التي توفرها العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فوجود فائض في الميزان التجاري لدولة ما يدفعها لاتخاذ إجراءات صارمة لمعالجته لأنه يؤدي إلى زيادة عرض الصرف الأجنبي عن الطلب عليه مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف ويدفع لاستيراد الذهب من الخارج للاستفادة من الانخفاض وزيادة الاحتياطي لدى البنك المركزي ويزيد في قدرته على عرض النقود وبالتالي إلى زيادة المستوى العام للأسعار فتتخفض بذلك الصادرات وتزداد الواردات ويتلاشى هذا الفائض تدريجياً .
- تتجاهل وجود النفقات الملحقة في التجارة الخارجية مثل نفقات النقل أو أي تكاليف أخرى .
- تفرض اختلاف نسب أسعار عناصر الإنتاج لا يؤدي إلى تغير تكاليف السلع من حيث كثافة استخدام عناصر الإنتاج فإذا صنفت سلعة على أنها كثيفة رأس المال فإنها تظل كذلك حتى وان تغيرت الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج المستخدمة .
- تفرض أن التبادل يمون بين دولتين فقط، والتبادل يكون بالنسبة لسلعتين وتعتمد في إنتاجها على عنصرين للإنتاج هما رأس المال والعمل

المطلب الثالث :

– النظرية النيو كلاسيكية في التجارة الخارجية :

خلال هذه الفترة كثرت اهتمامات الاقتصاديين في إرساء قواعد في التجارة الخارجية حول التوازن العام، حيث تم إدخال منحنيات السواء كأداة تحليلية لتحديد التوازن العام، وحققت هذه المدرسة تقدماً حقيقياً عن المدرسة الكلاسيكية في التجارة الدولية على الرغم من حفاظها على الجوهر الأساسي لها والنتائج المترتبة عن الأخذ بها، فهي بذلك تقبل المنطق الأساسي للمدرسة الكلاسيكية فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي، إلا أنه في الوقت ذاته تم تحريرها من القيود التي فرضتها عليهم نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد قيمة السلع حيث العمل ليس هو عنصر الإنتاج الوحيد

أولاً - نظرية إيلي هيكشر و بيرتل أولين (E- Heckscher & B-Ohlin)

تعود فكرة النظرية الحديثة في التجارة الخارجية إلى الاقتصادي السويدي (هيكشر) الذي استطاع تلميذه (أولين) في سنة 1933 أن يضع نظرية جديدة تبين أسباب قيام التجارة الخارجية وفوائدها وكيفية الوصول إلى حالة التوازن ، حيث رفض أولين نظرية التكاليف النسبية كأساس للتخصص والتبادل الدولي ، حيث انطلق من مبدأ أن التجارة الدولية ما هي إلا امتداد للتجارة الداخلية ، وأن الأسعار في المجال الدولي تتحدد على أساس العرض والطلب ، ويعتبر هذا النموذج أن هناك تشابه في الشروط الفنية للإنتاج ، ثبات مستوى الدخل ، وتمائل في أذواق المستهلكين بين كل دول العالم وأن الفرق الوحيد يكمن في مدى توفر أو ندرة الكميات المختلفة من عناصر الإنتاج والتي تعتبر كمصدر لاختلاف المزايا النسبية باعتبارها العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية ، ويعتمد في تفسيره لقيام التجارة الخارجية على عامل العرض والطلب ، وبهذا فإن حسب هذا النموذج يعتبر أن العرض هو المتغير المستقل والطلب هو المتغير التابع ويتمثل العرض في مدى توافر الكميات المختلفة من الإنتاج ، ودوال الإنتاج ، أما جانب الطلب فيتمثل في مستوى الدخل وأذواق المستهلكين¹⁹

ولقد وجّه أولين نقد إلى النظرية الكلاسيكية لعدم تفسيرها للأسباب التي أدت للتباين بين هذه التكاليف .

ثانياً - نظرية نسب عناصر الإنتاج

إن التفسير الذي جاء به هيكشر وأولين لقيام التجارة الخارجية يتمثل في الاختلاف النسبي لوفرة أو ندرة عناصر الإنتاج ولتبيان صحة ذلك يتم الاستدلال بمنحنى إمكانات الإنتاج ، ويفترض هذا النموذج أن السلع يمكن تصنيفها إلى سلع كثيفة رأس المال " K " وأخرى كثيفة العمل " L " ويوجد هناك سلعتين X و Y²⁰

تكون السلعة " Y " كثيفة رأس المال إذا توافر الشرط التالي

$$\frac{K_y}{L_y} > \frac{K_x}{L_x} \text{ ----- (1)}$$

Kx : كمية رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة " X "

Ky : كمية رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة " y "

¹⁹ : د / سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص ص 37 - 38

²⁰ : Richard.E Caves - Jeffrey A, Fränkel - Ronald W , Jones Commerce et Paiement internationaux , Traduction de la 9^{ème} édition américaine par Marielle chiraleu - As souline « de Boeck » bibliothèque nationale . paris "2003 " P 127

Lx : كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة " X "

Ly : كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة " Y "

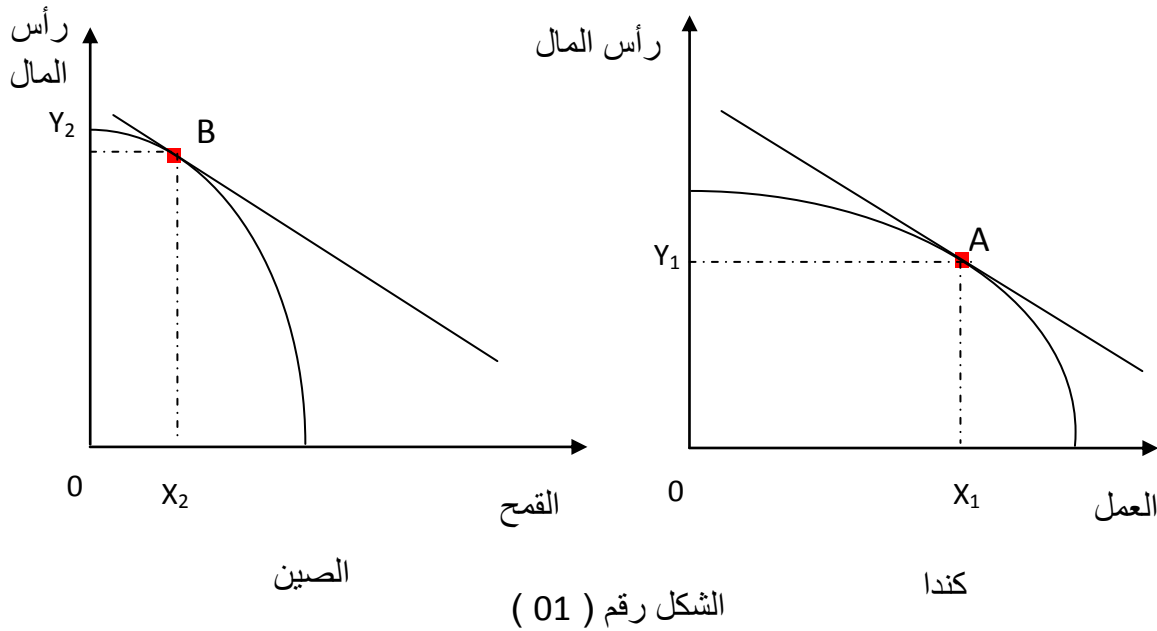
ومضمون المتباينة رقم " 1 " هو أن السلعة " Y " كثيفة رأس المال عن السلعة " X "

لاحتياجها لرأس مال أكبر مقارنة بالسلعة " X "

وبنفس الطريقة يمكن القول أن السلعة " X " هي سلعة كثيفة العمل إذا تحققت المترابحة التالية

$$\frac{Lx}{Kx} > \frac{Ly}{Ky}$$

نأخذ على سبيل المثال بلدين أحدهما يختص في صناعة القماش والأخرى في إنتاج القمح، ولنفرض كندا في إنتاج القمح لوفرة عوامل الإنتاج لذلك، والصين في القماش، فيكون منحنى إمكانات الإنتاج لكل دولة كما هو ممثل في الشكل رقم (01) .



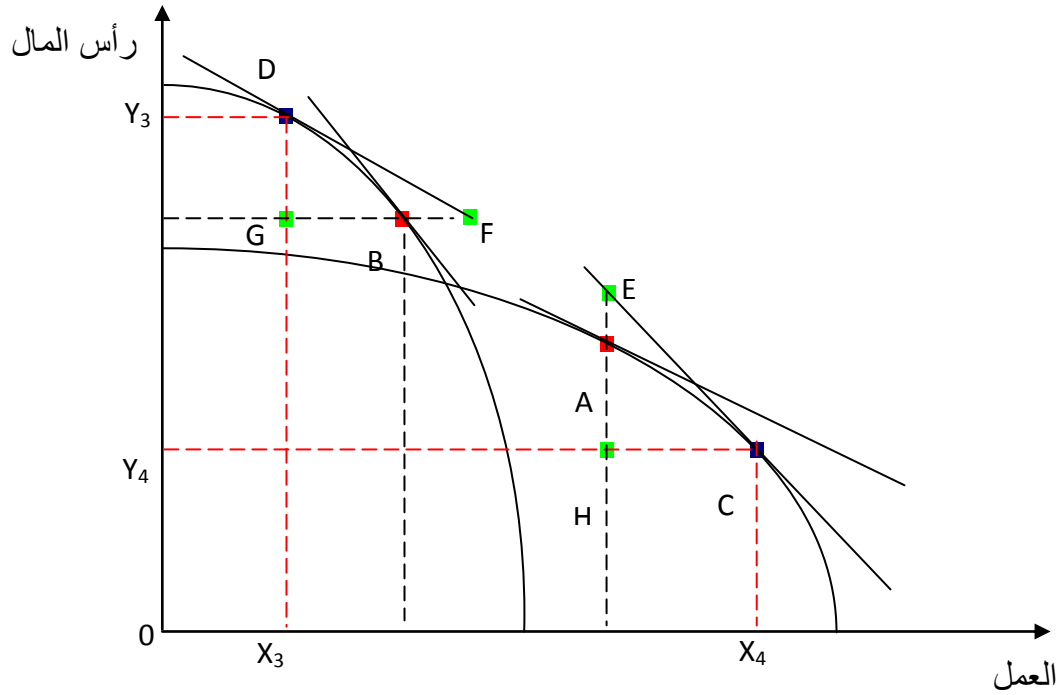
المصدر : د / مجدي محمود شهاب – الاقتصاد الدولي المعاصر مرجع سبق ذكره ص ص 58 - 59

نقاط التقاطع بين منحنى إمكانات الإنتاج و المماس تمثل نقطة وضعية التوازن للاقتصاد الوطني، فهي بذلك التوليفة المناسبة لكل من القمح والقماش للحصول على وضعية التوازن للاقتصاد الوطني

OX_1 و OX_2 هما كميتا القمح الممكن إنتاجهما من طرف كندا والصين على الترتيب

OY_2 و OY_1 هما كميتا القماش الممكن إنتاجهما من طرف كندا والصين على الترتيب

يمثل هذين المنحنيين إمكانات الإنتاج لكل دولة حسب إمكاناتها المتوفرة ودمج هذين المنحنيين في معلم واحد، وتحديد وضعية التوازن بعد التخصيص نحصل على الشكل رقم 02 :



الشكل رقم (02)

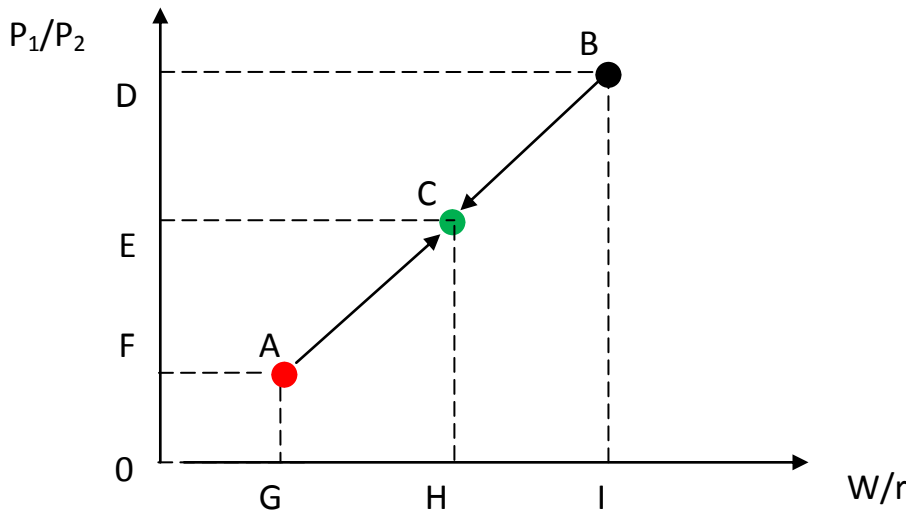
المصدر : د / مجدي محمود شهاب - الاقتصاد الدولي المعاصر مرجع سبق ذكره ص 61

نجد أن بعد التخصيص الدولي الصين تزيد في إنتاجها من القماش وتنقص منه في القمح حتى تستقر عند النقطة "D" لكنها تنتج أقل من احتياجات سكانها من القمح وأكثر من احتياجاتها في القماش، وبذلك فهي تستفيد من هذا الفائض ببيعه في الأسواق العالمية لتغطية عجزها في القمح، بحيث يتم بيع الكمية GD من القماش للحصول على الكمية GF من القمح، والواضح في المنحنى أن F تقع على نفس الخط مع نقطة التوازن للاقتصاد الصيني قبل التخصيص، فبهذا فهي تتيح للصين الحصول على كميات أكبر من القمح وبنفس كمية القماش المقارنة بنقطة التوازن، وكذلك هو الأمر بالنسبة لكندا²¹

²¹ : مجدي محمود شهاب - الاقتصاد الدولي المعاصر - مرجع سبق ذكره ص 62

ثالثاً - نظرية تساوي أسعار الإنتاج " H.O.S " :

تتنبأ نظرية هيكشر - أولين بأنه نتيجة لتوسع التجارة الخارجية فإن الأسعار النسبية للسلع المشاركة في التجارة تتساوى ، وكون الأسعار النسبية تتأثر بتكاليف الإنتاج (توافر عوامل الإنتاج) فهذا يؤثر على أسعار عوامل الإنتاج وهذا ما لفت إنتباه الاقتصادي الأمريكي بول سامويلسون " Paul Samuelson " عام 1948 وأجاب عليه من خلال نظريته " نظرية هيكشر ، أولين ، وسامويلسون " H.O.S " وهي ما تعرف بنظرية تساوي أسعار عوامل الإنتاج . ترى هذه النظرية أن التجارة الدولية تؤدي إلى إلغاء أو تخفيض الفروق في الأسعار المطلقة والنسبية لعوامل الإنتاج المتجانسة في مختلف الدول لأن تساوي الأسعار النسبية للسلع تؤدي إلى تساوي الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج المستخدمة والمتجانسة أي أن رأس المال متجانس²² والأسعار متجانسة²³ فتغير أحد هذه العناصر في دولة ما يؤدي إلى تغييره في دولة أخرى²⁴ . حسب افتراضات هيكشر - أولين فإن الدولة تبدأ التخصص في إنتاج السلع التي لها تكاليف نسبية أقل وتخضع في إنتاج السلع الأخرى ، نتيجة لذلك يزداد الطلب على عامل الإنتاج الذي يعتمد عليه في إنتاج هذه السلعة وينتج عنه زيادة سعره مما يرفع من تكلفة الإنتاج فترفع من سعرها أما بالنسبة للسلعة الثانية فإنه سوف ينخفض إنتاجها وبالتالي يقل الطلب على عامل الإنتاج الذي تعتمد عليه في عملية الإنتاج وينخفض بذلك الطلب عليه وينخفض سعره ، بافتراض أنه لدينا سلعتين ، واحدة تعتمد في إنتاجها على عامل رأس المال والأخرى على العمل يمكن تمثيل ذلك بيانياً في الشكل البياني رقم 03



الشكل رقم (03)

المصدر : فاشي فايزة - الاقتصاد الدولي تنقل السلع وعوامل الإنتاج ، منشورات دار الأديب وهران طبعة 2007 ص 29

²² : رأس المال المتجانس هو رأس المال الذي يمتاز بنفس الانتاجية ودرجة الخطر في جميع الدول التي تتعامل فيما بينها

²³ : اليد العاملة المتجانسة هي اليد العاملة التي تمتاز بنفس درجة التأهيل ونفس الانتاجية بين الدول المتعامل بينها

²⁴ : فاشي فايزة - الاقتصاد الدولي تنقل السلع وعوامل الإنتاج ، منشورات دار الأديب وهران طبعة 2007 ص 28

نميز هنا بين حالتين قبل التخصص وبعد التخصص .

1 - قبل التخصص :

W/r : السعر النسبي للعمل حيث : " W " هو سعر العمل و " r " هو سعر الفائدة

P_1/P_2 : السعر النسبي للسلعة حيث : " P_1 " هو سعر السلعة الأولى و " P_2 " هو سعر السلعة الثانية

السعر النسبي للعمل كعنصر إنتاج في الدولة الأولى هو " OG " ويكون السعر النسبي المكافئ له "OF"

السعر النسبي للعمل كعنصر إنتاج في الدولة الثانية هو " OI " ويكون السعر النسبي المكافئ له "OD"

النسبة W/r منخفضة في الدولة الأولى مما يجعلها تملك ميزة نسبية في إنتاج السلعة الأولى كثيفة اليد العاملة ومرتفعة في الدولة الثانية مما يكسبها ميزة نسبية في إنتاج السلعة الثانية كثيفة رأس المال .

2 - بعد التخصص :

تتخصص الدولة الأولى في إنتاج السلعة " A " الشيء الذي يزيد في الطلب على عنصر العمل مما

يؤدي إلى ارتفاع في سعر العمل وسعره النسبي W/r ، وبالتالي إلى ارتفاع السعر النسبي للسلعة P_1/P_2

أما الدولة الثانية فتختص في إنتاج السلعة " B " الكثيفة رأس المال مما يؤدي إلى زيادة " r " فينخفض

بذلك W/r و P_1/P_2 فيرتفع بذلك السعر النسبي للسلعة " B " كما هو مبين في الشكل البياني أعلاه .

هذه الحركات للنقطتين تستمر حتى تتقارب في النقطة " C " فبإسقاطها على محور العينات نحصل على

سعر السلعة التوازني والممثل في النقطة " E " حيث يتساوى السعريين للسلعتين بالنسبة للدولتين

ويتساوى السعر النسبي لليد العاملة في الدولتين والممثلة في النقطة " H "

يلاحظ من هذا أن التجارة الدولية تلعب كبدل للحركة الدولية لعوامل الإنتاج ، فالعمل سيهاجر من الدولة

منخفضة الأجر إلى الدولة مرتفعة الأجر حتى تتساوى الأجور في الدولتين ، أما رأس المال فسيتحرك

من الدولة ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع حتى يتساوى في الدولتين

كما أن نظرية " H.O.S " تحلل العالم تحليلاً ستاتيكيًا بتعرضها للقوى والعوامل المؤثرة على التوازن

في الاقتصاد الجزئي في الفترة الزمنية ذاتها .

رابعاً - لغز ليونتييف :

منذ صياغة نظرية الإنتاج لـ هيكشر و أولين ظهرت عدة محاولات لاختبارها أبرزها لغز "ليونتييف" وذلك بمقارنته للنتائج بالواقع فقام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار واستخدم في ذلك جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947، وخلص في الأخير في عام 1953 أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل، والسلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال، وبهذا قام ليونتييف باستخدام النظرية للحكم على الواقع وعليه حكم على عدم صحة نظرية هيكشر وأولين، كما فتح الباب أيضاً أمام الكثير من الدراسات تناولت بلدان أخرى لفحص صحة هذه النظرية، كالدراصة التي قام بها " شارل أدواج " تناول فيها الهند، وخلص في نهاية المطاف إلى أن الهند تصدر سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل ما عدى تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فيحدث العكس، ولقد تم إثبات نفس النتيجة من خلال الدراصة التي قام بها كل من " تاتب وتو وايشيمور " في اليابان، نجارة وائل " عن تجارة كندا، والدراصة التي أجراها " سنولبر و روز كامب " عن تجارة ألمانيا فكلهم أثبتوا أن صادراتهم سلع كثيفة رأس المال ووارداتهم سلع كثيفة العمل ما عدا تجارتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية فصادراتهم لها عبارة عن سلع كثيفة العمل ووارداتهم منها عبارة عن سلع كثيفة رأس المال وهو نفس ما خلص إليه ليونتييف²⁵

لكن قد تكون هذه الظاهرة ناتجة عن انعكاس الطلب، فاستيراد الولايات المتحدة الأمريكية لمثل هذه السلع ناتج لزيادة الطلب عليها .

المبحث الثاني : النظريات الحديثة والمعاصرة في التجارة الخارجية**المطلب الأول : النظريات الحديثة في التجارة الدولية****أولاً - نظرية ستيفان ليندر للتجارة الخارجية :**

قام الاقتصادي السويدي " ستيفان ليندر " في نموذجة للتجارة الخارجية بالترقية بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية حيث اعتبر أن تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين الدول التي يوجد بينها اختلاف جوهري في عوامل الإنتاج، أما تجارة المواد الأولية فتكون بين دول متقدمة وأخرى متخلفة لأنها لا تتوفر على الوسائل اللازمة لتحويل هذه المواد الأولية إلى مواد نهائية، كما يرى ليندر أن تكلفة المنتجات الأولية مرتبطة بحجم عوامل الإنتاج والأسعار النسبية والتي على أساسهما

²⁵ : مجدي محمود شهاب - الاقتصاد الدولي المعاصر مرجع سبق ذكره ص 64

تحدد تكلفة المواد الأولية، أما فيما يتعلق بتجارة المنتجات الصناعية فيرى ليندر أنها تكون مرتبطة بالطلب المحلي، حيث تتدخل هذه العوامل في تحديد الصادرات والواردات المحتملة والفعلية²⁶

كما يرى ليندر أنه يتم قياس حجم التجارة الخارجية بكثافتها، حيث أنها تكون أكثر كثافة إذا كان الطلب بين البلدين متشابه مثل العادات، التقاليد، المسافة على الرغم من وجود عوائق كالدين واللغة... إلخ. ويقول ليندر أن كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي لإنتاجه للسوق المحلية ثم للسوق الخارجية ويرى أن وجود الطلب المحلي على السلع المنتجة هو أمر ضروري لكي يمكن أن يكون لهذا البلد صادرات لهذه السلعة لأن السوق الخارجية هي إمتداد للسوق الوطنية²⁷

ثانياً - نموذج فيرنون لدورة حياة المنتج :

هذا النموذج لا يقتصر على التجارة الداخلية فقط بل يتعداها إلى التجارة الخارجية باعتبارها امتدادا لها حيث يؤخذ في الحسبان مجموعة من الاعتبارات التي تتمثل في تكلفة المنتج، حجم العينة التي يشملها، أذواق المستهلكين، شكل المنتج، حجمه، المنطقة التي ينتج فيها... إلخ هذه الاعتبارات تمكّن من عرض المنتج في الأسواق واحتكاره ما دام يمتلك ميزة نسبية .

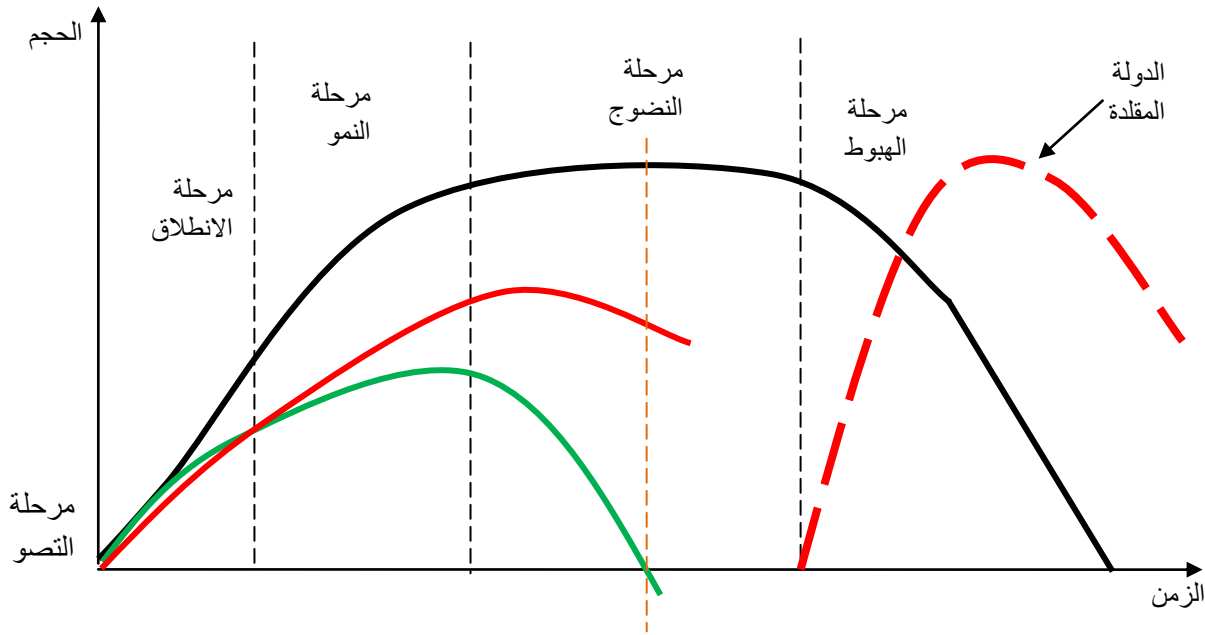
كل اختراع ينتج عنه استحداث سلعة جديدة مما يخلق وضع توازني جديد للاقتصاد، وغالباً ما يكون مكان هذا الاختراع الدول الصناعية الأكثر تطوراً لتوفر المقومات الأساسية له مثل توفر الطلب الداخلي والتكنولوجيا، وتنشأ بذلك فجوة تكنولوجية لفترة زمنية يزداد فيها نضج المنتج وتصبح الأساليب التكنولوجية المستخدمة أكثر استقراراً وتنتهي هذه الفجوة حينما تصبح الأساليب التكنولوجية المستعملة شائعة، وتنتقل خلال هذه العملية الإنتاجية إلى الدول النامية لتمتعها بميزة نسبية في إنتاجها²⁸ على العموم هناك خمسة مراحل يمر بها المنتج يمكن حصرها في :

²⁶ : محمود يونس - الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 76

²⁷ : Alain Samuelson ,économie international contemporaine (OPU) Alger 1993, P 113

²⁸ : سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي -الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - الطبعة الخامسة - 2000 - ص 90

يمكن تبيان هذه المراحل في الشكل البياني التالي الشكل رقم (04) :



الشكل رقم (04)

المصدر : فاشي فايزة - الاقتصاد الدولي تنقل السلع وعوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب وهران طبعة 2007 ص 36

منحنى متوسط الإنتاج		منحنى دورة حياة المنتج للدولة المخترعة	
منحنى دورة حياة المنتج للدولة المقلدة		منحنى الإنتاجية الحدية	

ثالثاً - نظرية اقتصاديات الحجم :

تدخل هذه النظرية إلى نظرية هيكشر - أولين و فرات الإنتاج الكبير كأحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، ويتمثل ذلك في أن حجم الإنتاج الكبير يساهم في تخفيض التكاليف الثابتة وبالتالي التخفيض في تكاليف الإنتاج الكلية الشيء الذي يكسبها قدرة تنافسية، كما يزيد ذلك من إمكانية الدخول في الأسواق الكبرى وكذلك من الزيادة في حجم السوق الداخلية والتي تعتبر كشرط أساسيا للتصدير لهذه السلع، كما يمكنها أن تكون دافعا لتوسع العمليات الإنتاجية²⁹.

²⁹ : سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 68

المطلب الثاني :**- النظريات المعاصرة في التجارة الخارجية****أولاً - نظرية التفوق التكنولوجي :**

تتكون النظرية التكنولوجية أو نظرية التفوق التكنولوجي في التجارة الخارجية من³⁰ :

- نموذج أو منهج الفجوة التكنولوجية : وضعه كل من الاقتصاديين بوزنر " M-V-Posner " وهوفباور " G-C- Hofbauer " ويعتمد في تحليله على العرض (العرض يخلق الطلب)
- نموذج دورة حياة المنتج وكان ذلك بفضل كل من فيرنون " R-Vernon " وهيرش " S-Hirsch "

نحصل على نموذج النظرية التكنولوجية بإدماج هذين النموذجين وإضافتهما إلى نموذج اقتصاديات الحجم، دون أن تتجاهل الدور الذي يولى لرأس المال البشري .

1 - طبيعة المناهج التكنولوجية :

يمكن القول بأن المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية تشرح وتفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول في ذلك النوع من المنتجات والذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغير التكنولوجي والتي تأخذ عدة أشكال :

- شكل اختراع : ويتمثل في إيجاد سلعة أو منتج لم يكن معروف من قبل
- شكل تجديد : يكمن في تحسين نوعية ومواصفات المنتج حتى يكون أكثر قبول

هذه الأشكال تكسب الدولة ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة الموجهة في بادئ الأمر إلى السوق الداخلية لتتمكن بعد ذلك من التوسع إلى السوق الخارجية، وتمتعها بذلك بميزة نسبية ذات طبيعة احتكارية مؤقتة والتي تعرف باسم الفجوة التكنولوجية .

تؤكد المناهج التكنولوجية على أهمية رأس المال البشري وتجاهل الدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال المادي على الرغم من أن منهج رأس المال البشري يتخذ من التحليلي الستاتيكي منهاج له، الشيء الذي يجعل من التغيرات التكنولوجية ووفورات الإنتاج الكبير الركيزة الأساسية لإختلاف المزايا النسبية

³⁰ : سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - المرجع السابق ص 69

وقيام التجارة الخارجية بين الدول خلال فترة الفجوة التكنولوجية، ويرى أنصار هذا المنهج أن هناك نوعين من المزايا النسبية :

- مزايا نسبية طبيعية : التي تم توضيحها في نظرية هيكتشر – أولين
- مزايا نسبية مكتسبة : وهي المزايا التي ركزت عليها النظرية التكنولوجية وبينت العوامل التي تؤدي للتفاوت في هذه المزايا والمتمثلة في :
- رأس المال البشري : والمتمثل في الوفرة النسبية للخبراء، المهندسين، والباحثين.... الخ .
- مزايا اقتصاديات الحجم : تتمثل في وفرة الإنتاج الكبير الذي يساهم في خفض التكاليف وهو يعرف أحيانا بالمزايا النسبية الديناميكية
- التفوق التكنولوجي : يتمثل في الاختراع والتجديد الذي يمكن الدولة صاحبة هذا الاختراع من إكتساب ميزة نسبية وقتية تمكنها من إحتكار هذه السلعة لفترة الفجوة التكنولوجية

2 - فروض المناهج التكنولوجية :

- تعتمد المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية المعاصرة على عدة فروض نذكر منها ³¹ :
- إنتقال المعلومات من خلال التجارة الدولية عبر الحدود السياسية للدولة المخترعة أمراً مقيد يستوجب نفقات ضخمة تعرف باسم نفقة المعلومات .
- عدم تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول ويظهر ذلك من خلال اختلاف الطرق الفنية للإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في دول العالم المختلفة .
- دوال الإنتاج ليست خطية وليست متجانسة، فزيادة الإنتاج لإحدى السلع يؤدي إلى زيادة في المدخلات وإلى زيادة في المخرجات بنسبة أكبر أي أن الإنتاج يخضع لقانون النفقة المتناقصة
- نسبة إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول صعبة والمتمثلة في صعوبة قدرة رأس المال المادي على التنقل بين الدول ويكون ذلك في صورة آلات ومعدات وغيرها من التجهيزات
- سيادة ظاهرة المنافسة التامة تبقى حالة مثالية، والعمل بالمبدأ القائل أن التجارة الخارجية تخضع للقيود الجمركية (تدخل الدولة في التجارة الخارجية أمراً ضرورياً)
- لا تستبعد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس وتبديل كثافة عناصر الإنتاج
- تدخل عنصر الزمن في الحساب، وتبحث في الأسباب التي تؤدي إلى انتقال وضع التوازن من وضعية إلى أخرى .

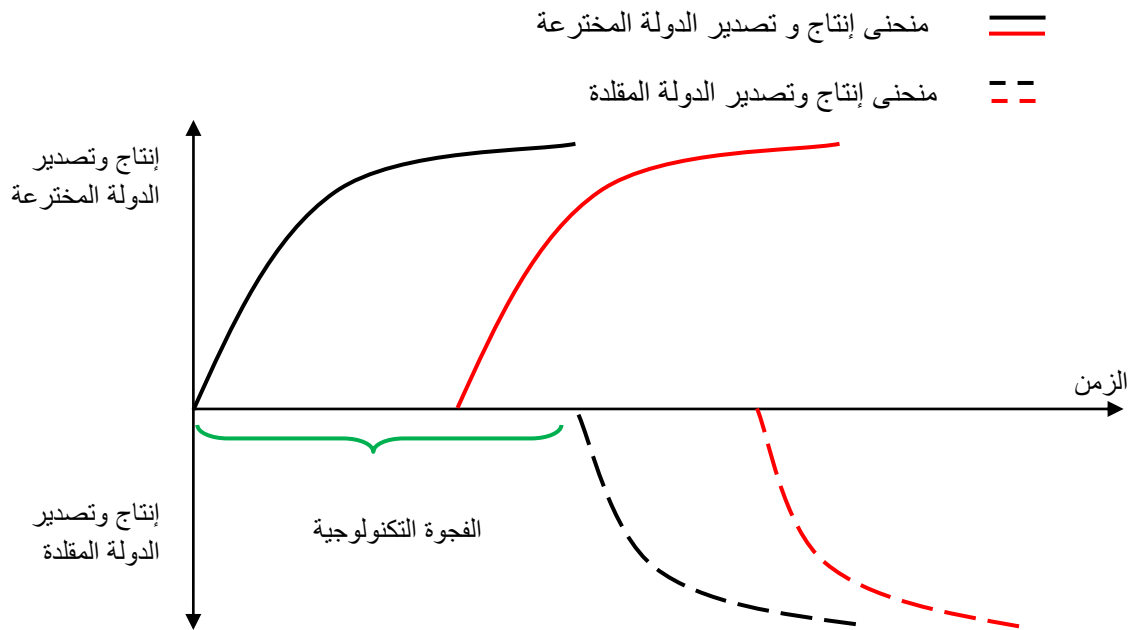
³¹ : د / سامي حاتم عفيفي – دراسات في الاقتصاد الدولي – مرجع سبق ذكره ص ص 76 - 80

ثانياً - نموذج الفجوة التكنولوجية :

حسب نموذج الفجوة التكنولوجية فإن لنمط التجارة الخارجية بين الدول يقوم على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متعددة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو بنفقات إنتاج أقل، مما يؤهلها لإكتساب مزايا نسبية تميزها عن غيرها من الدول، ويساعد على قيام التجارة الخارجية وذلك عن طريق³² :

- زيادة الكفاءة النسبية لهذه الدولة في الإنتاج (تكتسب ميزة نسبية)
- تعرض الدولة المخترعة منتوج جديد ذو مستويات تكنولوجية متقدمة وخصائص جديدة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى على الأقل في البداية إنتاجه داخلياً أو تقليدها لكونها لا تحتوي على الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلعة .

يعتبر الاقتصادي " بوزنر " هو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية، ويمكن توضيح الفجوة التكنولوجية بيانياً كما هو في الشكل رقم (05)



الشكل رقم (05)

المصدر : سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 87

³² : سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 85

فخلال فترة الفجوة التكنولوجية تكون السلعة محتكر من طرف البلد المخترع، لكن مع مرور الزمن ولزيادة الطلب على هذه السلعة وتمكّنها من الحصول على مستهلكين جدد تتمكن الدول المقادة من الحصول على مؤهلات لإنتاج هذه السلعة، مما يضعف من القوة التنافسية للدولة المخترعة ويشهد بذلك هذا المنتج مرحلة الهبوط، ويكون هذا دافع للدولة المخترعة للتفكير في تشكيلة جديدة للمنتج أو في منتج جديد بديل وبمواصفات جديدة يمكنها من غزو السوق مرة أخرى وإحتكاره لفترة زمنية معينة .

قام هاري جونسون " H,G,Johnson " بمزج كل من نموذج دورة حياة المنتج، نموذج الفجوة التكنولوجية ونموذج اقتصاديات الحجم ليحصل في الأخير على النظرية التكنولوجية الجديدة

ثالثاً - نظرية التجارة داخل الصناعة:

لم تجد التجارة داخل الصناعة تفسيراً لها ضمن النظريات السابقة، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تواجدت منذ زمن إلا أنه يمكن اعتبار الاقتصادي بلا بالاس " Balassa Bella " واحد من الأوائل الذي انتبه إلى هذه الظاهرة في أوائل الستينات وقام بطرح نموذجاً لشرحها بتجزئتها إلى نمطين³³ :

أ - التجارة داخل الصناعة :

هي عبارة عن تبادل مزدوج الاتجاه أو تبادل أحادي الاتجاه بين الدول للمنتجات التي تنتمي لنفس القطاع الصناعي مثل تصدير سيارات فرنسية واستيراد سيارات إيطالية أو تصدير عجلات مقابل محركات... إلخ .

ب - التجارة خارج الصناعة :

هي عبارة عن تبادل لمنتجات متجانسة تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة مثل تصدير المحروقات واستيراد القماش .

هناك مجموعة من العوامل تميز بين هذين النوعين من التجارة نذكر منها :

- في النوع الأول تتطور التجارة بتوفر نفس عوامل الإنتاج أما في الثانية فتتطور باختلافها .
- في الأولى تعكس تنوع السلع والتقسيم الدولي للمسار الإنتاجي أما الثانية فالتجارة تعكس المزايا النسبية .

³³ : فاشي فايزة - الاقتصاد الدولي، تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج - مرجع سبق ذكره ص 38

- الأولى التجارة فيها تؤدي إلى ارتفاع دخل جميع مالكي عوامل الإنتاج أما الثانية فتؤدي إلى ارتفاع دخل مالكي عوامل الإنتاج الوفيرة نسبياً فقط .
- في النوع الأول الدول تتاجر فيما بينها في سلع متنوعة أما الثانية فالتجارة تكون في السلع النهائية فقط .
- في الأولى التجارة تكون بين الدول المتطورة وذات الأحجام المتشابهة ،أما الثانية فتكون بين الدول المتطورة والدول النامية.

هناك مجموعة من العوامل أدت إلى تطور التجارة داخل الصناعة تتمثل في :

1- الاختلاف في أذواق المستهلكين : مثل الميل إلى استهلاك سلع أجنبية فضلاً عن السلع المحلية

2- التقارب في مستوى الدخل : أثبتت الدراسات التسويقية أن المستهلكين في الدول المتقاربة الدخل لديهم تقريباً أذواقاً متشابهة

3- اقتصاديات الحجم : التجارة داخل الصناعة تمكن الدولة من التخصص في إنتاج منتج من الخشب ،وأخرى من البلاستيك ،وأخرى من الحديد

15 - نظرية المنافسة الغير كاملة ،التنافسية وأدوات قياس التجارة الخارجية

رابعاً - نظرية المنافسة غير الكاملة (Paul Krougman) :

إن حالة المنافسة الكاملة حالة شبه منعمة وهذا ما لم يتوافق مع النظريات السابقة الذكر مما دفع بالاقتصادي الأمريكي " بول كروغمن " في التفكير في نموذج جديد يتوافق مع الواقع الاقتصادي الذي يتميز بالمنافسة الاحتكارية ،حيث نجد حالة الإحتكار التام لا تكون طويلة الأمد في السوق العالمية بل تسودها أكثر حالات إحتكار القلة أي عندما تستطيع مجموعة غير كبيرة من المؤسسات كل بمفردها التأثير على السعر دون إحتكار السوق كلياً وتتطور فيما بينهما المنافسة الاحتكارية بإنتاج سلعة واحدة تتميز عن بعضها البعض في بعض الخصائص والمعايير³⁴ .

يستعمل نموذج كروغمن ثلاثة معايير أساسية لتفسير التجارة الدولية في ظلّ المنافسة الاحتكارية هي:

³⁴ : فاشي فايزة - الاقتصاد الدولي ،تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج - مرجع سبق ذكره ص 44

الطلب : حجم مبيعات الشركة ينخفض بنمو أسعار منتجاتها وبارتفاع عدد الشركات في نفس القطاع حيث يحدد الطلب على النحو التالي :

$$X = S * \left[\frac{1}{n} - b (P - P_m) \right]$$

X : حجم المبيعات

S : حجم مبيعات القطاع في المجمل

n : عدد الشركات في القطاع

P : سعر السلعة للشركة

b : الطلب المتغير الذي يوضح إرتباط الحصة السوقية للشركة بالسعر على سلعتها

P_m : السعر المتوسط للسلعة عند المنافسين

من المعادلة يتضح لنا أن الشركة التي يكون سعرها مرتفع تكون حصتها أقل والعكس صحيح .

التكاليف : كلما نما حجم الإنتاج تنخفض التكاليف المتوسطة بفضل توزيع التكاليف الثابتة

التوازن في السوق : في القطاعات التي تسودها المنافسة الاحتكارية يفترض أن كل الشركات تكون

متشابهة أي دوال طلبها ودوال تكاليفها تكون متشابهة وبالتالي يكون تحديد نسبة التجارة الخارجية وحصة كل شركة من السوق بالاعتماد على عدد الشركات الاحتكارية والسعر المتوسط للسلعة .

خامساً - نظرية الإوز الطائر (flying Geese theory) :

هي نظرية يتم الإعتماد عليها من أجل النهوض بالتنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا ولقد وضع تصورهما العالم الاقتصادي الياباني " أكاماتسو كانامي " في عام 1937 ثم شاعت من طرف " برسو كامنغز " في عام 1984 والتي شكلت إختراقاً لنماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغربيون وتمثل هذه النظرية التنمية الإقتصادية في دول شرق آسيا بأسراب الإوز الطائر ،حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان بإعتبارها القائدة ثم يليها السرب الأول الذي يضم كل من كوريا الجنوبية ،تايوان ،هونج كونج وسنغافورا ثم السرب الثاني الذي يضم كل من ماليزيا ،تايلاندا ،وأندونيسيا أما السرب الثالث فيضم كل من كمبوديا ،فيتنام ...إلخ وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه وهو ما يعكس مرحلة والنمو الإقتصادي لكل دولة ³⁵ .

³⁵ : <http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=22119> العدد 2640 2010-10-24 يوم

وترى هذه النظرية أن الدول الناهضة (السرب اللاحق) تميل إلى الصناعة الأقل تقدماً مقارنة بالدول التي تفوقها ،فاليابان تاريخياً كانت تستورد النسيج من بريطانيا ثم تحولت بعد ذلك إلى منتج ومصدر للنسيج وإستطاعت أن تطور صناعات جديدة تعتمد على كثافة رأس المال والتقنية العالية مثل صناعة السيارات والإلكترونيات وفي مرحلة ثانية تحولت صناعة النسيج إلى السرب الأول بالإستفادة من تقنية اليابان وبدورها طورت دول السرب الأول إقتصادها وأصبحت تنتج سلع كثيفة رأس المال وعالية التقنية وانتقلت بذلك صناعة النسيج إلى دول السرب الثاني ،وهذا ما دفع بهذه الدول للإستفادة من تقسيم العمل فيما بينها وقيام روابط صناعية مشتركة بين الدول الآسيوية الناهضة واليابان حيث لعبت الإستثمارات اليابانية دوراً أساسياً في نقل الخبرات وإكتساب مزايا نسبية بين الدول ووجود تبادل تجاري كبير وتدفقات مالية ضخمة

من بين الدول التي تبنت هذه النظرية هي ماليزيا حيث شهدت توسعاً في إستثمارات القطاع الصناعي من 1980 إلى 2000 حيث تم إنشاء أكثر من 1500 مشروع بإجمالي رأس مال وصل إلى 300 مليار دولار شكلت فيه المشروعات الأجنبية نسبة 54 % وأنشأت حوالي مليون وظيفة إلى جانب نقل التقنيات الحديثة وتطوير مهاراتها وإيجاد قنوات تسويقية جديدة

سادساً - نظرية التنافسية لـ " بورتر " (Michael Porter) :

أجرى الاقتصادي الأمريكي " مايكل بورتر " دراسة على مجموعة من الدول الصناعية الكبر في أواخر الثمانينات ظمت كل من (الو،م،أ- بريطانيا - ألمانيا - إيطاليا - اليابان - كوريا الجنوبية - سنغافورا - الدنمارك - سويسرا والسويد) والتي حجمها في التصدير العالمي يقارب 50 % وتمتاز بتنافسية³⁶ عالية ،وكان الهدف من هذه الدراسة تحديد عوامل تكوين القدرة التنافسية والنجاح الاقتصادي لهذه الدول ،وخلاصة ذلك هو أن الميزة التنافسية للأمم هي نتيجة أربع عوامل مترابطة فيما بينها بالإضافة إلى دور الحكومة ،هذه العوامل قدمت على شكل الماسة وهي كالتالي³⁷ :

ظروف العامل : تم تقسيمها إلى نوعين من العوامل :

- عوامل طبيعية تتمثل في الأرض ،الموارد الطبيعية ،اليد العاملة الغير مؤهلة والشبه الماهرة
- العوامل المتخصصة كالعمل الماهر ،البنية التحتية المتطورة والتكنولوجيا العالية

³⁶ : التنافسية : تعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على أنها الدرجة التي يستطيع البلد في ظل أسواق حرة وعادلة من إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في إختراق الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل

³⁷ : فاشي فايزة - الإقتصاد الدولي ،تتقل السلع وحركة عوامل الإنتاج - مرجع سبق ذكره ص ص 51 - 53

ظروف الطلب : كلما كان الطلب نوعيا ومعقدا كلما كانت الضغوط التي تواجهها الشركة كبيرة ، ويكون العمل أكثر على تحسين أوضاعها بتقديم منتجات متطورة وذات جودة .

إستراتيجية الشركة ، هيكلها والمنافسة : على كل شركة تريد أن تتميز على غيرها من الشركات أن ترسم إستراتيجية خاصة بها تمكنها من تحقيق النجاح والخروج إلى السوق العالمية فلا توجد شركة حققت نجاح وخرجت إلى السوق العالمية بنقلها لإستراتيجية مطابقة لإستراتيجيات الشركات الأخرى الناشطة في نفس المجال .

الصناعة المساندة والمرتبطة : لكي تتمكن شركة من الصمود في السوق تستوجب وجود قطاعات مساندة والمتمثلة في القطاعات الفرعية التي توفر ما يلزم للعملية الإنتاجية من مواد أولية ، وسيطة ، عتاد وتكنولوجيا .

الحكومة : دور الحكومة هنا دور محفز ومشجع وذلك بدفع الشركات على رفع مستوياتها والتحرك إلى مستوى أعلى في الأداء التنافسي ، كما لا يجب أن نهمل المحيط لما له من أثر بالغ في ذلك

المطلب الثالث :

- أدوات قياس التجارة الدولية :

لقياس التجارة الدولية هناك عدة أدوات نذكر منها ³⁸ :

1 - الناتج المحلي والوطني الخام «PIB»«PNB» :

يعبر الناتج المحلي الخام عن القيمة الكلية للثروة المنتجة من طرف المنشأة الموجودة داخل الوطن بغض النظر عن جنسيتهم . أما الناتج الوطني الخام فهو يعبر عن القيمة الكلية للثروة المنتجة من طرف المنشآت القومية داخل أو خارج الوطن .

2 - مؤشرات المشاركة في التجارة الخارجية :

هناك عدة مؤشرات يمكن التعويل عليها لمعرفة مدي مشاركة أو نصيب كل دولة من التجارة الخارجية والتي يمكن حصرها في :

³⁸ : فاشي فايزة - الاقتصاد الدولي تنقل السلع وعوامل الإنتاج مرجع سبق ذكره ص ص 57 - 60

- نصيب الفرد من التجارة الخارجية :

هو متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من إجمالي التجارة الخارجية فهو يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد في الدولة الواحدة، ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{X + M}{N}$$

حيث : X & M هما الصادرات والواردات و N : تمثل عدد السكان

وكلما كان هذا الأخير كبيراً كلما كان نصيب الفرد كبيراً ومستواه المعيشي أفضل

- نسبة التغطية " TC " :

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الصادرات للواردات، حيث تقيم كل من الصادرات والواردات بطريقة FOB (free in bord) حتى يكون تقييم هذا المؤشر سليم، هذه النسبة يمكن أن تقاس باستعمال

$$TC = \frac{X}{M} 100$$

الأحجام أو القيم ويتم حسابها على النحو التالي :

- إمكانية الاستيراد " CI " :

يبين إمكانية الدولة للإستيراد عن طريق الإيرادات المحصل عليها من التصدير ويتغير هذا المعامل من نسبة إلى أخرى، فهو يعبر عن التغير الحاصل في الصادرات والواردات حيث أن زيادة المداخيل تؤدي إلى زيادة الواردات ويمكن حسابه على النحو التالي :

$$CI = \frac{P_x}{P_M} \times Q_x \times 100$$

P_M و P_x : هما أسعار الصادرات وأسعار الواردات Q_x : هي حجم الصادرات .

- نسبة التغلغل الأجنبي " TP " :

نسبة تغلغل اقتصاد دولة أجنبية في اقتصاد ما يوضح حصة السوق الداخلية المغطاة من الاستيراد ويتم

$$TP = \frac{M}{(Q + X - M)} \times 100$$

حسابها على النحو التالي :

Q : هي الإنتاج الكلي .

- درجة الانفتاح " DO " :

يقيس هذا المؤشر دور المحيط الخارجي في الاقتصاد الوطني ويحسب على النحو التالي :

$$DO = \frac{X + M}{2PIB} * 100$$

مجهود التصدير " EE " :

هو عبارة عن حصة المنتج الوطني الموجه إلى الخارج بالنسبة للإنتاج الإجمالي، وبحسب بالعلاقة

$$EE = \frac{X}{Q} * 100$$

التالية :

معدل التبادل " TE " :

يعبر هذا المعدل عن علاقة أسعار الصادرات بأسعار الواردات، ويستعمل لقياس المنفعة التي تتحصل عليها الدولة نتيجة لمشاركتها في التجارة الدولية وتعطى بالعلاقة التالية :

$$TE = \frac{Px}{PM}$$

وبهذا فهو يقيس مدى سيطرة صادرات دولة معينة على وارداتها، أو بعبارة أخرى عدد الوحدات التي يمكن أن تحصل عليها الدولة نتيجة لتصدير وحدة واحدة . وتكون هذه النسبة تساوي الواحد (= 1) إذا كان هناك تساوي بين الصادرات والواردات، فهي بذلك تعبر عن نسبة الصادرات بالنسبة للواردات للبلد محل الدراسة، ويوجد هناك ثلاثة أنواع من معدلات التبادل

- معدل التبادل الصافي :

يكون موضح بالنسبة للأسعار ويكون على النحو التالي : Px/PM

- معدل التبادل الخام :

يكون موضح بالنسبة للكميات ويكون على النحو التالي : Qx/QM

- معدل التبادل العاملي :

هو عبارة عن ربط أسعار السلع المصدرة والمستوردة بإنتاجية عوامل الإنتاج التي أدمجت في الصادرات والواردات، كما أنها توضح الكمية المستوردة التي يمكن أن تتحصل عليها الدولة نتيجة زيادة وحدة واحدة من عوامل الإنتاج لقطاع التصدير ويعبر عليها بالعلاقة التالية

$$(Px/PM) \times (Prx /PrM)$$

- 3 - تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية :

تعبر هذه المؤشرات عن القوة التنافسية بين السلع في الأسواق الدولية ويمكن الإعتماد على المؤشرات التالية 39 :

- 1 - 3 - الميزة النسبية الظاهرة (Avantage comparatif révélé) :

إذا كانت هناك سلعة لها حصة أكبر في صادرات دولة من حصة السلع المصدرة الأخرى فإن هذه الدولة ستكون لها ميزة نسبية ظاهرة تحسب على النحو التالي :

$$ACR = \frac{X_{ik} / X_{it}}{X_{wk} / X_{wt}}$$

X : قيمة الصادرات **i** : مؤشر البلد

K : مؤشر السلعة **W** : مؤشر نسبة إلى العالم **t** : مؤشر يفيد إجمالي القيمة

$ACR > 1$: فإن للبلد محل الدراسة ميزة نسبية ظاهرة

- 2 - 3 - نسبة التجارة داخل نفس الصناعة (IIT) :

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي القدرة على إقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل الصناعة " i " بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة ويعطى بالعلاقة التالية :

$$IIT = \frac{(X_i + M_i) - |X_i - M_i|}{X_i + M_i}$$

X_i و M_i : هما الصادرات والواردات من السلع الصناعية على الترتيب

$|X_i - M_i|$: التجارة بين الصناعة : $(X_i - M_i)$: التجارة في نفس الصناعة

$(X_i + M_i) - |X_i - M_i|$: قيمة التجارة داخل نفس الصناعة

$IIT = 0$: لا توجد تجارة داخل نفس الصناعة

39 : أ / حسان خضر - مؤشرات أداء التجارة الخارجية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت - 2005 ص ص 18 - 25

- 3 - 3 - نسبة تركيز الصادرات (Hirschman index) :

يعبر هذا المؤشر عن درجة إعتداد صادرات بلد ما على عدد محدود من السلع، وتقاس عادة نسبة تركيز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر " هيرشمان " ويعطى بالعلاقة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i/X)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

X_i : قيمة الصادرات من السلعة " i " X : إجمالي الصادرات

I : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

$H = 0$: تنوع كبير

$H = 1$: تركيز كبير

المبحث الثالث :

الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي

المطلب الأول : الديون الخارجية وسياسة التجارة الخارجية

أولاً - الديون الخارجية :

تعتبر الديون الخارجية والتي تفاقمت في الكثير من الدول العربية خاصة مع بداية الثمانينات من أهم التحديات التي تواجهها اقتصاديات هذه الدول، حيث قفزت ديون الدول العربية من 4.3 بليون دولار سنة 1975 إلى 161 بليون دولار عام 1999 وارتفعت خدمة ديونها من 437 مليون دولار إلى أكثر من 13 بليون دولار وهذا مما يؤثر على الاحتياطات الدولية، ميزان المدفوعات، والتبعية... الخ وكان السبب في ذلك عوامل داخلية وأخرى متمثلة في العجز في الموازنة العامة وفي موازين المدفوعات بالإضافة إلى الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري⁴⁰

⁴⁰ : أ / حسان خضر - المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره

1 - طرق إدارة الديون الخارجية :

لقد أصبح من الضروري أن تكون هناك إدارة جديدة للديون الخارجية في الدول العربية المدينة، وذلك لتخفيف أعباء خدمتها وزيادة القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية مما يتطلب إنشاء جهاز ذو هيكل محدد وأبعاد واضحة لإدارة هذه الديون بناء على البيانات المتاحة من جهة والتطورات المحلية الدولية من جهة أخرى فبالإضافة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية الرسمية والخاصة من خلال نادي باريس ونادي لندن هناك وسائل حديثة لإعادة جدولة الديون تتمثل في⁴¹ :

- تحويل الديون إلى أسهم

- إعادة شراء الدين أو مقيضته بدين آخر... الخ .

نتيجة لتعقد هذه العملية أصبحت هناك ضرورة لاستخدام الحساب الآلي في إدارة الديون من خلال برامج معينة تمكن من توجيه القروض ومتابعة طرق التسديد على ضوء بيانات مفصلة ومحددة حول عناصر الديون بكل أبعادها

2 - طرق معالجة الديون :

للخروج من وضعية الاختناق الاقتصادي تفرض المؤسسات المالية العالمية مجموعة من التدابير والإجراءات على الدول المعنية قصد تجاوز هذه الوضعية وفي مقدمة هذه التدابير ما يسمى "ببرنامج التقييم الهيكلي" والذي يبنى على ضرورة القيام بإصلاحات ومراجعات بهدف إدخال تغييرات على البنيات والاختيارات التي تقف وراء مظاهر الاختلال الاقتصادي، ويمكننا التمييز هنا بين سياستين هما :

2 - 1 - سياسة التثبيت الاقتصادي :

هي ذات مدى قصير وتتم تحت مراقبة صندوق النقد الدولي FMI

2 - 2 - سياسة التقويم الهيكلي :

هي ذات مدى طويل تتم تحت إشراف ورعاية البنك العالمي BM

ترتبط هاتين السياستين بإعادة جدولة الديون والاستفادة من التمويلات التي يقترحها مخطط برادي لأن البلد المعني يكون في أزمة مالية

⁴¹ : www.ahewar.org/guest/send.asp

2 - 3 مخطط نيكولا برادي :

يشكل مخطط برادي أحد السيناريوهات المقترحة من طرف "برادي" ويقدم على أساس أنه شكلاً من أشكال التعاون بين صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والبنوك التجارية الدولية وذلك لمحاولة التخفيف من عبء المديونية على الدول النامية ويرتكز هذا المخطط على ثلاثة عناصر أساسية هي⁴² :

- التخفيض بنسبة لا تقل عن 20% من الدين العام للدولة ذات الدخل المتوسط
- مساعدة هذه الدول على شراء جزء من ديونها اتجاه البنوك التجارية الدولية
- الاستفادة من قروض جديدة تسمح لها بإعادة تكوين احتياطياتها من العملة الأجنبية

ثانياً - سياسات التجارة الخارجية :

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في جميع الدول لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة لتقييده أو تحريره مجموع هذه اللوائح والتشريعات الرسمية وكل ما يتبعها من أساليب وإجراءات تنظيمية تعرف باسم السياسات التجارية

لقد ظهرت عدة اجتهادات تأخذ بعين الاعتبار اختلاف ظروف الصناعات المختلفة، وهذا ما تجسد في اجتهادات وآراء كل من ألكسندر هاملتون (A-Hamilton) حيث رفع تقرير حول الصناعات التحويلية أشار فيه لحاجة هذه الصناعات، وخصوصاً الصناعات الناشئة لفترة من الزمن حتى تكتسب قدرات تنافسية لمواجهة المنتجات الأجنبية المناظرة، ولقد أيده في هذه الفكرة الاقتصادي الألماني فريدريك ليست " F- List " ولا تزال هذه الفكرة متبناة من طرف الدول النامية ومجسدة في فرض رسوم جمركية مرتفعة، وتبدأ في الانخفاض تدريجياً مع توفر القدرات التنافسية لهذه الأخيرة⁴³

على العموم هناك سياستان رئيسيتان في مجال التجارة الخارجية، ويصعب تطبيق هاتين السياستين بصورة كاملة، فدائماً هناك تداخل بينهما في الدولة الواحدة، ونجد لكل منهما عيوب ومزايا وكل دولة تمضي قدماً لاختيار السياسة الملائمة التي تنتهجها لتتوافق واقتصادها، وتتمثل هاتين السياستين في :

1 - سياسة الحماية التجارية :

تعتبر هذه السياسة من أقدم السياسات المنتهجة في تاريخ الاقتصاد، وتعرف على أنها تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات لاتخاذ إجراءات لحماية سلعتها أو سوقها من المنافسة الأجنبية

⁴² : www.ahewar.org/guest/send.asp

⁴³ : د / أحمد الكواز - تطور نظرية التجارة الخارجية - "المعهد العربي للتخطيط" الكويت 2005 ص 10

ويقصد بها حماية الإنتاج الوطني من منافسة السلع الأجنبية المماثلة لها أو البديلة في السوق، كما تعني حماية المنفعة والمصلحة العامة، فعدم حرية التجارة تعني منع دخول السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق المحلية، وان دخلت تفرض عليها رسوم لتزيد في تكلفتها وبالتالي يكون سعرها مرتفع عن سعر السلع والخدمات المحلية مما يضعف الطلب عليها ويحول الاستهلاك للسلع المحلية

1 - 1 - وسائل الحماية التجارية :

هناك عدة وسائل يعتمد عليها في حماية التجارة وتتمثل في ⁴⁴ :

1 - 1 - 1 - الوسائل السعرية :

يظهر على تيارات التبادل في أسعار الصادرات والواردات وأهمها

1 - 1 - 1 - 1 - التعريف الجمركية :

يقصد بها الرسم أو الضريبة التي تفرضها الحكومة على الصادرات أو الواردات وذلك لعرقلة دخول وخروج السلع من وإلى خارج الوطن الأصلي ويمكن تصنيفها وفقا لعدة معايير

- الرسوم القيمية : تأخذ نسبة معينة من القيمة الكلية للواردات، وتفرض لتحديد حجم الواردات
- الرسوم النوعية : يتعلق بالخصائص المادية للسلعة من وزن حجم
- الرسوم المالية : قصد تحقيق إيراد مالي للدولة
- الرسوم الحمائية : لحماية المنتج الوطني من المنافسة
- التعريف المستقلة : تكون بموجب تشريع داخلي للدولة
- التعريف الاتفاقية : تكون بموجب اتفاق بين الدول أطراف التبادل

1 - 1 - 1 - 2 - الإعانات :

تقدم إعانات للمصدرين والمنتجين الوطنيين قصد اكتسابهم قدرة تنافسية في الأسواق الأجنبية، دخول العملة الأجنبية للبلاد وتحسين المستوى الاقتصادي

1 - 1 - 1 - 3 - الإغراق :

هو عبارة عن بيع السلع المنتجة محليا في الأسواق الدولية بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها أو تكلفة إنتاج السلع البديلة من أجل السيطرة على الأسواق

⁴⁴ : زينب حسين عوض الله- الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 285

1 - 1 - 1 - 4 - الرقابة على الصرف وتحديد قيمة العملة :

يكون ذلك بتدخل الحكومة بفرض قيود مباشرة على عملية بيع وشراء العملات الأجنبية، وذلك بعد التمكن من السيطرة على مصادر العملة الأجنبية، و التخفيض في العملة يكون لأجل تشجيع الصادرات والحد من الواردات

1 - 1 - 2 - الأدوات الكمية**1 - 1 - 2 - 1 - نظام الحصص :**

يقصد بهذا النظام وضع حدّ قانوني بالنسبة لعدد الوحدات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، أو تحديد حدّ معين من العملات الصعبة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية التي تقوم باستيراد بعض السلع الغير ضرورية وذلك للاستفادة من وفرة العملات لديها وخاصة السلع التي تساعد على إستكمال برامجها التنموية كالسلع الإنتاجية والأدوية... الخ. كما يمكن للدولة أن تفرض بعض الإجراءات والقيود الأخرى على الاستقرار مثل قيود على التحويلات الخارجية وقيود الشحن والتأمين .

1 - 1 - 2 - 2 - تراخيص الاستيراد :

يتم توزيع الحصص بين المستوردين ويضعون الأسس التي يتم على أساسها توزيع هذه الحصص، غير أن هذه التراخيص قد تكون سبب في انتشار الرشوة والمتاجرة في هذه التراخيص

1 - 1 - 3 - الأدوات التنظيمية :

تحاول بعض الدول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال بعض الأدوات التنظيمية منها :

1 - 1 - 3 - 1 - المعاهدات التجارية :

هي معاهدات يتم التوصل إليها بأسلوب دبلوماسي من أجل تنظيم التجارة الخارجية بين الدول وتقوم على مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل

1 - 1 - 3 - 2 - الاتفاقيات التجارية :

هي اتفاقيات قصيرة الأجل مقارنة بالمعاهدات وتتضمن قوائم السلع المتبادلة بطريقة التبادل ومعايير السلعة محل التبادل فهي ذات طابع إجرائي

1 - 1 - 3 - 3 - اتفاقيات الدفع :

تتطوي على كيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدول المتبادلة، ولهذا فهي يغلب عليها مسائل مثل تحديد عملة التبادل، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل... الخ

1 - 2 - أسباب فرض الحكومة للتعريف الجمركية :

هناك عدة أسباب تدفع بالحكومة إلى فرض ضرائب جمركية على السلع سواء كانت هته السلع داخلة أو خارجة ويكون الهدف دائما حماية الصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية وخاصة الصناعة الناشئة منها، كما يمكن أن تكون هذه الضريبة مورد للدولة، كما يمكن الاستعانة ببعض الأسباب منها :

- حماية الصناعة الناشئة ومعالجة البطالة وتحقيق مستوى من التوظيف
- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وزيادة إيرادات الدولة
- مكافحة سياسة الإغراق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي
- إغراء رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول للبلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة للدول النامية

1 - 3 - نقد السياسة الحمائية :

سياسة الحماية التجارية قد تؤدي إلى عدم تحقيق الاستخدام الكامل (الأمثل) للموارد المتاحة وعدم الاهتمام بالتنوع والتكنولوجيا، وعدم مسايرة العالم من حيث الجودة وطرق الإنتاج، كما أنها تساهم في التشجيع على الاحتكار وتحد من حرية اختيار المستهلك، كما قد تتسبب في غلو في الأسعار ويقلل من الاحتكاك بالعالم الخارجي .

2 - سياسة حرية التجارة :

تتلخص فكرة هذه السياسة في ضرورة إزالة كل العقبات التي تكون عائق أمام قيام التجارة بين الدول المختلفة، وهي تندد بحق الأفراد والمؤسسات في إنتاج وبيع ما يرغبون فيه دون قيود، فهي سياسة تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة القيود على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي

إن أول من ناد إلى انتهاج هذه السياسة هي الدول التي كانت تعاني من فائض في الإنتاج والعمل على زيادة توسع سوقها لتحقيق أكبر لمصالحها الشخصية ومن بينهم الفرنسيين والانكليز

2 - 1 - مبادئ سياسة حرية التجارة:

قامت حرية التجارة على أساس عدة مبادئ تتمثل في 45 :

- تعتبر حرية التجارة عاملاً مشجعاً لظهور المشاريع الكبرى وتخفيض من تكاليف الإنتاج
- زيادة الدخل الحقيقي بالنسبة للدول المتبادلة
- تضمن اتجاه كل دولة نحو التخصص في إنتاج معين
- تقسيم العمل بين الدول بما يضمن مصالح جميع الأطراف
- تخفيض أسعار السلع والخدمات
- الحد من الاحتكار الدولي، والمساعدة على توفير السلع والخدمات لجميع الدول وبأسعار مقبولة بعيدة عن الاحتكار
- زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين النوعية لافتراضها وجود المنافسة التامة .
- المساعدة والدفع إلى تساوي أسعار عوامل الإنتاج في العالم مما يساعد على تساوي تكاليف الإنتاج ووجود منافسة تامة
- يمكن أن تكون حرية التجارة بمثابة وسيلة لزيادة التفاهم والتبادل العلمي والثقافي
- تبادل الخبرات والمعارف بسبب عدم وجود الحواجز أو الحدود

2 - 2 - أدوات سياسة حرية التجارة :

تتحول معظم دول العالم إلى سياسة الحرية التجارية خاصة في ظل المنظمة العالمية للتجارة وتنفذ في الكثير منها برامج الإصلاح الاقتصادي الذي يعتبر فيه تحرير التجارة أحد الجوانب المحورية وأدواتها مخالفة تماماً لأدوات الحماية التجارية وتتمثل أدوات حرية التجارة في 46 :

- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وهذا ما نصت عليه الجات عام 1947 والمنظمة العالمية للتجارة عام 1995
- التحفيز على التصدير بانتهاج الإعفاء الضريبي المؤقت، تحرير واستقرار سعر الصرف... الخ.
- تحرير التعامل في الصرف وذلك بتركه للتفاعل الحر لآلية السوق (العرض والطلب) .
- إزالة القيود الكمية المباشرة وإلغاء نظام الحصص
- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الدولي

45 : د / محمود حسين الوادي - د / أحمد عارف العساف الاقتصاد الكلي " مرجع سبق ذكره " ص 287 .

46 : محمد دياب - التجارة الدولية في عصر العولمة - دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ، بيروت 2010 ص 317

2 - 3 - التكامل الاقتصادي الدولي:

يعبر التكامل الاقتصادي الدولي عن قيام عدد من الدول المتجاورة بزيادة ارتباطها اقتصاديا وذلك بفتح أسواقها أمام بعضها وزيادة التعاون بينها⁴⁷

2 - 3 - 1 - مزايا التكامل الاقتصادي :

- زيادة سعة السوق أمام المنتجين والتجار من هذه الدولة
- زيادة فرص التخصص نتيجة لدمج عدد من الأسواق
- التوسع في الإنتاج مما يعني توزيع التكاليف الثابتة على عدد كبير من الوحدات
- المنافسة الجديدة تؤكد وتطور مفهوم التسويق
- زيادة حجم التجارة الخارجية مع زيادة الكفاءة الإنتاجية يقودان إلى النمو الاقتصادي

2 - 3 - 2 - مراحل التكامل الاقتصادي :

- منطقة التجارة الحرة بإزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء
- الاتحاد الجمركي والمتمثل في منطقة حرة واتحاد جمركي موحد بين هذه الدول ضد باقي الدول
- السوق المشتركة تتجسد في اتحاد جمركي و السماح لعناصر الإنتاج بالتنقل بين الدول الأعضاء
- اتحاد اقتصادي ويتكون بسوق مشتركة وتوحيد عدد من السياسات الاقتصادية، المالية والقانونية
- تكامل اقتصادي تام ويتم باتحاد اقتصادي و توحيد العملة مثل السوق الأوروبية المشتركة

المطلب الثاني :

الاستثمار الأجنبي

أولاً : عموميات حول الإستثمار الأجنبي

غالبا ما تعالج مشاكل الاقتصاد الدولي من منظور كلي أي من خلال العلاقات بين الدول وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات وقلمًا تعالج هذه المشاكل من منظور جزئي من خلال علاقات الأعمال والمشروعات أو الأفراد عبر الحدود الوطنية والواقع أن كل دول العالم في مرحلة تحول نحو التكامل الاقتصادي مما يفتح المجال أمام حرية التنقل لكل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، هذه الحركة

⁴⁷ : زينب حسين عوض الله - الاقتصاد الدولي - المرجع السابق

تفتح المجال للاستثمار الأجنبي ويكون الدافع الرئيسي هو توافر رؤوس الأموال لكن هذا يفرض إتباع آلية السوق فيما يخص فرص الاستثمار، العائد، مواجهة الخطر وغيرها

لقد اقتصر دور الدولة على القروض والإعانات أو ضمان الاستثمار أما الاستثمار الدولي الحقيقي والمتعلق بالتوظيف والإنتاج فهو من نصيب القطاع الخاص من أفراد، مشروعات والمؤسسات التمويلية شركات التوظيف والإنتاج، والتسويق وغيرها

1 - تعريف الاستثمار الأجنبي :

- هو إمتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائد في المستقبل وقد يتمثل الاستثمار في أصل حقيقي أو مالي⁴⁸

- هو حيازة أو شراء بعض الأصول المادية والمعنوية (التي تتواجد في الاقتصاديات الأجنبية) والتي لها القدرة على إنتاج السلع والخدمات خارج حدود جنسيتها

من هذا يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي هو عمل اقتصادي لتشغيل رأس المال لفترة معينة فيما وراء الحدود الوطنية بغية الحصول على عائد، وغالبا ما تمارسه المشروعات المتعددة الجنسيات

2 - التطور التاريخي للمشروعات المتعددة الجنسيات :

تمتد الأصول التاريخية للمشروعات المتعددة الجنسيات إلى الشركات الاستعمارية الأولى (مثل شركة الهند الشرقية) التي أنشأتها الدول الاستعمارية الأوروبية لاستغلال المستعمرات وخلق إحتكار مدعم بالقوة السياسية والعسكرية للحصول على المواد الأولية والغذائية وإرسالها إلى الدولة الأم من أجل التصنيع وإعادة التصدير⁴⁹

بينما كانت الدول الاستعمارية منهكة في هذا الأسلوب بدأت بعض الدول الأخرى والشركات الأمريكية والمستثمرين في البحث عن فرص للتوظيف الاستعماري ومددت اهتمامها نحو الأسواق وتحقيق الأرباح وانفتحت الحدود أمام التكنولوجيا والاختراع الجديد والتركيز على المناطق التي تتميز بميزة نسبية مثل انخفاض الأجور وتوافر العمالة، وتؤكد ذلك مع بداية القرن الـ 19 وبداية الثورة الصناعية وتطور النظام النقدي والمالي وزيادة التسهيلات والانتماء، ولقد عرف تطورا ملحوظا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بين الحرب الكورية (1950 - 1953) والأزمة البترولية (1973 - 1974) حيث كانت أغلب الاستثمارات أمريكية .

⁴⁸ : منير إبراهيم هندي - أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية - محطة الرمل الإسكندرية 2008 ص 05

⁴⁹ : زينب حسين عوض الله - دراسات في الاقتصاد الدولي - المرجع السابق ص 191 .

ينتج المشروع في البلاد التي تكون فيها عناصر الإنتاج منخفضة النفقة وتباع المنتجات في البلدان مرتفعة الأسعار، فهو نوع من التنظيم الاحتكاري عن طريق التمايز بين أماكن الإنتاج وأماكن البيع، فما تهتم به المشروعات متعددة الجنسيات لا يقتصر على تنمية التجارة وتحقيق المنافسة وإنما تتعدى للرقابة الاحتكارية على مصادر المواد الأولية والأسواق والزيادة في نفوذها مما يسمح لها بالبيع والشراء في ظروف تفضيلية

ثانياً - أشكال الاستثمار الأجنبي :

يخضع كل مشروع لعنصر المخاطرة حتى أن الاحتفاظ بالنقود على شكل سيولة يخضع لعنصر المخاطر لأن قوتها الشرائية ليست ثابتة، ويتم الاستثمار الأجنبي من خلال قاننتين :

1 - الاستثمار الأجنبي الغير مباشر :

يتمثل في محفظة الأوراق المالية ويسمى أيضا بالاستثمار من خلال الحيازة والذي يتمثل في توظيف للأموال أو الادخار المتاح في اقتصاد ما والذي يشمل شراء الأوراق المالية الأجنبية سواء كانت أسهم، سندات أو أوراق تجارية (خصم استبدال الديون) للحصول على عائد مالي ولا يحاول المستثمر من خلال هذا التوظيف التأثير في السياسة الاقتصادية أو التحكم في الإدارة والتحكم في عملية الإنتاج والأسعار والمبيعات، ومن الأمور التي تشجع على الاستثمار الأجنبي هي توافر الأسواق المالية وسهولة التعامل فيها وإمكانية تسهيل الأصول والأوراق المالية وتوافر الحوافز الضريبية وحرية التحويل، كما أن حجم الاستثمار ونموه يتوقف على معدلات العائد والأرباح المتوقعة وسياسات الشركات المصدرة للأوراق المالية والسندات في الإنتاج، التسويق، والتقدم التكنولوجي وفي حقيقة الأمر هي استثمارات على المدى المتوسط والقصير⁵⁰

كل استثمار يواجه مخاطر، وللتخفيف من حدة الخطر الذي يعترض الاستثمار في الأوراق المالية يتم اللجوء إلى التنوع في الإستثمار حيث يتم تشكيل محفظة متنوعة من حيث المحتويات .

⁵⁰ : زينب حسين عوض الله - دراسات في الاقتصاد الدولي - المرجع السابق ص 170 .

1 - 1 - تعريف المحفظة الاستثمارية :

هي كل ما يملكه المستثمر من أصول وموجودات استثمارية يكون الهدف منها هو تنمية القيمة السوقية لها أو المحافظة على القيمة الإجمالية للثروة ، فالمحفظة المالية هي أداة مركبة من أدوات الاستثمار، أو أن المحفظة المالية هي عبارة عن تلك التشكيلة أو التعريف المعينة من عدة أوراق مالية (أسهم و سندات) مختلفة الأنواع وتواريخ الاستحقاق ، يحتفظ بها المستثمر ويقوم بإدارتها للحصول على هدفين ⁵¹:

- العائد المترتب عن الاستثمار في الأوراق المالية
- إمكانية تحويل تلك الأوراق إلى سيولة جاهزة في حالة احتياج المستثمر

تمتاز المحفظة المالية باختلاف أصولها من حيث النوع والجودة

أ - من حيث النوع :

يمكن أن تحتوي على أصول حقيقية وهي الأصول التي لها قيمة اقتصادية ملموسة مثل العقارات ، الذهب ، الفضة ، والمشاريع ، وعلى أصول مالية مثل الأسهم والسندات ، ومن خصائص الأصول الحقيقية أنها غير متجانسة ، منخفضة السيولة لصعوبة تحويلها إلى نقد ... الخ ، أما الاستثمارات المالية فيقصد بها الحقوق على الثروة ويترتب في حيازتها حق مالي يخول لصاحبها المطالبة بأصل حقيقي وعادة ما يكون هذا الحق مرفق بصك أو مستند قانوني ومن أمثلة ذلك الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية

ب - من حيث الجودة :

يمكن أن تحتوي على أصول منخفضة العوائد ولكنها منخفضة المخاطر وأخرى كثيرة المخاطر ومرتفعة العوائد

1 - 2 - المخاطر التي تواجهها المحفظة الاستثمارية :

تواجه المحفظة الاستثمارية خطرين هما ⁵²

- أ - **الخطر الغير منتظم** : وهو الخطر الذي يكون خاص بالمحفظة بعينها ، ويمكن التخفيف من هذا الخطر عن طريق التنوع القطاعي للمحفظة أي الاستثمار في عدة قطاعات من الاقتصاد الوطني
- ب - **الخطر المنتظم** : هو خاص بخطر السوق ، ويمكن التخفيف منه عن طريق التنوع الدولي ، أي الاستثمار في بورصات دولية مختلفة

⁵¹ : بن موسى كمال " المحفظة الاستثمارية ، تكوينها ومخاطرها " مجلة الباحث العدد 03 - جامعة الجزائر 2004 ص 37

⁵² : بن موسى كمال " المحفظة الاستثمارية ، تكوينها ومخاطرها " المرجع السابق ص 37

1 - 3 - أنواع المحافظ الاستثمارية :

تنقسم المحافظ الاستثمارية إلى نوعين⁵³

أ - **المحافظ الخاصة (محافظ العملاء)** : هي المحافظ التي يتم تشكيلها بناء على طلب العملاء وحسب رغباتهم ، حيث يحدد المستثمر في هذا النوع لمدير المحفظة الأدوات التي يرغب أن تتضمنها المحفظة ، نسب توزيعها ، وتعليمات إدارتها ، حيث يكون دور المدير دورا تنفيذيا ، وقد يترك المستثمر لمديره حرية التصرف وفق ما تقتضيه الظروف ومتطلبات الاستثمار والمستجدات فيه ، كما يجب أن يجعل هذه المحفظة قادرة على الموازنة بين الأمان والسيولة والربحية حتى تفي المحفظة بأغراضها .

ب - **المحافظ العامة (محافظ المؤسسات)** : هي محافظ مؤسسات عامة استثمارية مشكلة سلفا من أدوات استثمارية متنوعة على شكل صناديق مشتركة وقد تكون على شكل شركات استثمارية ذات أسهم مطروحة للاكتتاب العام وفي هذه الحالة فان المستثمر يعتبر مساهما في رأس المال ولا يكون له دورا في إدارة المحفظة إلا بالقدر الذي توفره له ملكيته من الأسهم

2 - الاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال ، العمل ، وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له ، ويسمح هذا النوع من الاستثمار للشركات الوطنية والأفراد بالحصول على تسهيلات ومميزات مباشرة في الاقتصاديات الأجنبية وتمكنها من السيطرة على المشروعات الاقتصادية والإنتاجية أو الخدماتية

2 - 1 - تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف صندوق النقد الدولي هذا النوع من الاستثمار على أنه استثمار يهدف إلى إمتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان إقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على إتخاذ القرارات الفصلية في تسيير المؤسسة⁵⁴

ويتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المباشر طويل الأجل ، وهو استثمار يمكّن صاحبه بطريقة مباشرة من حق الحيازة أو ملكية الإدارة الشاملة حيث تحتاج تسهيل هذه الأصول فترة زمنية طويلة والتي تحتاج لإدارة لوضع وتوجيه هذه السياسات

⁵³ : بن موسى كمال " المحفظة الاستثمارية ، تكوينها ومخاطرها " مرجع سبق ذكره ص 38

⁵⁴ : مفتاح صالح - بن سميحة دلال ، واقع وآفاق تحديات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، بحوث إقتصادية عربية ، العدد 44...43 - 2008 ص ص 108 - 109

2 - 2 - المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

تعتبر هذه المحددات إلزامية لجلب الاستثمار الأجنبي، وعدم توافر هذه المحددات يحد من إمكانية جلب الاستثمار الأجنبي والوطني يمكن حصرها في :

- توفر الاستقرار السياسي : إن توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه حتى ولو كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة
- توفر الاستقرار الاقتصادي : ويتمثل في تحقيق توازن الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة

2 - 3 - أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر فمنها ما هو من وجهة نظر الدولة المصدرة ومنه ما هو من وجهة نظر الدولة المضيفة⁵⁵.
من وجهة نظر الدولة المصدرة يمكن تصنيفه إلى :

2 - 3 - 1 - الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي :

يهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية للاستثمار بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلعة مشابهة لها

2 - 3 - 2 - الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي :

يهدف إلى استغلال المواد الأولية ويعرف بالاستثمار العمودي الخفي، أو الاقتراب أكثر من المستهلك من خلال التملك أو منافذ التوزيع ويعرف بالاستثمار العمودي الأمامي

2 - 3 - 3 - الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط :

يشمل هذا الاستثمار النوعين المشار إليهما سابقاً أما من منظور الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن تقسيمه كذلك إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر بمبادرة الحكومة .

⁵⁵ : أ / حسان خضر - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت 2004 ص 06

المطلب الثالث :**أولاً - نظريات الاستثمار الأجنبي :**

هناك عدة نظريات لقيام الاستثمار الأجنبي يمكن حصرها في⁵⁶

1 - نظرية عدم كمال السوق :

تقوم هذه النظرية على غياب المنافسة التامة في أسواق الدول المضيفة بالإضافة إلى نقصها من السلع، كما أن الشركات الوطنية لا تستطيع المنافسة أمام هذه الشركات العظمى في مجال النشاطات الاقتصادية ومن حيث التكنولوجيا، الجودة، الكمية، والتكاليف، وبهذا يمكن اعتبارها هروب الشركات من المنافسة الوطنية الشرسة إلى مواطن جديدة من أجل غزو السوق وتجنب المنافسة، كما يمكنها الاستفادة من بعض المزايا التي تمنحها لها الدولة المضيفة كتشديد السياسة الجمركية على المنتجات الأجنبية كما توفر لها خصائص احتكارية

2 - نظرية الحماية :

تستطيع الشركات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي من تنظيم عوائدها إذا استطاعت تنظيم الكثير من أنشطتها الخاصة مثل البحوث، التطور، والابتكار، ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات لضمان عدم تسرب الابتكار الحديث، أو على الأقل ضمان عدم التسرب لمدة طويلة حتى تتمكن من تحقيق عوائد تغطي جميع تكاليفها

3 - نظرية دورة حياة المنتج :

تمكن هذه النظرية من

- تقديم تفسير لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمار في الدول المضيفة
- تقدم تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في الدول الأجنبية من أجل الاستفادة من فروق التكاليف، المنافسة، الإنتاج والأسعار... الخ

⁵⁶ : www. Bezaat . Com / 2010 – 08 – 05 جامعة صلاح الدين، كلية قانون، بغداد

4 - نظرية الموقع :

ترتكز هذه النظرية على العديد من العوامل منها ما هو دولي وآخر محلي فهي تهتم بـ :

- قضية إختيار الدولة المضييفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الاقتصادية من إنتاج، توزيع، تسويق... الخ .
- تركز على المحددات، والعوامل الموقعية (البيئة) المؤثرة على قرار الاستثمار
- تهتم بكل العوامل التي تتعلق بالتكاليف العوامل التسويقية
- الحوافز والتسهيلات التي تمنحها الدولة المضييفة للاستثمار

ثانياً - الاستثمار المباشر والمشروعات متعددة الجنسيات :

يعتبر الاستثمار المباشر الصورة الطبيعية لظهور وميلاد المشروعات المتعددة الجنسيات، والهدف الرئيسي لهذه المشروعات هو الإنتاج، التوزيع والخدمات الأخرى التي تولد دخول أو أرباح في العديد من الأسواق حيث يعتبر الاستثمار المباشر الدعم المالي لهذه الأنشطة

إن من مبادئ عمل الشركات متعددة الجنسيات أن تجعل مساهمتها المالية في رأس المال في الاقتصادات المختلفة في أقل الحدود الممكنة وتعتمد دائما على تعاون ومساهمة رأس المال المحلي مثل حقوق الملكية المتمثلة في الأسهم أو الأموال المقترضة (سندات أو قروض البنوك التجارية) وغالبا ما يقتصر دور الشركات متعددة الجنسيات على تقديم التكنولوجيا والخبرة الإدارية التي تحتكرهما .

قضى نموذج تطور المشروعات المتعددة الجنسيات منذ عام 1950 على اعتقاد أن النشاط الاقتصادي الدولي للأعمال يتم من خلال التجارة والاستثمار الغير مباشر، وأبرزت أهمية الاستثمار المباشر في السيطرة الاقتصادية من قبل القوى الأجنبية الخاصة وتجسد في إنتاج المواد الأولية، البترول والزراعة ثم إلى الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة، واقتصر دور الاستثمار الغير مباشر على تكوين محفظة الأوراق المالية للتوظيف والحصول على عائد دون تحمل مسؤولية الإنتاج والإدارة، وتسعى دائما المشروعات متعددة الجنسيات للاستفادة من المزايا النسبية في الاقتصاديات المختلفة سواء تعلق ذلك بالمزايا العمالية (انخفاض الأجور... الخ) أو ما تعلق بالمزايا الطبيعية من توافر المواد الأولية ومصادر الطاقة أو ما تعلق بمزايا تنظيمية مثل الإعفاء الجمركي والضرائب وحوافز الاستثمار المحلي

ثالثاً - العوامل المحفزة على تطور ونمو الاقتصاد الدولي للأعمال :

تمثل المشروعات متعددة الجنسيات الدعامة الأساسية للأنشطة الاقتصادية الدولية سواء في مجال الإنتاج، التوزيع التمويل، الابتكار وغيرها من الأنشطة. وبطبيعة الحال فإن هذه المشروعات تقودها أهداف، ومن جملة العوامل المؤثرة والتي تدفع إلى نمو وتطور النشاط الاقتصادي الدولي للأعمال⁵⁷ :

1 - سيادة نظام السوق واقتصاد المشروع الخاص :

- يفترض النشاط الاقتصادي الدولي للأعمال التحول من بيئة اقتصادية غير متجانسة إلى بيئة اقتصادية تسودها قوانين اقتصادية متماثلة تسمح بحرية الحركة والأداء حتى تمكن المشروعات متعددة الجنسيات من ممارسة نشاطها بكفاءة وتحقق أكبر معدل من الربحية ممكن بتوافر حرية تنقل البضائع، عناصر الإنتاج، ورؤوس الأموال وتخضع الأسعار لقواعد العرض والطلب وأن يمارس غالبية النشاط الإنتاجي والتوزيعي من طرف القطاع الخاص
- الحدّ من تدخل الدولة في التنظيمية والتوجيهية والرقابية .
- زيادة الوعي الثقافي بقبوله فكرة المشروعات الكبرى، وإدخال التكنولوجيا المتقدمة وقواعد المنافسة وإمكانية تواجد احتكارات... إلخ (التبادل الحر)

2 - حرية القطاع النقدي والمالي :

من الضرورة توافر كافة التسهيلات الائتمانية والمصرفية اللازمة لتسهيل عمل هذا النشاط، بالإضافة إلى توافر الموارد الادخارية المحلية من العملات الأجنبية اللازمة لعملياتها الخارجية والدولية الشيء الذي يفرض تواجد نظام نقدي حرّ ومؤسسات مصرفية متقدمة

إن توافر سوق عالمية متطورة يساعد على تراكم رأس المال وتوفير الادخارات المحلية لتمويل الاستثمارات الجديدة وتوفير فرص التوظيف وتسهيل حركة تداول وانتقال رؤوس الأموال

3 - تطور نظم الإدارة والحوافز :

توفر المناخ والإدارة الراشدة تعد من أبرز المحفزات لنجاح برنامج استثماري معين، أو جذب مشروعات متعددة الجنسيات للعمل في الاقتصاد الداخلي والبيروقراطية الإدارية هي العدو الأول لقيام مثل هذه المشروعات .

⁵⁷ : زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره ص ص 175 - 180

4 - مرونة سوق العمل :

المقصود بمرونة سوق العمل هو عدة ظواهر منها ما يتعلق ب :

- مستوى العمل وكفاءته الإنتاجية والاستخدام للتكنولوجيا الحديثة وتحقيق حدّ أقصى من الإنتاجية والربحية وتحقيق التكافؤ بين معدلات الأداء والانجاز بين مختلف الفروع
- العرض والطلب لعنصر العمل
- قدرة الاقتصاد على امتصاص نسبة البطالة نتيجة دخول المشروعات متعددة الجنسيات
- الأنماط الجديدة للعمل من حيث الانتظام، الجهد، الفائدة، والمحاسبة والدوافع والحوافز المادية

5 - سهولة نقل التكنولوجيا وإستيعابها :

إن نقل التكنولوجيا ليس عملية سهلة بين المركز والفروع، إذ لا بدّ من توافر الشروط والظروف والتنظيمات التي تسمح بنقلها، استيعابها وتطبيقها من حيث توافر الظروف المحلية والأنماط الثقافية وعناصر الرقابة والحماية واحترام التعاقدات والمعاهدات فكلما كان المجتمع يحوز على الأطر الثقافية الموارد والقدرات المالية والقواعد التنظيمية كلما مكنّ ذلك من استيعاب التكنولوجيا وتشجيع المشروعات المتعددة الجنسيات إلى التوطن . ومن العوامل التي تساعد على نمو وتطور المشروعات الدولية هو تحول العلاقات الاقتصادية الدولية من الثنائية إلى التعددية ، وتتمثل في :

- الإعفاء الجمركي للواردات من الأجهزة والمعدات والسلع الرأس مالية
- وضع تعريفات جمركية حمائية للمنتجات التي تقوم بإنتاجها المشروعات الأجنبية في الداخل .
- إعانات صريحة لتصدير هذه المنتجات وإعفاءات ضريبية عند بدأ النشاط الإنتاجي
- فترات سماح وإعفاء ضريبي لفترة معينة من مرحلة حياة المشروع
- ضمان لتحويل الأرباح ورأس المال (إعادة التوظيف)
- عدم التدخل في التسعير لتركه لآلية السوق (العرض والطلب) والظروف الاحتكارية للمشروع
- أولوية تخصيص العملات الأجنبية لشراء المعدات اللازمة
- ضرورة توفير القروض والتسهيلات الائتمانية الداخلية
- منح قروض حكومية ذات فائدة منخفضة لتمويل إنشاء هذه المشروعات
- منح إعانات حكومية للمنشآت الصناعية وتدريب العناصر المحلية وإنشاء مناطق حرة

رابعاً - معوقات الاستثمار الأجنبي :

من أهم العوامل التي تعوق الاستثمار الأجنبي نذكر :

- وضع قيود تنظيمية على أداء المشروعات الأجنبية مثل حرمانها من ممارسة النشاطات الإنتاجية في بعض القطاعات، أو محاولة فرض عناصر محلية في مجلس الإدارة، أو تحديد حد أقصى للمشاركة في رأس المال
- إلزام المنتج الأجنبي بتصدير نسبة معينة من الناتج إلى الخارج
- عدم توفر قوانين صارمة لحماية العلامات التجارية وحقوق الملكية الصناعية
- نقص الخبرات والمهارات العمالية ووضع قيود على استيراد العمالة من الخارج وعدم توفر بنية أساسية جديدة
- تدخل الدولة في السوق والتسعير للمنتجات

خامساً - المبادئ التي وضعها البنك الدولي للاستثمار الأجنبي :

هي مجموعة لا تتسم بالطابع الإلزامي فهي مبادئ لم توضع بشكل أحادي بل تم إشراك دول الجنوب في ذلك و يمكن تلخيص هذه المبادئ في ⁵⁸ :

- من مصلحة كل دولة انتهاج سياسة مشجعة للاستثمارات وذلك بالتخفيف من الإجراءات المخصصة لذلك
- تحتفظ كل دولة بحقها في قبول وتنظيم الاستثمارات الأجنبية في إقليمها ومن مصلحة كل دولة تشجيع هذا الاستثمار لا رده .
- وجوب انتهاج سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي ويبقى من حق كل دولة تخصيص بعض النشاطات لمواطنيها خاصة التي يكون لها تأثير في أمن الوطن، كما يجب وضع قائمة لهذه النشاطات لكي يكون الأجانب على دراية بها .
- عدم فرض شروط خاصة التي تؤدي إلى إئثار الاستغلال الحسن وإفساد المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية

هذه الشروط تعتبر حل وسط بين متطلبات السيادة واحتفاظ الدول بحقها في الرقابة على الاستثمار

⁵⁸ : قادري عبد العزيز - الاستثمار الدولي - دار هوم للنشر، التوزيع، والطباعة - بوزريعة - الجزائر طبعة 2004 ص 159

خلاصة الفصل :

إن مضمون التجارة الخارجية في صياغتها القديمة والحديثة أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتوفر في إنتاجها بميزة نسبية تميزها عن غيرها من الدول ، وتستورد السلع الأخرى والدافع الأول لذلك هو اختلاف نسب الإنتاج ، ومن المبادئ الأساسية التي تنص عليها التجارة الدولية هو سريان مبدأ المنافسة الحرة ، لكن هذا الأخير أمرا مستحيلا في الحياة الاقتصادية فظروف الإنتاج تسودها مبادئ الاحتكار والمنافسة وتخضع أغلب فروع الإنتاج للمنافسة الاحتكارية

إن قيام التجارة الخارجية يعود بالبربح لكل من المتعاملين لكن ذلك غير متوافر في كل الحالات ففترة الفجوة التكنولوجية يكون فيها استغلال كامل من طرف البلد المخترع من أجل تغطية كل تكاليفه وقد تفوقها بعدة المرات مما يدفع بعض الدول للبحث عن السلع البديلة ، أو إلى تفاقم الديون الخارجية والتي تعتبر من أخطر القضايا التي تواجهها كل الدول خاصة النامية منها ، وقد أثبتت " سوزان جورج " باحثة في الشؤون الاقتصادية ، أنه منذ بداية أزمة الديون سنة 1982 إلى غاية 1990 كانت الفوائد المدفوعة لخدمات الديون من دول العالم الثالث كافية لتقديم " 1000 " دولار لكل رجل ، امرأة وطفل في أمريكا الشمالية وأوربا في فترة 09 سنوات مما يؤدي بهذه الدول إلى استنزاف ثرواتها

إن وجود منافسة احتكارية بين كبرى الشركات الرأس مالية من أجل اقتسام حصصها في الأسواق الداخلية ، ووجود قيود لدخول الأسواق الخارجية سببان كفيلا يدفعان لإيجاد إستراتيجيات تسويقية جديدة تمكنها من تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية ، حيث تمثل المزايا النسبية التي يوفرها البلد المضيف الركيزة الأساسية لبناء هذه الاستراتيجيات ونقل النشاط إلى الخارج ، وبمكّنها من التحكم في اختيار شكل الاستثمار المناسب ، لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول وتعزيز العلاقات على الرغم مما تسببه من مضايقات للشركات المحلية فهي تدفعها للتطور كما ونوعا لمسايرة التطورات الاقتصادية لكونها حتمية يفرضها الاقتصاد العالمي .

لكن قيام هاذين الأخيرين يتطلب الوقوف على معامل التبادل للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى وهذا ما يساعدنا على طرح السؤال التالي :

ما هو سعر الصرف ؟ وما هي طرق تحديده ؟

تمهيد :

لكل دولة عملتها الخاصة في عمليات الدفع الداخلية تتخذها كأساس لتعبر بها عن القيمة النقدية للسلع والخدمات داخل الوطن، وعندما يتعلق الأمر بعلاقات تجارية ومالية بين شركات تعمل داخل الدولة وأخرى خارجها تظهر الحاجة إلى استعمال العملات الأجنبية، كالحاجة لعملة البلد المصدر للوفاء بالالتزامات، فكل تبادل سواء كان داخلي أو دولي لا يمكن أن يكون بدون النقود، وبهذا فهو يثير قيمة النقود التي يتم التبادل بها وتحديد الأساس الذي يمكن الارتكاز عليه كمرجع لقياس التفاوت في قيم العملات، حيث نجد في بادئ الأمر كان الاعتماد على الذهب في المعاملات بصفة عامة (قاعدة الذهب) غير أن هذا الأخير فقد صفته كعملة عالمية وأصبح نادرا ما يعتمد عليه في المعاملات الدولية وتحتمت الحاجة للجوء إلى تشكيل عملة عالمية وتحديد التفاوت في قيمة العملات حسب الوزن الاقتصادي للدولة ومكانتها، وهذا ما دفع بالمفكرين الاقتصاديين لبناء قاعدة يتم الاعتماد عليها باعتبارها أساس لقياس قيمة هذا الاختلاف والتي تعرف بقاعدة سعر الصرف الأجنبي، والذي هو عبارة عن عملية تسمح بتبادل العملات بين الدول كل حسب قوته الاقتصادية

إن تسهيل عملية المبادلات التجارية تتطلب وسط نقدي يسهل انتقال السلع والخدمات بين مختلف الأطراف محل التبادل، غير أن عدم وجود عملة مشتركة تتمتع بقوة إبراء قانونية بين أطراف التبادل تنشئ مشكلة تحويل العملات لبعضها البعض وهو ما يعرف بمشكل سعر الصرف، وهذا يبدي في الذهن مجموعة من التساؤلات التي تدفعنا إلى دراسة هذا الفصل بالتطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف .

المبحث الثاني : أسواق الصرف وأنواعها .

المبحث الثالث : نظريات ونظم الصرف الأجنبي.

المبحث الأول :

عموميات حول سعر الصرف

تساهم العملات بشكل كبير في تسهيل عمليات التبادل الداخلية والخارجية باعتبارها مقياس للقيمة ولما تتمتع به من إبراء قانوني فهي تقوم بعملية تسريع وتسهيل المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية منها وبهذا حظيت العملات بالاهتمام البالغ بتأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية منها لكل بلد على حدة و سنتناول في هذا الفصل أهم النقاط حول سعر الصرف .

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول سعر الصرف وأدواته

أولاً - نبذة تاريخية :

مع نهاية الحرب العالمية الأولى وانهار قاعدة الذهب في سنة 1918 ، ونتيجة لوجود دول مستقلة حديثاً بحاجة لإعادة بناءها ، سعت الدول الغنية لمنحها قروض ، وبمرور الزمن وفي سنة 1928 فقدت الثقة في المؤسسات المالية ، هبطت قيمتها وطلبت الدول المقرضة من المفترضة تسديد ديونها حيث ظهرت إصلاحات العهد الجديد (1929 – 1936) واجتهادات كينز وقال أن النقود ليست حيادية ولا بدّ من تدخل الدولة في توازن السوق ، وأصبح من الضروري التفكير في إنشاء مؤسسة تخصص في تنظيم الاقتصاد ، وهو ما تم الاتفاق عليه بمقتضى مؤتمر أنعقد في بروتن وودز من 22 إلى 31 جويلية 1944 والذي أصبح جاري المفعول في 31 ديسمبر 1945 بحضور 44 دولة وموافقة 29 منها (صندوق النقد الدولي) وكان هناك مشروعان مشروع بريطاني وآخر أمريكي (بين كينز وهيري وورد) وكان بينهما نقاط توافق تمثل في الأسس التي بني عليها صندوق النقد الدولي وأخرى للاختلاف تتمثل في :

- نظام الحصص : فحسب بريطانيا كانت تسعى إلى تقسيم الحصص بالتساوي لكن الولايات،م،أ كانت تسعى للتقسيم حسب الوزن الاقتصادي لأنها كانت تمثل 30% من التجارة العالمية ولديها أكثر من 75% من الاحتياطي من الذهب العالمي وأصبحت حصتها بذلك 17,6% من إجمالي الصندوق
- العملة الدولية : اقترحت الو،م،أ أن يكون الدولار عملة دولية لكن بريطانيا اقترحت عملة أخرى موحدة سميت بـ" Bancor " والتي وجدت رفض من الدول الأوروبية بزعمهم أنها خلقت من العدم .

في حقيقة الأمر الرفض كان يرجع لتوعد الوهم، أ بمنح إعانات للدول التي خرجت منهكة من الحرب (معاهدة مارشال) وتم الأمر مثلما أرادته الوهم، أ حتى سنة 1969 حين فقدت الثقة في الدولار وأنشئت الـ " DTS " من طرف " FMI " ومرت الوهم، أ بعجوزات متتالية تسببت في هبوط قيمة المخزون من الرصيد الذهبي من 18 بليون دولار عام 1960 إلى 11 بليون دولار عام 1970 مما أثار الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وما زاد ذلك حدة انخفاض سعر الفائدة في الوهم، أ وإرتفاعه في أوروبا مما أدى إلى هجرة رؤوس الأموال ،وفي ماي 1971 قررت كل من ألمانيا ،هولندا ،وسويسرا التوقف عن التدخل في أسواق الصرف الأجنبي وفي 09 ماي 1971 رفعت سويسرا قيمة عملتها بـ 7,1% ورفعت النمسا عملتها بنسبة 5,1% وقررت ألمانيا وهولندا تعويم عملتيهما ،لذلك رأت الحكومة الأمريكية ضرورة التدخل لإنقاذ الموقف فأعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسن R-Nexon في 15 أكتوبر 1971 إجراءات تمثلت في السياسة الاقتصادية الجديدة ،وعقب صدور هذه الإجراءات عانت أسواق الصرف الأجنبي فترة من الفوضى واضطربت العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول نتج عنها انعقاد اجتماع في جزر الأزور يومي 13 و 14 ديسمبر 1971 بين الرئيس الأمريكي "نيكسن" والرئيس الفرنسي " جورج بومبيدو " وتم الموافقة على تخفيض قيمة الدولار بنسبة 7,9% مقابل رفع قيمة الذهب مع زيادة قيمة بعض العملات الأوروبية ووافق الرئيس الفرنسي على عدم ممارسة أي ضغوط من أجل إعادة تحويل الدولار إلى ذهب " إتفاق سميثونيان " ،وفي سنة 1973 تم تطبيق سعر الصرف العائم¹

¹ : د / مدحت صادق " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي " دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – الطبعة الأولى 1997 ص ص 36 - 37

ثانياً - تعريف سعر الصرف :

لقد أني سعر الصرف باهتمام كبير من طرف الدول ومنحته العناية الفائقة ووجدت له تعاريف متعددة وهي في مجملها لها نفس المعنى

فهو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف ²

يمكن النظر لسعر الصرف من زاويتين ³ :

1 - من الزاوية الأولى : هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمننا لوحة واحدة من العملة الأجنبية .

2 - من زاوية ثانية : هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمننا لعملة واحدة من العملة الوطنية . وفي إنجلترا جرت العادة على استخدام عبارة سعر الصرف لتدل بها على عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع مقابلة وحدة واحدة من العملة الوطنية

ويمكن التمييز بين نوعين من أساليب الصرف ،صرف مباشر تتم فيه عملية المبادلة بين العملة المحلية والعملية الأجنبية ،والصرف الغير مباشر تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة بحيث تعطي لحاملها حق التحويل كالكيميالة والحوالات المصرفية

ثالثاً - أدوات سياسة سعر الصرف :

من جملة الأدوات التي تستعملها السلطات النقدية لتنفيذ سياسات سعر الصرف نذكر ⁴ :

1 - تعديل سعر الصرف :

يتم تعديل سعر الصرف في نظام سعر الصرف الثابت بتخفيض أو إعادة تقويم العملة أما في نظام سعر الصرف العائم فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة ،ونجاح هذه السياسة يتطلب توفر مجموعة من الشروط تتمثل في :

- إلتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة المصدرة بقدر كاف من المرونة

² : د / طاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2007 ص 96
³ : د / سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - الطبعة الخامسة 2000 ص 161
⁴ : عبد المجيد قدي ،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2005 ص ص 134 - 137

- ضرورة وجود مرونة كافية للعرض المحلي بالنسبة للسلع المصدرة
- توفر شرط مارشال ليرنر فيما يخص المرونات $E_X + E_M \geq 01$
- ضرورة توفر إستقرار في الأسعار المحلية
- توفر السلع على المواصفات والمعايير العالمية
- عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراءات

غير أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج فورية كالتحسن الفوري في حالة ميزان المدفوعات ،حيث يظهر هناك تدهور في وضعيته الأولى وبعد ذلك يبدأ بالتحسن على صيغة حرف " J " (أنظر الفصل الأول حول ميزان المدفوعات)

2 - إستخدام إحتياطي الصرف :

في نظام سعر الصرف الثابت أو شبه المدار تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها عن طريق بيع وشراء العملات الصعبة وعندما تكون الإحتياطيات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية أما في ظل نظام سعر الصرف العائم فتقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها وتتركها تحت رحمة أو شفقة قوى العرض والطلب

3 - استعمال سعر الفائدة :

ويكون بالتحكم في سعر الفائدة ويتم بتبني سعر فائدة مرتفع أو منخفض كل حسب الحاجة الملحة لذلك

4 - مراقبة الصرف الأجنبي :

وتتمثل في إخضاع شراء وبيع العملة الصعبة إلى رخص خاصة وذلك لمقاومة خروج رؤوس الأموال ومن ضمن التدابير والمنتهجة نذكر :

- منع التسوية القبلية للواردات
- الإلزام بإعادة العملات الصعبة المحصلة نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين غير أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم .

5 - إقامة سعر صرف متعددة :

يهدف هذا النظام إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسات التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة كوضع سعر صرف خاص باستيراد المواد الضرورية (المواد الأساسية الأدوية ...) وسعر صرف عادي بالنسبة لصادرات وواردات السلع الأخرى كالمواد الكمالية .

المطلب الثاني :

أنواع سعر الصرف :

يكتسب سعر الصرف صيغ عديدة وذلك ناجم عن عدم إمكانية تحديد العلاقة التي تربط بين عملة وباقي العملات بالاعتماد على التسعيرة اليومية خلال فترة زمنية معينة ،وبهذا نجد صيغ عديدة لسعر الصرف لكل منها مدلولها ،مضمونها وطريقة لحسابها ويمكن إبراز ذلك في :

أولاً - سعر الصرف الاسمي :

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ،ويقصد به سعر الصرف الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين ،ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تحسنا أو تدهورا ،ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما بالعرض الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ،وعلى هذا الأساس يمكن لسعر الصرف التذبذب على حسب قوى السوق ،الزمن ،وسعر الصرف المعتمد في البلد ،وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى ⁵ :

- سعر صرف رسمي والذي يتمثل في السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وهو السعر الذي يتبادل به في المراكز المالية مثل البنوك
- سعر صرف موازي والذي يتمثل في السعر المعمول به في الأسواق الموازية ،ويفسر هذا التعريف احتمال وجود أكثر من سعر صرف موازي في نفس الوقت ،لنفس العملة ،وفي نفس البلد ،يكون الأول في الأسواق الرمادية حيث تكون الدولة على علم به وتتغاضى عنه ويكون سعر الصرف فيه مرتفع نوعا ما وذلك لوجود المجازفة فيه والهامش المطبق هنا يكون منخفض نسبيا ،ويكون الثاني في الأسواق السوداء ويكون بعيد عن أعين الدولة وهو يحتوي على الكثير من المخاطر وبالتالي يكون الهامش المطبق فيه مرتفع .

⁵ : عبد المجيد قدي ،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،مرجع سبق ذكره ص ص 103 - 104

ثانياً - سعر الصرف الحقيقي :

سعر الصرف الحقيقي يوضح عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة (مستوى التنافسية) ، فهو يقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ، فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية⁶ .

فهو بهذا يعبر عن كمية السلع التي يتم اقتناءها بنفس المبلغ من العملة المحلية ، فإذا كان مستوى الأسعار في بلد ما هو " P " وفي البلد الأجنبي هو " P* " و " TCN " هو سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يكون على النحو التالي :

$$TCR = TCN \frac{P^*}{P}$$

كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القوة التنافسية للبلد لأنه يعكس القوة الشرائية يعرف سعر الصرف الحقيقي نظريا بأنه السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع غير المتبادلة كما أنه بمثابة سعر التبادل الاسمي بين عملتين و يأخذ بعين الاعتبار التضخم في السعر

1 - مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي :

إن اختيار مؤشر يعتمد عليه في حساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية ، وعلى العموم هناك عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي منها⁷ :

- الحساب الشائع المعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك
- السعر النسبي للسلع القابلة للتجار " P^t " والغير قابلة للتجار " Pⁿ "
- قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار ، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى أخرى

⁶ : JOLY Hervé, PRIGENT Céline, SOBCZAK Nicolas, le taux de change Réel D'équilibre, Ministère de l'économie et de la prévision, Paris 1996 – P14

⁷ : http://etudiantdz.com/vb/t19097.html (د- محمد بن بوزيان)

ثالثاً - سعر الصرف الفعلي :

هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعلاً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة⁸ ويعتمد في حسابه على مؤشرات مختلفة مثل مؤشر " لاسبير " للأرقام القياسية ويكون على النحو التالي⁹

$$TCNE = \frac{\sum_p Z_p X_0^p \frac{e_t^p}{e_t^r}}{\sum_p X_0^p \frac{e_0^p}{e_0^r}} 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \left(\frac{e_t^p}{e_t^r} \right) \left(\frac{e_0^r}{e_0^p} \right) 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{e_t^{pr}}{e_0^{pr}} \times 100$$

" 0 " و " t " : سعر صرف عملة البلد " p " بالعملة المحلية في سنة القياس " t " وسنة الأساس " 0 "

" 0 " و " t " : سعر صرف العملة المحلية مقوم بالدولار في سنة القياس " t " وسنة الأساس " 0 "

" 0 " و " t " : سعر صرف البلد " p " مقارنة بالدولار في سنة القياس " t " وسنة الأساس " 0 "

" 0 " و " t " : قيمة الصادرات إلى الدولة " p " في سنة الأساس ومقيمة بعملتها، وهي تستعمل كوزن ثابت للدولة " p " في حساب مؤشر " لاسبير "

" 0 " و " t " : حصة الدولة " p " من إجمالي صادرات الدولة المعنية " r " مقومة بعملة هذه الأخيرة

إن حدوث أي تغير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية لأنه يقيس متوسط التغيرات التي حدثت، وهناك عاملان أساسيان يتدخلان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما :

- عدد العملات الأجنبية المكونة لسلة العملات
- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية

⁸ : محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية " الجزائر " طبعة 2000 ص 76
⁹ : عبد المجيد قدي مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية 2005 ص 105

رابعاً - سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يكون هذا المؤشر ذا دلالة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد أن يخضع للتصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويعطى بالعلاقة التالية ¹⁰ :

$$TCRE = \sum_p Z_p \frac{X_0^p e_r^{Pr} / X_0^p e_0^{pr}}{P_0^p / e_0^r / P_t^p / P_t^r} 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \frac{e_r^{Pr} / e_0^{pr}}{P_0^p / e_0^r / P_t^p / P_t^r} 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IREr_{pr} 100$$

P_0^p و P_t^p : مؤشر أسعار الدولة " P " في سنتي القياس " t " والأساس " 0 "

P_0^r و P_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس " t " والأساس " 0 "

$IREr_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي وهو يعكس سعر صرف عملة الشريك

التجاري بالعملة المحلية مع الأخذ بعين الإعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية

¹⁰ : عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ص ص 106 - 107

المطلب الثالث :

سعر الصرف التوازني :

يكون سعر الصرف في حالة توازن " e_t^* " عندما تتعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة وهو السعر الذي يمثل حالة توازن مستدام لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فهو بذلك سعر الصرف الذي يسود في بيئة غير مختلة ¹¹

ويمكن توضيح الطلب وعرض الصرف الأجنبي على النحو التالي :

أولاً - الطلب على الصرف الأجنبي :

ينشأ الطلب على الصرف الأجنبي من جميع العمليات الواردة من جانب المدين من ميزان المدفوعات ويمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبي في ¹² :

- واردات السلع والخدمات (الواردات المنظورة والغير منظورة)
- التحويلات إلى الخارج
- صادرات رؤوس الأموال
- واردات الذهب

ويتوقف الطلب على الصرف الأجنبي على :

1 - سعر الصرف الأجنبي :

حسب القواعد المتعارف عليها في علم الاقتصاد فإن الطلب على الصرف الأجنبي يعتبر متغيرا سابقا لسعر الصرف الأجنبي بإعتباره المتغير المستقل، وعليه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي

2 - ظروف الطلب على الصرف الأجنبي :

يتعدى الطلب على الصرف الأجنبي سعر الصرف ويتوقف على ما يطلق عليه اسم ظروف الطلب على الصرف الأجنبي، فإذا كان تغير سعر الصرف يؤدي إلى تغير الطلب عليه من نقطة إلى أخرى

¹¹ : د / بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، نوفمبر 2003 العدد 23 ص 07
¹² : سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص ص 166 - 169

على منحني الطلب فإن تغير ظروف الطلب تؤدي إلى إتخاذ وضع آخر جديد لمنحني الطلب، ومن بين العوامل التي تؤدي إلى ذلك نذكر :

- وجود علاقة عكسية بين مستوى أسعار السلع والخدمات والطلب، ففي نفس البلد إذا زاد مستوى الأسعار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض منحني الطلب للأسفل والعكس صحيح أما الأمر يكون خلاف ذلك إذا تعلق الأمر ببلدين
- وجود علاقة طردية بين ظروف الطلب وعدد السكان
- وجود علاقة طردية بين ظروف الطلب وأذواق المستهلكين، فزيادة اقبال المستهلكين على السلع والخدمات الأجنبية يؤدي إلى إنتقال منحني الطلب على هذه العملية إلى الأعلى
- العلاقة الطردية بين دخل المستهلكين والطلب على الصرف الأجنبي .

ثانياً - عرض الصرف الأجنبي :

من بين مصادر عرض الصرف الأجنبي كافة البنود الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات وتتمثل في ¹³ :

- صادرات السلع والخدمات (الصادرات المنظورة والغير منظورة)
- التحويلات للداخل
- واردات رؤوس الأموال
- صادرات الذهب

ويتوقف عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة الوطنية) على عاملين أساسيين هما :

أ - العلاقة الطردية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه، حيث نجد عرض الصرف الأجنبي يعتبر متغيراً مستقلاً، فعند ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منه والعكس صحيح .

ب - وجود علاقة طردية بين ظروف العرض وسعر الصرف، فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية وبذلك تحرك منحني عرض النقود نحو اليمين، والعكس صحيح .

¹³: سامي حاتم عفيفي - عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره ص ص 169 - 173

1 - ظروف عرض الصرف الأجنبي :

يمكن تلخيصها على الوجه التالي :

- تغير الطلب على العملة الوطنية يؤدي إلى تغير عرض الصرف الأجنبي
- التأثير المباشر لأذواق المستهلكين على العرض للعملة
- تأثر عرض العملة بالتغيرات التي يتعرض لها دخل المستهلكين الأجانب وبالعلاقة طردية
- ارتفاع مستوى الأسعار والذي يؤثر عكسيا على مستوى الصرف الأجنبي، فارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى نقصان الطلب على العملة الوطنية ونقصان عرض العملة الأجنبية .

من هذا يمكن القول بأن التوازن في سوق الصرف الأجنبي يتطابق مع توازن ميزان المدفوعات

تؤثر الصدمات على مستوى سعر الصرف وعلى المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه وهذا بدوره يعتمد على معرفة كيفية تغيير سعر الصرف الحرّ مع تغيرات الوضع الاقتصادي وبالتالي يتم تحديد كيفية التأثير عليه .

ثالثاً - تحديد سعر الصرف التوازني :

تمّ إستعمال عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني وأبسط هذه المناهج وأكثرها شعبية مبني على مفهوم تعادل القوى الشرائية (PPA) ، ومفهوم سعر الصرف التوازني يوافق الأسعار النسبية التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت ، ويعني التوازن الداخلي أن قطاع السلع الغير قابلة للتجارة تكون في توازن ، وأما التوازن الخارجي فيعني أن الميزان الجاري يتم تمويله بتدفق مستدام لرؤوس الأموال¹⁴

1 - قياس سعر الصرف التوازني :

من أهم محددات سعر الصرف هو الفارق بين الأسعار المحلية والدولية (التضخم المحلي والخارجي) فإذا كان التضخم المحلي أعلى من التضخم الخارجي ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن سعر الصرف سوف يتوجه للإنخفاض ، وطبقاً لنظرية تعادل القوى الشرائية فإن هذا الفارق هو السبب الرئيسي لتذبذب سعر الصرف وعليه يمكن تعريف سعر الصرف على النحو التالي :

$$e^*(PPA) = e^*0 \frac{P}{P0} * \frac{P^*0}{P^*}$$

1

¹⁴ : د / بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، مرجع سبق ذكره ص ص 08 - 09

P^0 و P^*0 : الأسعار المحلية والخارجية في سنة الأساس على الترتيب

e^*0 : هو سعر الصرف التوازني في سنة الأساس

بإختيار سنة الأساس يكون فيها سعر الصرف الاسمي معادل لسعر الصرف التوازني وبهذا نستطيع إستعمال هذه المعادلة لحساب سعر الصرف التوازني ويتحدد فيها e^*0 عند سنة يكون فيها ميزان المدفوعات في توازن أو عند مستوى إختلال طويل الأجل .

لدينا معادلة سعر الصرف الحقيقي من الشكل :

$$\text{TCR} = \text{TCN} \frac{P^*}{P} \quad \leftarrow \text{2}$$

$$\frac{P^*}{P} = \frac{P^*0}{P^0} * \frac{e^*0}{e^*(PPA)} \quad \leftarrow \text{3} \quad \text{من المعادلة رقم 1 نجد :}$$

$$\text{TCR} = [e^*0 * \frac{P^*0}{P^0}] * \frac{\text{TCN}}{e^*(PPA)} \quad \text{بتعويض 3 في 2 نجد :}$$

وبهذا يكون سعر الصرف الحقيقي يقيس الانحراف عن سعر الصرف التوازني

إن مفهوم سعر الصرف التوازني حسب (PPA) محدود لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الحقيقية والاسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف مثل صدمات حدود التبادل وتدفقات رؤوس الأموال .

المبحث الثاني :

أسواق الصرف وأنواعها

المطلب الأول : أسواق الصرف

إن اقتناء السلع والخدمات من بلدان أجنبية يستوجب الدفع بعملة البلد المصدر أو بالعملة الدولية لتسوية هذه المعاملات والمدفوعات الدولية، وهذا ما يستوجب إيجاد مقياس للقيمة، حيث أن عملية التبادل مع الخارج تكون سببا في انسياب الصرف الأجنبي من وإلى داخل البلاد مما يؤدي إلى التلاقي بين العرض والطلب على العملات والذي بدوره يمكن من تحديد النسبة بين العملات، هذا المكان الذي يتم فيه تحديد النسب بين العملات يعرف باسم سوق الصرف الأجنبي

أولاً - تعريف سوق الصرف الأجنبي :

السوق بصفة عامة هو المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب وسوق الصرف الأجنبي هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية بتحويلها إلى العملة التي يرغبون فيها كل حسب حاجته لمواجهة المصائب التي تواجه التعامل مع الخارج

يعبر سوق الصرف الأجنبي عن الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه تبادل العملات كل حسب حاجته¹⁵ ونشأت هذه الأسواق نتيجة لتطور المبادلات الدولية وتهدف لتسهيل التبادل وتحديد أسعار العملات، كما تعتبر أسواق الصرف من أكبر الأسواق على الإطلاق من حيث قيمة النقد المتداولة، فهي تفوق أسواق الأسهم بحوالي 32.5 مرة ويتميز هذا السوق بوجود أسواقه مفتوحة على مدار 24 ساعة

ثانياً - المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف :

هناك عدة متدخلون لهم الحق في التدخل والعمل على التحكم في السوق وضمان استمراره لخدمة المصالح العامة والخاصة وفي أوقات متفاوتة وهم كالتالي¹⁶ :

1 - البنوك العالمية :

تعتبر البنوك من أهم اللاعبين في ساحة تجارة العملات، حيث تجري العديد من الصفقات على مدار الساعة، فللبنوك العالمية تأثير أكبر في تحريك السوق وتحديد وجهته حيث تبلغ صفقاتهم اليومية مليارات الدولارات

¹⁵ : د / دومينيك سالفاتور ،الاقتصاد الدولي ،دار ماكجر وهيل للنشر ،مصر 1975 ص 146

¹⁶ : عبد المجيد قدي ،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،مرجع سبق ذكره ص ص 108 - 109

2 - البنوك المركزية :

يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوح على العملات الأجنبية بتكليف من حكوماتها، فهو يقوم بتنفيذ أوامر الحكومة بإعتباره بنك الدولة، ويلعب تدخل البنك المركزي دوراً أساسياً في الحفاظ على إستقرار الوضعية الاقتصادية للبلد ويتحرك عادة للتأثير في مجرى الوجهة التي تتخذها عملتها الخاصة وحسب المصلحة التي تنسجم مع سياستها المالية .

3 - سماسرة الصرف :

سماسرة الصرف هم وسطاء نشطون تكمن مهامهم في جمع أوامر الشراء والبيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملون آخرون ويقومون على ضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة ويمكن لهؤلاء السماسرة التحكم في أسعار الصرف لما يملكون من قوة في الإعلام والدعاية والثقة من طرف الهيئات المستخدمة

4 - الصناديق الاستثمارية :

تعود في معظمها إلى مؤسسات استثمارية أو شركات تأمين تدخل في السوق بحسب ما تملّيه مصالحها ومن أشهر هذه الصناديق " كوانتوم " الصندوق الذي يملكه المستثمر " جورج سوروس "

5 - الأشخاص المستقلون :

يتمثل الأشخاص المستقلون في كل من السياح، المستثمرون الذين يتاجرون في العملات المراهنة على إتجاه التغير في السعر النسبي، وغيرهم من المتعاملون الذين يخلقون كل من العرض والطلب على العملة الأجنبية

ثالثاً - خصائص سوق الصرف :

يمكن تصنيف الأسواق إلى أسواق كاملة تسودها المنافسة الحرة (المنافسة الكاملة) ،حيث تكون السلع المتبادلة داخلها متجانسة تجانسا تاما (سعر ،نوعية ،وفرة ...إلخ) وأخرى غير كاملة تسودها

الصور الاحتكارية (السلع غير متجانسة) ،وتدخل أسواق الصرف ضمن طائفة الأسواق الكاملة التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة وذلك راجع إلى 17 :

- تجانس العملة الأجنبية بطريقة لا يمكن التفرقة بين دولار أمريكي وآخر (جميع الوحدات النقدية لها نفس قوة الإبراء القانوني)
 - تتكفل عملية التحكيم والمراجعة¹⁸ بالقضاء على ظاهرة إختلاف أسعار العملات
- وفي تحليلنا لأسواق الصرف الأجنبي نعتمد على عدد من الفروض :

- وجود دولتين فقط تمثل الأولى الاقتصاد الوطني والثانية تمثل الاقتصاد الأجنبي
- وجود عملتين فقط تمثل الأولى العملة الوطنية والثانية العملة الأجنبية

المطلب الثاني

أنواع سوق الصرف الأجنبي :

تتنوع أسواق الصرف الأجنبي بحسب السعر المتعامل به والمتفق عليه وهناك نوعان¹⁹ :

أولاً - أسواق الصرف العاجلة " الحاضرة " (spot exchange rates) :

هي أسواق يتم فيها مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم يكون فوراً أو على الأكثر في فترة لا تتجاوز 48 ساعة ويسمى هذا السعر المتفق عليه بسعر الصرف العاجل حيث تلعب عمليات المراجعة وعمليات المقاصة دوراً كبيراً في موازنة هذا السوق .

ثانياً - أسواق الصرف الآجلة " المستقبلية " (forword exchange rates) :

يتم في هذا النوع من الأسواق الإتفاق على سعر للبيع لكن عملية التسليم تكون آجلة أي في المستقبل ،ويلجأ المتعاملون إلى هذا النوع من البيوع من أجل تفادي أخطار الصرف خاصة التذبذب في العملات ويتم حسابه على النحو التالي

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل + علاوة (هامش)

¹⁷: سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص ص 163 - 165
¹⁸ : عملية التحكيم والمراجعة هي العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح بالاستفادة من الفارق في سعر الصرف لعملة معينة بين سوقين أو أكثر وفي وقت واحد
¹⁹ : د / مدحت صادق " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي ،مرجع سبق ذكره ص ص 175 - 176

أو سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل - خصم

من هذا يتضح أن سعر الصرف الآجل يبنى على الاحتمال ويلعب سماسرة الصرف دورا فعالا في ذلك بتخفيضه أو رفعه بزيادة الطلب علي عملة ما أو التخوف منها . وهناك سوق أخرى تعتبر امتداد للسوق الآجلة تعرف بـ سوق مقايضة العملات (swaps) : وهي عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي ما إمكانية شراء وبيع عملة مقابل عملة أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة

ثالثاً - العمليات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي :

تتعرض الأسعار في الأسواق لقوى عديدة مما يتسبب في عدم استقرارها الشيء الذي يؤدي إلى الإقدام على مجموعة من العمليات منها ما يكون للاستفادة من هذه التقلبات وأخرى للحماية منها وتتمثل هذه العمليات في :

1 - المضاربة :

هي عملية بيع و شراء لعملة في الأسواق المالية بهدف الاستفادة من التذبذبات التي قد تحدث في سعر الصرف الآجل لعملة ما ،وبذلك يتحمل المضارب المخاطر ويترك وضعيته إتجاه العملة الأجنبية مكشوفة ،وعادة ما يقدم المضارب لشراء العملة عندما تكون في أدنى حد لها ،ويقوم بعملية البيع عندما تكون في أقصى حد لها ويسمى هذا الحد بالفقاعة ،وذلك من أجل تحديد الهدف الذي يصبو إليه المضارب والذي يتوقف على مقدار صحة توقعاتهم بالمقارنة بالتوقعات العامة للسوق ، فالمضاربة هي عملية شراء السلع أو الأصول لغرض إعادة بيعها في تاريخ لاحق والهدف الرئيسي وراء ذلك هو تحقيق الربح المتوقع الناجم عن التغير في الأسعار ويسمى المضارب الذي يتوقع ارتفاع في العملة بمضارب الصعود (Bull الثور) وهو المضارب الذي يتخذ رأي أكثر تفاعلا بالسوق فيما يخص مستقبل تلك العملة أما المضارب الذي يتخذ الرأي العكسي فيدعى بمضارب الهبوط (Bear الدب)²⁰

2 - التحكيم أو المراجعة :

يقصد بعملية التحكيم شراء عملة في سوق تكون فيه سعرها منخفض نسبيا ليعاد بيعها في سوق أخرى للاستفادة من تفاوت الأسعار في الأسواق المختلفة، وبهذا يظهر دور المراجعة في مراجعة أسعار العملات لتتساوى أو تتقارب في كافة الأسواق ويكون هذا التفاوت راجع لجملة من الأسباب²¹ :

²⁰ كامل بكري ،الاقتصاد الدولي -التجارة والتمويل ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية 1995 ص 178
²¹ : عبد النعيم محمد مبارك ،محمود يونس ،النقود والصيرفية والتجارة الخارجية ،مرجع سبق ذكره ص 172

- إختلاف ظروف العرض والطلب على العملات في الأسواق المختلفة
- تفاوت درجات نشاط التعامل في أسواق الصرف الأجنبي حيث نجد هامش ضئيل في الأسواق النشيطة ويتسع في الأخرى حسب درجة النشاط
- في بعض الأحيان يتم التعامل بين البنوك المحلية من خلال السماسرة بينما مع البنوك الأجنبية يتم التعامل دون سماسرة مما يترتب عليه فجوة إختلاف بسيطة في أسعار الصرف
- إن عملية شراء العملة في السوق الذي يكون فيها سعرها منخفض تعني زيادة الطلب عليها في ذلك السوق وبالتالي يرتفع سعرها ليطماشى مع السعر في الأسواق الأخرى كما قد ينخفض سعرها في الأسواق الأخرى لزيادة العرض ،وتشمل عمليات التحكيم أو المراجعة سعر الفائدة في حالة إختلاف أسعار الفائدة على الودائع في أسواق النقد المختلفة ولكن في هذه الحالة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف في الأسواق الأجنبية . بهذا يمكن القول بأن المراجعة تعمل عكس المضاربة فالأولى تكون من أجل القضاء على ظاهرة تفاوت الأسعار أما الثانية فتكون للاستفادة من تفاوت الأسعار المتوقعة فهي مبنية على الاحتمال (التوقع) ويمكن حصر الإختلاف بين هاتين العمليتين في نقطتين أساسيتين ²² :

- أ - الوقت :** يقوم المراجع بالاستفادة من التفاوت القائم في أسعار الصرف بين الأسواق في وقت واحد بينما المضارب يحصر نشاطه في سوق واحد وباختلاف الوقت بين السوق الحاضر والسوق الآجل .
- ب - درجة التأكد :** يقوم المراجع بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن في أسواق الصرف المختلفة أما المضارب فيبني عمله على التوقع وعدم اليقين .

3 - التغطية (Hedging) :

قد تتعرض قيمة الصادرات أو الواردات لبعض الأخطار الناجمة عن تذبذب أسعار الصرف لكون أن عملية التسديد في غالبية الأحيان تتم في فترة لاحقة من الزمن وهذا ما يستوجب إتخاذ إجراءات من شأنها التخفيف من الأخطار المتوقعة في المستقبل وذلك بالتغطية ضد مخاطر الصرف التي قد تنجم والتي تكون وقت إبرام العقد ²³ ،وهي تعني الاحتياط لتجنب الخسارة المحتملة ونقل الخطر إلى أطراف أخرى والتي تكون ناتجة عن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف وهو مصطلح جديد في المالية يعرف بإسم " التحوط "

²² : سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 178
²³ : دومينيك سالفاتور ،الاقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره ص 147

3 - 1 - أساليب التغطية :

أدى النمو السريع في أسواق الصرف الأجنبي إلى ضرورة إدخال أساليب جديدة لتغطية مخاطر الصرف بتحقيق المرونة في إدارة مخاطره والتي قد تواجه المشروعات أو المؤسسات المالية وتيسر لها السبل في تحقيق إنجازات حسنة ومن أهم هذه الأساليب نذكر²⁴:

3 - 1 - 1 - العقود المستقبلية :

تسمح هذه العقود بتبادل العملات من خلال الأسواق في نظام اتفاقات ذات قواعد محددة وهي عبارة عن إلزام بشراء أو بيع عملات معينة بتاريخ لاحق وبسعر وكمية محددة سلفا وتتم بإيداع كل من البائع والمشتري بمجرد إبرام العقد بإيداع نسبة معينة من قيمة العقد (05 % أو 10 % أو 15 % ... إلخ) لدى بيت السمسرة الذي يتعامل معه لضمان تنفيذ العقد

3 - 1 - 2 - عقود خيارات الصرف :

خيار الصرف هو عقد يعطي لصاحبه الحق وليس الإلزام في شراء أو بيع حجم معين من العملات حتى تاريخ متفق عليه يسمى بتاريخ الاستحقاق ، وبسعر محدد مسبقا يسمى بسعر الممارسة أو سعر التنفيذ والذي يعبر عن السعر الذي يتم الإتفاق عليه إنطلاقا من السعر السائد في السوق الحالية ويمكن التمييز هنا بين ثلاثة قيم لسعر الممارسة :

- قيمة متكافئة : يكون فيها سعر الممارسة مساويا لقيمة العملة في السوق الحالي
- قيمة في الداخل : يكون فيها سعر الممارسة أقل من قيمة العملة في السوق الحالي
- قيمة في الخارج : يكون فيها سعر الممارسة أكبر من قيمة العملة في السوق الحالي

وهناك خياران في عقود خيار الصرف

- خيار الشراء (Call) : يمنح لصاحبه الحق في شراء حجم معين من العملات بسعر متفق عليه مسبقا ويصنف إما بالشراء الفعلي أو فسخ العقد فاقتدا بذلك العلاوة التي تم دفعها في بادئ الأمر
- خيار البيع (Put) : يمنح الحق لصاحبه بحق بيع حجم معين من العملات بسعر متفق عليه مقدما ويصنف العقد بإحدى الوسيلتين إما البيع الفعلي أو بفسخ العقد فاقتدا بذلك قيمة العلاوة المدفوعة مقدما لبيت السمسرة

²⁴ : د / عبد الباسط وفا محمد ، المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1998 ص 72

4 - التحكيم المغطى بفائدة :

يشير تحكيم الفائدة إلى تحويل الأرصدة السائلة من مركز مالي وعملة نقدية إلى مركز آخر وعملة أخرى للاستفادة من الأسعار الأعلى للفوائد وعادة ما تغطي مخاطر الصرف الأجنبي الناتجة عن بيع مقدم للعملة الأجنبية لتتطابق مع سداد الاستثمار الأجنبي²⁵ فإذا كان عائد أدونة خزانة في بلد أعلى من البلد الآخر فإن المستثمرون يقومون بتحويل نقودهم إلى عملة البلد الذي فيه نسبة الفائدة مرتفعة ليستثمروا فيها ولتغطية مخاطر سعر الصرف الناجمة لتذبذب العملات فإنه يقوم ببيعها مقدماً مقابل خصم وباستمرار هذه العملية فإن الفرق الموجب للفائدة يميل للإنخفاض والخصم المقدم يميل للإرتفاع حتى يتساوى وتتماثل الفائدة ويتوقف التحكيم .

رابعاً - مزايا سوق صرف العملات :

تتميز سوق صرف العملات ببعض الميزات التي تميزها عن باقي الأسواق والتي يمكن حصرها في :

1 - ميزة تجارية :

تتمثل هذه الميزة في استمرار التعامل لـ 24 ساعة في اليوم مما يسمح لفئة كبيرة من الناس الدخول له

2 - ظروف المتاجرة :

في سوق العملات تتوفر في كل لحظة ظروف المتاجرة ،حيث يمكن التعامل من البيع والشراء في السوق موفراً بذلك إمكانية الربح في كلتا الحالتين .

3 - سهولة المتاجرة :

يرجع إلى قلة عدد العملات المتداولة في السوق حيث نجد هناك عدد محدد للعملات الرئيسية المتداولة في السوق مما يوفر إمكانية التركيز عليها وتحليلها ،بالإضافة إلى إمكانية التعلم وسهولة الحصول على المعلومات بشكل دوري ومتواصل ،وإمكانية فتح حساب مصرفي تجريبي يوفر فترة تدريب بخطر محدد .

²⁵ : دومينيك سالفاتور ،الاقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره ص 148

المطلب الثالث

تحليل سوق الصرف :

تشهد أسواق الصرف العديد من التحليلات والدراسات التي تنتشر على نطاق واسع ويتعلق الأمر بالدراسات التي يقوم بها المتخصصون في هذا المجال من أجل التنبؤ بشؤون الصرف في المستقبل بناء على المعلومات المستقاة من السوق الحاضرة ويمكن اختصار ذلك في نوعين²⁶ :

أولاً - التحليل الاقتصادي :

بالاستناد على بعض العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تغير أسعار العملات على الأقل في المدى المتوسط والطويل بحيث يتم الاعتماد أساساً على نظرية القوى الشرائية ويعتمد الآخر على نظرية تعادل سعر الفائدة وبالتالي فهذا التحليل يبحث عن العوامل الأساسية التي قد تؤثر على أسعار الصرف

ثانياً - التحليلات البيانية :

تستند التحليلات الاقتصادية الفنية على دراسة السعر في الماضي من خلال تسجيل كل المعلومات المتعلقة بتطور سعر الصرف والذي ينعكس على العملات ويتم هذا التحليل بمتابعة عدد من الأوضاع التي قد تتكرر خلال فترة زمنية معينة والتي تقدم أساساً لوضع التشخيص وتجري طبقاً لأسلوبين أو طريقتين :

1 - الطريقة البيانية لتقدير سعر الصرف :

تتم هذه الطريقة برسم بيانات لتغيرات الصرف خلال فترة زمنية محددة يتم البناء عليها وتشخيص الحالة التي يكون عليها السعر ، هذا التحليل قديم وواسع يتم للاستفادة منه لتقدير أسعار الأسهم والأسعار الأخرى في السوق والآن يتم استعماله للتوقع حول أسعار صرف العملات من طرف المنظمات المالية فهو دائماً يعتمد على التحركات السابقة للسعر، حيث نجده يمر بثلاثة قمم في دورته فيبدأ بظهور الكتف الأيسر ثم الرأس وتبقى هناك إمكانية لارتفاع الأسعار ويظهر ذلك من خلال ظهور الكتف الأيمن غير أن الوصول إلى نقطة قمة هذا الكتف مؤشر على العودة إلى موجة هبوط السعر وعند اكتمال كل من الرأس والكتفين يمكن رسم الخط الذي يربط بين النقاط الأكثر انخفاضاً بينهما ويسمى بخط رقبة الرأس والأكتاف وبمجرد عبور هذا الخط من أسفل الكتف الأيمن تبدأ حركة الأسعار في الهبوط مرة أخرى وبمقدار لا يقل عن المسافة التي تفصل ذروة الرأس عن خط رقبة الرأس والأكتاف

²⁶ د / عبد الباسط وفا محمد، المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، مرجع سبق ذكره ص ص 28 - 38

2 - الطريقة الحسابية :

تستعمل هذه الطريقة المتوسطات المتحركة ومؤشرات السعر والتي تسمح بفضل قراءة السعر اليومي خلال فترة معينة من 50 إلى 100 يوما من معرفة اتجاه سعر الصرف ولكن لا يمكنها أن تبين متى يتغير هذا السعر والذي يمكن أن توضحه في وقت متأخر ولذا يستخدم هذا الأسلوب طرق أخرى إلى جانب هذه الطريقة مثل زيادة الطلب أو العرض لعملة ما يكون بمثابة إنذار مسبق بتغير السعر

ثالثاً - أسباب تحقق مخاطر الصرف :

كون سعر الصرف علاقة سعرية بين عملتين فإن أي عامل يؤثر على عرض أو طلب عملة ما فلا بد أن ينعكس على سعر الصرف ومن أهم العوامل التي تؤثر على عرض وطلب العملات نذكر²⁷ :

1 - المعطيات أو العوامل الأساسية في السوق :

تتمثل في مجموعة العوامل التي يمكن حصرها في :

1 - 1 - العرض والطلب على النقود :

يؤدي تغير عرض النقود إلى تغير ملحوظ في سعر الصرف إما بالزيادة أو بالنقصان

1 - 2 - الدخل الحقيقي :

يؤدي تغير الدخل الحقيقي إلى تغير أسعار الصرف فزيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك مما يتسبب في زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع سعرها

1 - 3 - السياسة النقدية :

تتخذها البنوك المركزية للتأثير على عرض النقود ومن ثم على أسعار الفائدة والذي يؤدي بتغير بسيط في سعر الصرف ما يفع المضاربون استغلال هذا التغير ليضاربوا على سعر صرف العملة في نفس اتجاه التغير .

1 - 4 - السياسة المالية :

تكون بالتأثير على الدخل الحقيقي ومن ثم أسعار الصرف من خلال التأثير على مكوناته الأساسية والمتمثلة في الضرائب والإنفاق الحكومي .

²⁷ د / عبد الباسط وفا محمد ،المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي ،مرجع سبق ذكره ص 13

2 - توقعات السوق :

بصفة عامة فإن السعر الحالي للأصول يعكس التوقعات المرتبطة بها في المستقبل، فتوقع المضاربون تغير سعر الصرف في اتجاه ما يدفعهم بالمضي في نفس اتجاه التوقع مما يؤدي في الأخير إلى الوصول لنتيجة فعلية تعكس نفس توقعاتهم، فالتوقع هنا يكون مبني على العديد من التحليلات والدراسات التي تنشر على نطاق واسع والتي يقوم بها خبراء ومختصين في هذا المجال.

رابعاً - إدارة مخاطر الصرف الأجنبي :

هناك أسلوبين يتم اللجوء إليهما للتخفيض من مخاطر تقلبات سعر الصرف الناشئة عن المعاملات²⁸:

1 - الأساليب الخارجية لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي :

هي التي تنشأ عن الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وتتلخص في :

1 - 1 - الاقتراض قصير الأجل :

هو أحد الوسائل التي يتم اللجوء إليها لتغطية مخاطر العملة الأجنبية المقوم بها المدفوعات والمستحقات الآجلة

1 - 2 - خصم الكمبيالات المحسوبة بالعملة الأجنبية :

عند سداد قيمة السلع والخدمات المستوردة فإن المصدر يقوم على خصم هذه الكمبيالة في إحدى البنوك والحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي تولى عملية الخصم

1 - 3 - اللجوء لشركات تحصيل الديون :

وهي أن تباع الشركة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية لأحد شركات تحصيل الديون مقابل التنازل لها عن نسبة من هذه المستحقات، وتصبح شركة تحصيل الديون دائناً أصيلاً في مواجهة المدين وعليها تحصيل ديونها منه دون اللجوء إلى البائع .

²⁸ : مدحت صادق - النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي - ص ص 191 - 196

1 - 4 - الحصول على ضمانات حكومية :

هي إختصاص بعض الوكالات الحكومية التي تعمل في كثير من البلدان لتشجيع الصادرات وتضمن تغطية الخطر المرتبطة بالتصدير وتقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بتسديد عمولة بسيطة للوكالة لكي تتحمل المخاطر التي قد تحدث مثل تقلبات أسعار الصرف ومن هذه الوكالات نذكر :

- Export crédit garante département (ECGD)
- The export-import Bank (Ex-Imp Bank) – USA
- Compagnies Française d'assurance pour le commerce extérieure (COFACE)- France
- Hermes credit versichevings AG – Germany
- Export risk guarantees (ERG) Switzerland
- Export insurance division (EID) – Japan

2 - الأساليب الداخلية لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي :

تمثل في السياسات التي تتبناها الإدارة المالية دون الرجوع إلى أطراف خارجية لتخفيض مخاطر سعر الصرف ويمكن حصرها في :

2 - 1 - أسلوب المقاصة :

هو عمليات تبادل الشيكات بين البنوك في البنك المركزي وذلك دون الحاجة إلى تنقل الأموال، وتتضمن هذه العملية تصفية الحقوق والإلتزامات المشتركة بين المتعاملين بحيث تتم بعملات متماثلة ولا يظهر في الأخير إلا الرصيد الصافي، كما قد تأخذ شكل ثنائي يكون بين شركتين أو جماعي يكون بين مجموعة من المتعاملين التي تتداخل المبادلات فيما بينهما²⁹.

2 - 2 - أسلوب المطابقة :

تعتمد الوحدات الاقتصادية على هذا الأسلوب لكي تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها في نفس المواعيد تقريبا، حيث تستعمل المبالغ المستلمة بالعملة الأجنبية في سداد المدفوعات المطلوبة بالعملة الأجنبية

²⁹ : د / عبد الباسط وفا محمد، المخاطر الناشئة عن تقلبات أسعار الصرف في سوق الصرف الأجنبي، مرجع سبق ذكره ص 56

2 - 3 - أسلوب التعجيل والتباطؤ :

التعجيل يقصد به سداد الالتزام المالي في موعد مبكر عن وقت الاستحقاق أما التباطؤ فيتمثل في السداد بعد تاريخ الاستحقاق وتكون الغاية من هذا الأسلوب الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف بما يتوافق مع مصلحته الخاصة . ويفيد هذا الأسلوب حتى على المستوى الفردي مثل السياحة أو البيع والشراء .

2 - 4 - إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية :

يفضل المتعاملون التجاريون إصدار فواتيرهم بالعملة الوطنية أو بالعملة التي يثقون في ثباتها (العملة التي تتصف بالثبات) حتى لا يتعرضوا لمخاطر سعر الصرف .

2 - 5 - إدارة الأصول والخصوم :

تتمثل إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية عن طريق زيادة المراكز المكشوفة للتدفقات النقدية الداخلة للشركة والمقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها ، وفي الوقت نفسه زيادة التدفقات النقدية الخارجة من الشركة والمقومة بعملات من المتوقع أن تنخفض قيمتها أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إذا كانت مقيمة بنفس العملة .

خامساً - آثار تغير سعر الصرف على الأسعار :

تؤثر أسعار الصرف بصفة مباشرة على الأسعار ويمكن إلتماس ذلك في ³⁰ :

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة يزيد في التكاليف والذي يؤدي مباشرة لارتفاع الأسعار
- ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد
- نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة يتحول الطلب إلى السلع المحلية البديلة ، وإن لم يكن الإنتاج مرناً فإنه يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار هذه الأخيرة الناتج عن طلب أكبر من العرض
- ارتفاع أسعار السلع المستورد قد يؤثر في سلوك الوحدات الاقتصادية والتي تتخذ قرارات بالتعجيل في رفع الأسعار لتحقيق المزيد من الأرباح باعتبارها فرصة ، والتي يكون ضحيتها المستهلك النهائي
- قد يكون التنبؤ بارتفاع سعر الصرف دافعاً لزيادة عرضه مما يؤدي في الأخير إلى انخفاض كما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة مما يؤدي هو الأخير إلى ارتفاع سعرها

³⁰ : محمد دياب - التجارة الدولية في عصر العولمة - دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ، بيروت 2010 ص 183 .

- يقضي على المنافسة الأجنبية لأن تغير الأسعار الداخلية عموماً تكون بسرعة أقل من تغير سعر الصرف وفي فترات زمنية متفاوتة .

المبحث الثالث : نظريات ونظم الصرف الأجنبي

المطلب الأول :

النظريات المحددة لسعر الصرف :

تحاول الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير إختلافات أسعار الصرف بين الدول ومن أهم النظريات التي تحاول تفسير ذلك نجد :

أولاً - نظرية تعادل القوة الشرائية (جوستاف كاسل) :

صاغها في البداية ريكاردو ثم قام بتطويرها البروفيسور السويدي " جوستاف كاسل " في سنة 1916 وذلك ببحثه على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى، فهي نظرية حاولت أن تبين كيف يتكون سعر الصرف في ظل العملة الورقية ومضمونها " أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوى الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولية أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذا الأخير وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل ³¹ أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، وأن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تتعادل قوتهم الشرائية في كل من الدولتين ، وعند ارتفاع مستوى التضخم في دولة ما يجب تخفيض سعر الصرف لتلك الدولة للحفاظ على تعادل القوى الشرائية ويعتمد تعادل القوى الشرائية على أساس قانون السعر الواحد، وأسهل طريقة لحساب تعادل القوى الشرائية بين دولتين يتلخص في مقارنة سعر سلعة معيارية متماثلة في الدولتين وتقوم مجلة الإيكونومست في كل عام بإصدار نشرة عن تعادل القوى الشرائية " مؤشر هامبورغان ماكدونالد في كافة أنحاء العالم، وهناك نشرات أخرى أكثر تعقيداً بشأن تعادل القوى الشرائية تتناول عدداً كبيراً من السلع والخدمات، وتكمن الإشكالية هنا في أن الناس في دول مختلفة وبالتالي تختلف عاداتهم الإستهلاكية وأساليبهم المعيشية

يستخدم الخبراء الإقتصاديون نموذجين لتعادل القوى الشرائية

³¹ : د / مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي مرجع سبق ذكره ص ص 129 - 132

1 - تعادل القوى الشرائية المطلق :

تنص على أن سعر الصرف لأي عملة مقوم بوحدات من العملة الأخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملة كل في بلدها، ويتحدد سعر الصرف بإستخراج النسبة بين مؤشر الأسعار في البلدان المختلفة، ويكون سعر الصرف لأي عملتين يساوي بين مؤشر الأسعار في بلدي العملتين ويحسب بالعلاقة التالية

$$PPA = P / P^*$$

P & P* : مؤشر الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية على الترتيب

2 - الصورة النسبية للنظرية :

مفادها هو أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وبهذا فهي تنص على أن نسبة إرتفاع سعر العملة يساوي الفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين

ثانياً : نظرية تعادل أسعار الفائدة

تتمحور هذه الطريقة في الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وأسواق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن معدلات الفائدة في بلدين لا بد أن تؤثر في نسبة تغير سعر الصرف المنتظر³²

فإذا أراد مستثمر أو متعامل إقتصادي إيداع أصل نقدي مقداره " M " في السوق النقدي وفق معدل فائدة محلي " i_D " فإن ما يتحصل عليه في نهاية السنة هو :

$$S_D = (1 + i_D) M$$

لكن قد يرى هذا المستثمر معدل فائدة مغري " i_E " في بلد أجنبي فيحول إستثماره إلى هذا البلد فيكون ما يتحصل عليه في آخر السنة على النحو التالي :

$$S_E = (1 + i_E) M / X_{CO}$$

حسب نظرية تعادل معدلات الفائدة فإن الفوارق بين معدلات الفائدة لا بد أن تنعكس على معدلات الصرف الأجل ويتم التعادل بينهما على النحو التالي :

$$S_E = S_D \text{ ومنه نجد } (1 + i_D) M = (1 + i_E) X_{TO} * M / X_{CO}$$

$$(1 + i_D) = (1 + i_E) X_{TO} / X_{CO} \Rightarrow \frac{X_{TO}}{X_{CO}} = \frac{1 + i_D}{1 + i_E}$$

X_{CO} : سعر الصرف الآني

³²: Josette Peyrard ,Gérard Soularue ,Risque de Change et gestion de l'entreprise ,Librairie Vuibert ,1986 P 89

X_{TO} : سعر الصرف الآجل

i_D : معدل الفائدة الداخلي

i_E : معدل الفائدة الأجنبي

$$\Rightarrow \frac{X_{TO}}{X_{CO}} - 1 = \frac{1 + i_D}{1 + i_E} - 1$$

$$\frac{X_{TO} - X_{CO}}{X_{CO}} = \frac{i_D - i_E}{1 + i_E}$$

بما أن " i " صغيرة يمكن كتابة المعادلة السابقة على الشكل

$$\frac{X_{TO} - X_{CO}}{X_{CO}} = i_D - i_E$$

تمثل هذه المعادلة أن الفارق في معدلات الفائدة يتعادل مع تقلبات معدلات الصرف

تقوم هذه النظرية بربط الأسواق النقدية بأسواق الصرف خاصة في النظم التي تطبق الرقابة على الصرف، ويمكن توضيح ذلك من خلال مثال يبين التفاعل بين الأورو والدينار

سعر الصرف الفوري (الآني) $01 \text{ €} = 120 \text{ DA}$

سعر الصرف الآجل $01 \text{ €} = 122 \text{ DA}$

معدل الفائدة السنوي للدينار الجزائري $\% 08 = 1 \text{ DA}$

معدل الفائدة السنوي للدينار الجزائري $\% 04 = 01 \text{ €}$

للاستفادة من فروقات معدلات الفائدة يقوم مضارب باقتراض مبلغ من الأورو مقدر ب 7000 € بمعدل فائدة 04 % ويصبح بذلك المضارب مدين بعد سنة بمبلغ ($7280 = \% 1.04 * 7000$) يبادر هذا المضارب بتحويل ما يعادل قيمته من الأورو وفق سعر الصرف الجاري ليحصل على $840000 = 120 \times 7000$ ويقوم بتوظيفها في الجزائر بمعدل فائدة مرتفع ليحصل في نهاية الفترة على $907200 = 1.08 \times 840000$ دينار ولتسديد إلتزامه يحول العائد المتحصل عليه إلى أورو ليحصل في الأخير على : $7436.07 \text{ €} = 122 \div 907200$

وبهذا الاستثمار يكون مستفيد من مبلغ قيمته 7436.07 - 7280 = 156.07 €

ثالثاً - نظرية كفاءة السوق :

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوافر على معلومات كاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار بإفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية المختلفة انطلاقاً من حالة ميزان المدفوعات، معدل التضخم... إلخ والتي يتم تحديد سعر الصرف بناءً عليها فالسوق الكفاء هو ذلك السوق الذي يعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة مما يمكن من وصول المعلومات لكل المتعاملون في السوق فكل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والأجلة، وهذا مما يضعف دور المضارب في تحقيق مكاسب باستمرار، فهناك بعض الدراسات أظهرت كفاءة السوق (Giddy 1975) في حين أن هناك دراسات أخرى أثبتت عدم كفاءة سوق الصرف (دراسات Hunt 1986 - كيزني وماكدونالد 1989)³³

رابعاً - نظرية الأرصدية :

تقوم هذه النظرية على إعتبار القيمة الخارجية للعمل تتحدد على أساس ما يطرأ على رصيد ميزان المدفوعات من تغير فإذا حقق ميزان المدفوعات فائض فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، وعندما يحقق ميزان المدفوعات عجز فهذا يعني زيادة عرض العملة المحلية مما يدفع بسعرها إلى الهبوط، ويتم الإستدلال على صحة هذا من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى حيث رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها إلا أن العملة لم تتأثر وهذا راجع إلى تعادل جانبي ميزان المدفوعات

خامساً - نظرية مستوى الإنتاج:

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يسير في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة بفضل الأثر البالغ لكل من كفاءة الجهاز الإنتاجي وحجمه، فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل مما يدفع بزيادة الطلب على العملة المحلية والذي يتسبب مباشرة في تحسن لسعر الصرف، وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تعويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاج الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع تحديد سعر صرف للعملة بقيمة مبالغ فيها فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية وانخفاض الإنتاج والصادرات بسبب التقييم المبالغ فيه لقيمة العملة، أما تقييم العملة بأقل من قيمتها

³³ : عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ص ص 122 - 123

الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات ويتشكل تضخم نتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه السلع والخدمات

المطلب الثاني :

نظم الصرف المختلفة :

يعتبر سعر الصرف همزة وصل بين الأسعار في مختلف البلدان ويكمن دوره في تحديد مصير الاستقرار الاقتصادي وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية، وهو دائماً عرضة للعرض والطلب في تحديد سعره كما يكون للسلطات المعنية دور في ذلك حسب القواعد المتبعة ويمكن التمييز بين نظم التالية :

أولاً - نظام سعر الصرف الثابت :

يعرف باسم قاعدة الذهب الدولية يستلزم الارتباط بهذا النظام إتباع ثلاثة شروط³⁴

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية
- ضمان قابلية صرف العملة الوطنية إلى ذهب أو العكس بدون أي قيود
- حرية تصدير واستيراد الذهب

يمكن لسعر الصرف أن يتذبذب داخل مجال يقدر بتكلفة نقل الذهب والتأمين عليه في حالة تصديره أو استيراده، ويشترط لتصدير الذهب أن يكون مقدار الارتفاع في سعر الصرف أكبر من مصاريف التحكم أو المراجعة والمتمثلة في نفقات نقل الذهب والتأمين عليه وهذا ما يعرف بالحد الأعلى أو حد تصدير الذهب والعكس لاستنباط الحد الأدنى أو حد استيراد الذهب

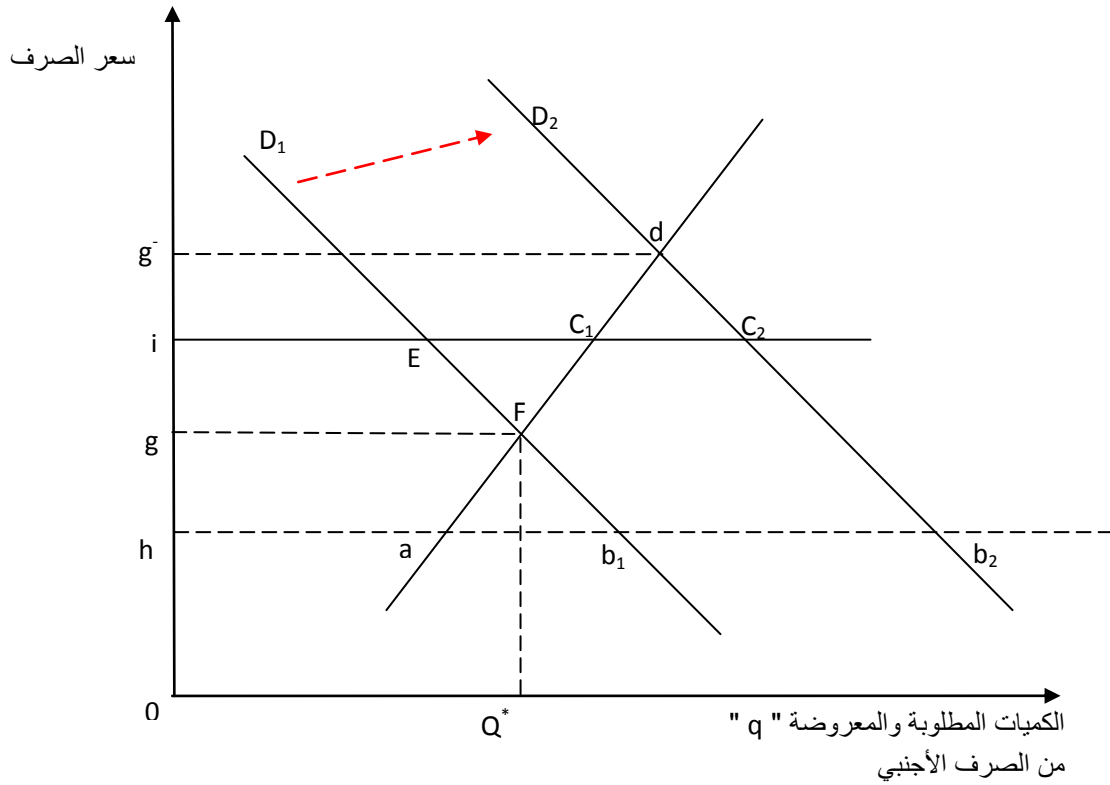
1 - تحديد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت :

في ظل معيار الذهب تحدد السلطات النقدية سعر الذهب بدلالة عملتها ثم تقف مستعدة لشراء أو بيع الذهب عند ذلك السعر وبذلك تقرر علاقة ثابتة بين كل العملات وتحدد نقاط البيع والشراء على حسب التكاليف المتعلقة بالنقل والتأمين ويتحدد سعر الصرف التوازني داخل هذا المجال بقوى العرض والطلب عند سعر الصرف التوازني يصبح ميزان المدفوعات في حالة توازن، حيث تتكافأ كل من الطلب الكلي على الصرف الأجنبي الناشئ عن الواردات المنظورة والغير منظورة مع العرض الكلي للصرف الأجنبي الناشئ عن ذلك، فإذا حدث زيادة ذاتية في الواردات فإن منحى الطلب على الصرف الأجنبي

³⁴ : سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص ص 181 - 185

ينتقل نحو اليمين حيث إذا لم تكن هناك نقطة عليا أو سفلى للذهب فلا بدّ من أن يتكون سعر جديد للصرف، حيث تتعادل من جديد القيمة الكلية للصادرات والواردات³⁵

يدلنا الشكل رقم 01 على كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت ونقطة تصدير واستيراد الذهب



الشكل رقم 01

المصدر : عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفية والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره ص 179

Q: هي الكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي

O : منحنى عرض الصرف الأجنبي

D₁, D₂ : منحنى الطلب على الصرف الأجنبي

H & i : نقاط حرجة حيث " i " حدّ تصدير الذهب (نقطة خروج الدولار) " h " حدّ استيراد الذهب

C₁ : هي النقطة التي يصبح عندها عرض الصرف الأجنبي مرناً مرونة لا نهائية حيث يتم عرض كميات كافية من الصرف الأجنبي عن طريق مصدري الذهب، نفرض المتعاملون هنا هما الجزائر

³⁵ : د / عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفية والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره ص 176

والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يقوم المقيمون في الجزائر بمبادلة الدينارات بالذهب ثم إرسال هذا الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومبادلتها بالدولارات وإعادة الدولارات إلى الجزائر للاستفادة من الفروق القائمة في سعر الصرف

C_2 : هي النقطة التي يصبح عندها الطلب على الذهب مرن مرونة لا نهائية وتسمى بنقطة إستيراد الذهب وهو السعر الذي لا يمكن لأي مقيم أن يبيع بأقل منه ولا يمكن لسعر الصرف أن ينخفض لأقل منه إذا حدث زيادة في الواردات فإن منحنى الطلب على الصرف الأجنبي ينتقل نحوى يمين (D_1) وبالتالي نجد سعر صرف توازني جديد عند " d " وهو ما يتنافى مع القاعدة المعمول بها حيث سعر الصرف لا يمكن له أن يتحرك " ثابت " فلا بد من أن يتقاطع منحنى العرض والطلب عند النقطة (C_1) ويتم تغطية الطلب الأجنبي من خلال :

- عرض الصرف الأجنبي الناشئ عن الصادرات المنظورة والغير منظورة بالمسافة (ic_1)
- عرض الصرف الأجنبي عن طريق صادرات الذهب بالمسافة (C_1C_2) لكن هذا يهدر احتياط الذهب، وميزان المدفوعات يبقى في حالة عدم التوازن وذلك ناشئ عن زيادة قيمة الواردات الكلية عن الصادرات الكلية بالمسافة (C_1C_2)، حيث تقوم دولة الفائض بشراء الذهب من الدولة التي لديها عجز وبالتالي يزداد الاحتياطي النقدي لهته الدولة في بنوكها المركزية

من هذا يمكن القول أنه في قاعدة الذهب يتم التركيز على الذهب بالإستيراد من الدول التي لديها فائض لتزويد في إحتياجاتها للتسوية في المستقبل أما لدول التي تعاني من عجز فإنها تقوم بتصدير الذهب من أجل تسوية وضعيتها الإقتصادية

ثانياً - نظام استقرار أسعار الصرف :

بتأسيس صندوق النقد الدولي في 27 ديسمبر 1945 جاء اتفاق بروتن وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار أسعار الصرف، ويلخص جوهر هذا النظام في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات خلال فترة ممتدة وغير محدود مع إمكانية تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت الضرورة³⁶

تلتزم الدولة هنا بتطبيق السعر الفعلي الذي حددته لعملتها ويكون هذا السعر صالح في المعاملات الجارية أما المعاملات الأجلة فإنها تحرج عن هذا الالتزام ويكون هذا السعر مقيد بهامش يتغير داخله (حدّ أعلى وحدّ أدنى) ففي البداية حدد على أساس سعر صرف يزيد وينقص بـ ($1 \pm$) من سعر

³⁶ د / زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره ص 55

التعادل وفي سنة 1959 سمح له بالإرتفاع إلى ($2,00 \pm$) وفي ديسمبر 1971 سمح له بالارتفاع إلى ($2,25 \pm$) طبقاً لإتفاق السيموثونيان . لا يعني هذا أن سعر التعادل يبقى ثابت ولكنة قابل للتعديل حيث لا تجبر الدولة العضوا في صندوق النقد الدولي من أخذ موافقة الصندوق إذا كان التخفيض لا يتعدى 10 % وإذا تعدى هذا الحد فعليها أخذ موافقة الصندوق

ثالثاً - نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة :

تعتمد قاعد الأسعار الصرف الحرة على ترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب ممثلان لجانب الثمن،فجانب الطلب على العملة يرتبط عكسياً مع سعرها أما عرضها فيرتبط طردياً مع السعر ،ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن فيه عرض العملة مع الطلب عليها ولا يعدو هذا النظام أن يكون نظام تعويم العملات حيث يستند هذا الأخير على نفس الأسس التي يستند عليها نظام الاقتصاد الحرّ كلاهما يحقق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بأقل نفقة ممكنة ويفرق الاقتصاديون بين نوعين من التعويم³⁷

- **تعويم نقى :** يكون إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلق في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف

العملة الوطنية عن مستوى معين

- **تعويم غير نقى :** يكون إذا ما تدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف من أن

تتجاوز حدّ معين

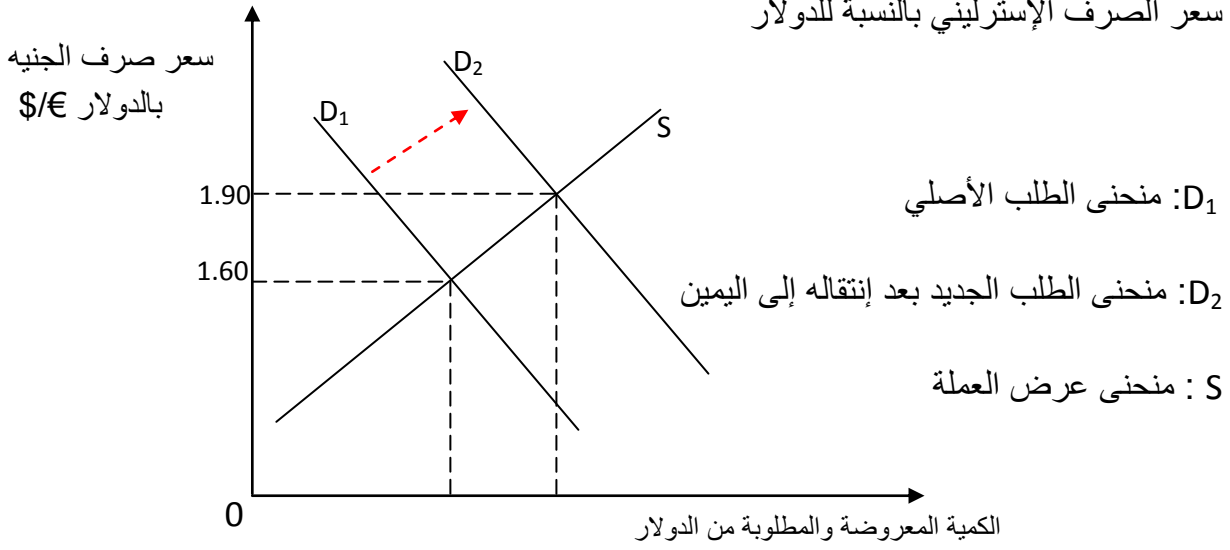
كما يمكن التفرقة بين تعويم مستقل والذي يكون عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية بأسعار صرف عملات أخرى ،ويكون التعويم جماعي إذا ما أرتبط تغييره بمجموعة من العملات مثل نظام الثعبان النقدي الأوربي والذي تجسد عقب إتفاق " بال " بسويسرا سنة 1972 والذي تم تثبيت فيه هامش التقلب لسعر الصرف في حدود ($2,25 \pm$) لدول الجماعة الستة (فرنسا ،ألمانيا ،إيطاليا ،بلجيكا ،هولندا ولوكسمبورغ)³⁸

³⁷ : د / سامي حاتم عفيفي ، دراسات في الاقتصاد الدولي – مرجع سبق ذكره ص ص 189 - 191

³⁸ : د / زينب حسين عوض الله ،الاقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره ص 60

في هذا النظام يكون السعر هو المسؤول الوحيد في إحداث التغييرات المناسبة حسب الحاجة حيث يترك مصير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل السلطات المعنية، ويوضح الشكل رقم 02 كيفية تحديد

سعر الصرف الإسترليني بالنسبة للدولار



الشكل رقم 02

المصدر: د/ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، مرجع سبق ذكره ص 125

مستوى التوازن لسعر الصرف يتحدد عند نقطة التقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب تحرك السعر إلى الأعلى يعني زيادة سعر الإسترليني بالنسبة للدولار وهذا راجع إلى زيادة طلب المستوردين الأمريكيان لتسديد الواردات لإنجلترا وزيادة طلب المستثمرين الذين يرغبون في الإستثمار في إنجلترا

18 - 4 - نظام الرقابة على الصرف :

ظهر هذا النظام كوسيلة لحماية القيمة الخارجية للعملة ومكافحة الآثار المترتبة عن عمليات المضاربة وهروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فهو بمثابة الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي وتتلخص قواعده في :³⁹

- عدم السماح بحرية تحويل العملات الأخرى إلا في حدود القواعد التي تضعها الدولة
- إخضاع حركة تصدير وإستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة
- إمكانية وجود أكثر من سوق وسعر واحد لنفس العملة وفي نفس البلد وحتى في نفس الوقت

³⁹ : د / سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 201 - 203

18 - 4 - 1 - أهداف نظام الرقابة على الصرف :

هناك جملة من الأهداف يصبو إليها هذا النظام تتمثل في ⁴⁰ :

1 - المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية ، وذلك بقيام السلطات النقدية بتقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب مع القدر المتاح منه وهو ما يؤدي إلى وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع ولعدم رغبة السلطات النقدية في تخفيض قيمة العملة إلى المستوى الذي يحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي .

2 - حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية بإستخدام الرقابة أو إعطاء معاملات تفضيلية لواردات السلع الأساسية لدعم التنمية .

3 - تنمية الإحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل

4 - السيطرة على هجرة رؤوس الأموال من داخل البلد إلى خارجه

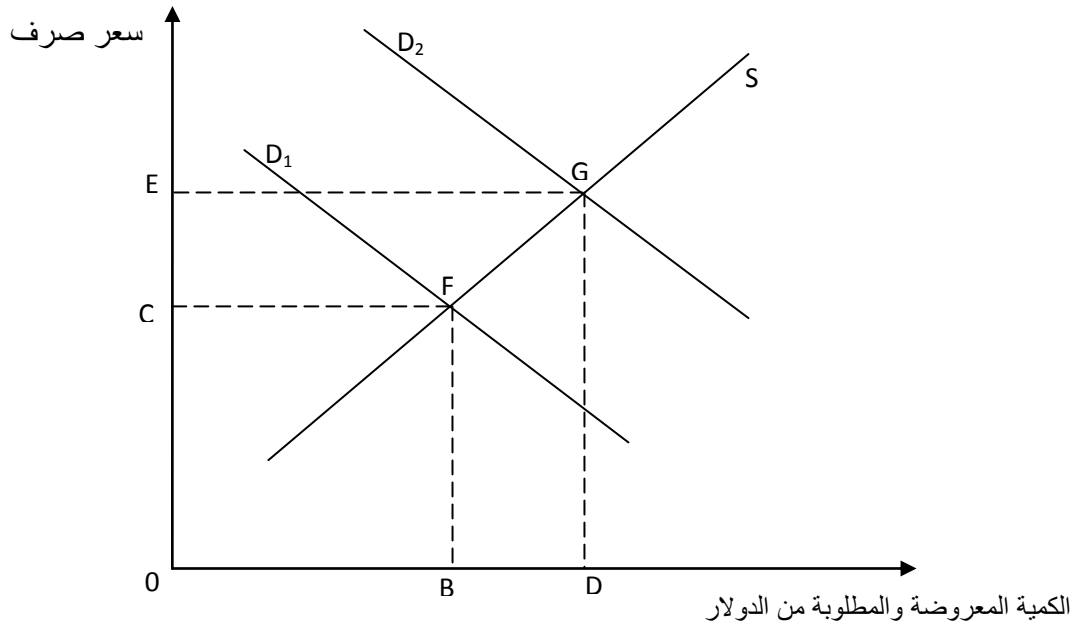
5 - السيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة ويكون ذلك بإتباع الخطوات التالية :

- تحديد الأولويات التي ستتبع في تخصيص إستعمال الصرف الأجنبي كالتفضيل بين دفع قيمة الواردات أو تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج
- تحديد من له الحق في الحصول على الصرف الأجنبي طبقا لنظام الأولويات
- كيفية تخصيص القدر المتاح من الصرف الأجنبي الخاص بالبلدان كتفضيل صرف الدول التي تتعامل معها بكثرة أو لا نشك في إنخفاض قيمة عملتها
- تشجيع السياح بشراء الصرف بأسعار معقولة

⁴⁰ / : سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص ص 203 - 205

18 - 4 - 2 - تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي :

لا يترك الأمر في تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي وإنما تلجأ السلطات النقدية للتدخل الإداري المباشر وتحل اللوائح، التصاريح والقوانين محل قوى السوق والتساوي هنا يكون بين الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكمية المعروضة منه عند سعر الصرف الذي تختاره السلطات النقدية والذي تعقده يخدم الأهداف المسطرة والمرجوة من عملية الرقابة على الصرف⁴¹ ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم 03



الشكل رقم 03

المصدر : د / سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص 207

سعر الصرف الرسمي يزيد عن سعر الصرف التوازني الذي تحدده السلطات النقدية بالمقدار (E-C) والذي يتولد عنه وجود فجوة في الكمية المعروضة والمطلوبة والمقدرة بالمسافة (B-D) والتي تؤدي في النهاية إلى ظهور أسواق سوداء وسعر صرف أعلى من السعر الرسمي لنقص في العرض وزيادة في الطلب ويترتب على هذا سعر صرف أعلى بمثابة تأمين ضد المخاطر التي يتحملها المتعامل في السوق السوداء

⁴¹ : د / سامي حاتم عفيفي - دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سبق ذكره ص ص 205 - 207

19 - صندوق موازنة الصرف :

يهدف هذا الأخير إلى تنظيم سعر الصرف عن طريق التدخل لموازنته ،أي الحفاظ عليه في مستوى معين يعتبر مستوى التوازن ،فصندوق موازنة الصرف هو احتياطي مكون من عملات موضوعة تحت تصرف السلطات السلطة المركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات الغير مناسبة ،وهي تعرف بأنها محاولة لتقييد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ،فالصندوق معدل لمعارضة تقلبات سعر الصرف ،ويمكن تشبيهه عمليات صندوق موازنة الصرف بدور البنك المركزي في عمليات السوق المفتوح بحيث يقوم بشراء العملة عند انخفاض سعر صرفها عن الحدّ المسموح به ويزيد في العرض في حالة العكس وهذه العملية تعرض البنك لجملة من المخاطر تتمثل في ⁴² :

- هذه الصناديق مهددة لأن تفقد مبالغ كبيرة في عمليات الصرف
- عمليات الصندوق قد لا تكون فعالة إذا كانت هناك حركات ضخمة لرؤوس الأموال القصيرة الأجل ،فقد تكون غير كافية لمواجهة هذه التغيرات .

من هذا كله يمكن القول بأن صندوق الموازنة هو عبارة عن صورة من صور تنظيم سعر الصرف

⁴² : مجدي محمود شهاب - الاقتصاد الدولي المعاصر - مرجع سبق ذكره ص 165

خلاصة الفصل :

يولى سعر الصرف بأهمية بالغة في مجال المعاملات الإقتصادية الدولية إذ يعد إنعكاسا للعلاقات المترابطة بين الإقتصاديات الوطنية ورمزا لكل دولة ويظهر درجة قوتها أو نفوذها الإقتصادي والمالي حيث تلعب سياسة سعر الصرف دورا هاما في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الشيء الذي يفرض على السلطات النقدية اختيار نظام سعر الصرف الملائم والأحسن الذي ينسجم مع الوضعية الإقتصادية للبلاد من أجل تحقيق المصالح العامة والبرامج المسطرة

ولقد تزايدت تقلبات سعر الصرف في الوقت الراهن نتيجة سيطرة نظام الصرف المعوم وزيادة النمو في المعاملات التجارية والمالية بين الدول مما أدى إلى ظهور الأزمات الإقتصادية، ونتيجة لتشابك الإقتصادات العالمية مع بعضها البعض أدى إلى توسع الأزمات لتمس كل بلدان العالم، وقد يكون الأمر راجع للتغيرات التي تطرأ على الإقتصادي الكلي والتي تمس العناصر الفعالة في التأثير على سعر الصرف والتي تتمثل في كل من سعر الفائدة، العرض والطلب وصعوبة التنبؤ بسعر الصرف لكثرة المتغيرات الداخلة في ذلك

إن تأثير أسعار الصرف على إقتصادات الدول تدفعنا لتناول مدى تأثير وتأثر هذا الأخير بـ وعلى ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية بكونهما الركيزة الأساسية لإقتصاد أي بلد وهذا ما يتم التطرق إليه في الفصل الرابع .

تمهيد :

لتفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية خاصة الكلية منها ظهرت عدة نماذج إحصائية تدرس مدى تأثير وتأثير هذه المتغيرات فيما بينها ،ومن بين هذه النماذج نذكر الإنحدار البسيط ،الانحدار المتعدد والتكامل المتزامن ...إلخ ،وكل ذلك من أجل تحديد العوامل التي تؤثر في متغير ما وفي غالبية الأحيان تكون هناك عوامل عدة تؤثر على هذا المتغير محل الدراسة الشيء الذي يدفعنا إلى اللجوء إلى الانحدار المتعدد ،والذي يعطينا صورة واضحة على مدى تأثير هذه العوامل على المتغير محل الدراسة وفي دراستنا هذه سنختار البرنامج " SPSS " وذلك لدراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات ،التجارة الخارجية وسعر الصرف

لقد تم إختيار هذا النموذج لتمييزه بسعة دراسته وتحليله للمعطيات من أجل دراسة العلاقة التي تربط بين المتغيرات في المدى الطويل وسيتم عرض هذا البحث من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث

- المبحث الأول يتم فيه توضيح تقنية الإنحدار المتعدد
- المبحث الثاني سوف يتم فيه دراسة وإبراز مدى تأثير وتأثير هذه المتغيرات ببعضها البعض بإستعمال " Excel " دراسة حالة الجزائر
- أما في المبحث الثالث فيتم فيه دراسة حالة لكل من الجزائر ،المغرب وتونس بالإستعانة ببرنامج " SPSS "

المبحث الأول

عموميات حول الارتباط المتعدد :

في الارتباط البسيط يتأثر المتغير المرتبط " Y " بمتغير واحد فقط يدعى المتغير المستقل ،غير أن الكثير من الظواهر تتأثر بجملة من المتغيرات وهو ما يعرف بالارتباط المتعدد وهو ما تبينه العلاقة بين المتغير المفسر " Y " والمتغيرات المفسرة " $X_1, X_2, X_3 \dots X_n$ "

ففي مجال التعليم يتأثر المتعلم بجملة من العوامل من بينها المستوى العام للطلبة ،مستوى كفاءة المدرسين ،الوقت ،الزمن ،المكان ...إلخ وفي مجال الزراعة يتأثر المنتج هو الآخر بجملة من المتغيرات المتمثلة في طبيعة التربة ،المناخ ،الأسمدة ...إلخ وفي تناولنا لهذا البحث نعتقد أن ميزان المدفوعات يتأثر هو الآخر بجملة من المتغيرات والتي تتمثل في الميزان التجاري ،ميزان العمليات الجارية ،حساب رأس المال ،سعر الصرف ،والاستثمار الأجنبي المباشر ...إلخ .ونحاول في هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير وتأثر هذه المتغيرات بـ وعلى ميزان المدفوعات من خلال إيجاد قوة الارتباط التي تربط بين هذه المتغيرات فيما بينها وكذلك مع ميزان المدفوعات ونحاول تفسير وفهم هذا الأثر

المطلب الأول : دراسة الارتباط المتعدد

أولاً - تعريف الارتباط المتعدد :

يختص الارتباط المتعدد في البحث عن العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين أحدهما الظاهرة الناتجة " Y " والأخرى مجموعة الظواهر المسببة ($X_1, X_2, X_3 \dots X_n$)¹

ثانياً - الخطوات الأساسية لدراسة الارتباط المتعدد :

لدراسة الارتباط المتعدد يلزمنا المرور بمجموعة من الخطوات تتمثل في²:

- تحديد العوامل المؤثرة في المتغير المفسر (عددا ونوعا)
- اختيار المتغيرات المستقلة
- حساب معاملات الارتباط الثنائية
- حساب معامل الارتباط المتعدد للعلاقة الارتباطية

¹ : معتوق امحمد ،الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية ،ديوان المطبوعات الجامعية - بنعكنون - الجزائر 2007 ص 141
² : معتوق امحمد ،الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية المرجع السابق ص 142

- اختبار دلالة معامل الارتباط المتعدد
- تحديد نوع معادلة التمثيل بناء على طبيعة العلاقة المدروسة
- حساب ثوابت معادلة التمثيل بطريقة المربعات الصغرى

1 - تحديد العوامل :

العامل المفسر هنا هو ميزان المدفوعات والذي تم الرمز له بالرمز " Y " أما المتغيرات المفسرة فتتمثل في كل من ميزان العمليات الجارية، الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف بحصولها على حصة الأسد في ميزان المدفوعات الجزائري والتي تم الرمز لها على الترتيب : X_1, X_2, X_3

بفرض أن المتغير التابع هو دالة خطية للمتغيرات المستقلة X_1, X_2, X_3 وللخطأ العشوائي (التشويش) " ϵ_i " ونكتب في الأخير نموذج الإنحدار الخطي على الشكل التالي ³ :

$$Y_i = a + b_1 X_{1i} + b_2 X_{2i} + b_3 X_{3i} + \epsilon_i \quad \leftarrow (1)$$

حيث : Y_i : القيمة الفعلية للمتغير التابع (المتغير المفسر)

X_{1i}, X_{2i}, X_{3i} : القيم الفعلية للمتغيرات المستقلة (المتغيرات المفسر)

a, b_1, b_2, b_3 هي على الترتيب الميول الحدية الخاصة بالمتغيرات المفسرة (معاملات الإنحدار)

" ϵ_i " هو التشويش (حد الخطأ) و n : عدد المشاهدات $1 \leq i \leq n$

2 - إختيار المتغيرات المستقلة والهامة :

يتميز الارتباط المتعدد بكثرة متغيراته والتي إذا دخلت في معادلة التمثيل زادت تعقيدا لذلك يحاول الباحثون الاقتصاديون التركيز على الهامة منها فقط في حين يتم حذف باقي المتغيرات ولذلك يتم حساب معاملات الارتباط الزوجية بين المتغيرات المستقلة فيما بينها وذلك بعد وضعها على شكل مصفوفة ويرمز للصف بـ i والعمود بـ j و بـ k لعدد المتغيرات المستقلة (المفسرة) ويتم حساب معاملات الارتباط الثنائية على النحو التالي كما هو في المعادلة رقم (2) :

$$r_{kj} = \frac{\sum (X_{ki} * X_{ji})}{\sqrt{\sum X_{ki}^2 * \sum X_{ji}^2}} \quad \leftarrow (2)$$

r_{kj}, r_i هو معامل الارتباط الثنائي بين المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة)

³ : تومي صالح ،مدخل لنظرية القياس الإقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون - الجزائر - 1999 ص ص 85 - 86

المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة) التي تقع في السطر " i " حيث ($1 \leq i \leq n$) : X_{ki}
و ($1 \leq k \leq m$)

المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة) التي تقع في العمود " j " ($1 \leq j \leq m$) : X_j

تشكل هنا المصفوفة التي تبين العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة)

نفسها وتكون على الشكل التالي

المتغيرات	X_1	X_2	X_3	...	X_m	
X_1	1	r_{12}	r_{13}	...	r_{1m}	($n = m$) وهي عدد المتغيرات المستقلة
X_2	r_{21}	1	r_{23}	...	r_{2m}	
	\vdots	\vdots	\vdots	...	\vdots	
X_n	r_{n1}	r_{n2}	r_{n3}	...	r_{nm}	

وتعرف هذه المصفوفة بمصفوفة الارتباط

يتم هنا إيجاد مقدار الارتباط بين المتغيرات المفسرة فيما بينها

3 - حساب معامل الارتباط الثنائي :

معامل الارتباط الثنائي هو الذي يعطينا قيمة القوة الارتباطية الموجودة بين المتغيرات المفسرة ولإيجاد معاملات الارتباط الزوجية بين المتغيرات المستقلة ($X_1, X_2, X_3 \dots X_m$) نعتمد على العلاقة التالية :

$$r_{yx_k} = \frac{\sum (y_i * X_{ki})}{\sqrt{\sum y_i^2 * \sum X_{ki}^2}} \quad (3)$$

معامل الارتباط الثنائي بين المتغير التابع y والمتغيرات المستقلة X_k

4 - حساب معامل الارتباط المتعدد :

يعطي هذا المعامل العلاقة التي تربط بين المتغير المفسر والمتغيرات المفسرة ويكون ذلك بتشكيل مصفوفتين هما ⁴

⁴ : معتوق امحمد ، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية المرجع السابق ص ص 145 - 146

المصفوفة " A " : تمثل مصفوفة الارتباط التي تم تشكيلها بعد إضافة سطر وعمود للمصفوفة التي تم تشكيلها سابقاً هذان الصف والعمود يمثلان معامل الارتباط بين " Y " و " X_k " الذي يتم وضعه في الصف والعمود الأخيرين مثل ما هو مبين في المصفوفة أسفله .

المصفوفة " B " : هي مصفوفة الارتباط التي تم تشكيلها سابقاً

ويمكن حساب معامل الارتباط بالعلاقة التالية :

$$r^2 = \frac{\det \begin{vmatrix} 1 & r_{12} & r_{13} & \dots & r_{1m} & r_{1h} \\ r_{21} & 1 & r_{23} & \dots & r_{2m} & r_{2h} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots & r_{3h} \\ r_{n1} & r_{n2} & r_{n3} & \dots & r_{nm} & r_{nh} \\ r_{1h} & r_{2h} & r_{3h} & \dots & r_{nh} & 0 \end{vmatrix}}{\det \begin{vmatrix} 1 & r_{23} & r_{24} & \dots & r_{2m} \\ r_{32} & 1 & r_{34} & \dots & r_{3m} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ r_{n2} & r_{n3} & r_{n4} & \dots & r_{nm} \end{vmatrix}}$$

ويتم حساب معامل الارتباط المتعدد بأخذ الجذر التربيعي لـ " r² " حيث نجد دائماً

$$(4) \quad \longleftarrow \quad -1 \leq r \leq 1$$

4 - إختبار دلالة معامل الارتباط المتعدد :

إن هذا الاختبار يخضع إلى حساب الكمية التالية وفق العلاقة التالية⁵

$$(5) \quad \longleftarrow \quad t_r = \frac{r\sqrt{n-m}}{1-r^2}$$

حيث أن " n " هو حجم العينة، و " m " هو عدد الثوابت الداخلة في معادلة التمثيل

معامل الارتباط المتعدد .

إذا كان $t_r > 2$ فإن لمعامل الارتباط المتعدد معنوية

⁵ : معتوق امحمد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية مرجع سبق ذكره ص 147

5 - إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Durbin - Watson) :

للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء يكون الاعتماد في ذلك على إختبار D-W وهو عبارة عن إختبار تقريبي للكشف عن وجود من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء يرتبط أساسا بعدد المتغيرات المستقلة وليس بقيمتها وتكتب العلاقة الإحصائية على الشكل التالي⁶ :

$$d = \frac{\sum(\varepsilon_i - \varepsilon_{i-1})^2}{\sum(\varepsilon_i)^2} \quad \leftarrow (6)$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط بين الأخطاء يجب أن تكون القيمة المحسوبة لداربين واتسن أصغر من 2 (D-W < 2)

ثالثاً - المرونات :

إن معادلة التمثيل هي عبارة عن نموذج رياضي يمكن من حل الكثير من المشاكل الاقتصادية ويمكن من حساب⁷ :

- المرونة الحدية :

تتمثل في السرعة المطلقة لتزايد الدالة " γ " الناتج عن تزايد " X " وهي تتمثل في التغير في قيمة العامل المفسر الناتج عن التغير في العامل المفسر وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$e_m = \frac{\delta\gamma}{\delta X_k} \quad \leftarrow (7)$$

- المرونة النسبية

تتمثل في مرونة الدالة " γ " بالنسبة للمتغير " X " فهي عبارة عن المرونة الجزئية لـ " γ " بالنسبة لـ " X " فهي بذلك تمثل السرعة النسبية لتزايد الدالة " γ " بالنسبة لـ " X " وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$E_k = \frac{\delta\gamma}{\delta X_k} * \frac{X_k}{\gamma} \quad \leftarrow (8)$$

- المرونة الكلية :

هي مجموع المرونات النسبية وتعطى بالعلاقة التالية :

$$E = \sum_{k=1}^m E_k \quad \leftarrow (9)$$

حيث أن " m " هي عدد المتغيرات الداخلة في عملية التمثيل

⁶ : جلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة - الجزائر - 2007 ص ص 103 - 104
⁷ : معتوق امحمد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية مرجع سبق ذكره ص 155

المبحث الثاني :

2 - أثر وتأثير ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية ،الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2009

يتم هنا دراسة مدى تأثير وتأثير ميزان المدفوعات الجزائري بـ وعلى الحساب الجاري ،سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009 وتكون الإستعانة هنا بـ " Excel " في تحليل المعطيات . (كل المعطيات متوفرة في الملحق)

المطلب الأول : تحديد المتغيرات المؤثرة والعلاقة الارتباطية

أولاً - تحديد العوامل المؤثرة في المتغير " Y "

يبين الجدول التالي تغيرات كل من ميزان المدفوعات ،الميزان التجاري ،الحساب الجاري الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009 (كل القيم محسوبة بالمليار دولار إلا سعر الصرف فبالدينار للدولار الواحد)

BP : ميزان المدفوعات وهو المتغير التابع

B ,COUR : الحساب الجاري وهو المتغير المستقل الأول

IED : الإستثمار الأجنبي المباشر وهو المتغير المستقل الثاني

TCR : سعر الصرف الحقيقي وهو المتغير المستقل الثالث

السنوات	ميزان المدفوعات BP (الوحدة مليار دولار)	الحساب الجاري B-COUR (الوحدة مليار دولار)	الإستثمار الأجنبي المباشر IED (الوحدة مليار دولار)	سعر الصرف الحقيقي TCR (الوحدة دينار / دولار)
1990	-1.71	-0.14	-0.04	9.00
1991	0.26	2.15	-0.08	18.50
1992	0.23	1.3	0.03	21.80
1993	-0.01	0.8	0.00	23.40
1994	-4.38	-1.84	0.00	35.10
1995	-6.32	-2.24	0.00	47.60
1996	-2.09	1.25	0.27	54.70
1997	1.16	3.45	0.26	57.70
1998	-1.74	-0.91	0.50	58.80
1999	-2.38	0.02	0.46	66.60
2000	7.57	8.93	0.42	75.30
2001	6.19	7.06	1.18	77.30
2002	3.66	4.37	0.97	79.70
2003	7.47	8.84	0.62	77.40
2004	9.25	11.12	0.62	72.61
2005	16.94	21.18	1.06	73.38
2006	17.73	28.95	1.76	71.16
2007	29.55	30.64	1.37	66.83
2008	36.99	34.45	2.28	71.18
2009	3.86	0.41	2.54	72.65
TOTAL	122.23	159.79	14.22	1130.71
المتوسط	6.11	7.99	0.71	56.54
Ecartype(δ)	11.32679	11.50741	0.778905	22.65603

المصدر : <http://www.bank-of-algeria.dz> : Site internet

من الجدول نلاحظ أن هناك عدم التجانس في وحدة القياس لذا من الأحسن أن نطرح المتوسطات ثم نقسم على التباين لكي لا نؤثر على الشكل العام للنموذج و لتخلص من مشكل الوحدة ونقرب القيم من بعضها⁸

حيث نضع :

⁸ : Philip casin, Analyse des données , ID analyse de donnée – paris p 33

$$Y = (\overline{BP} - \overline{BP}) / \delta_{BP}$$

حيث \overline{BP} هو المتوسط الحسابي الخاص بميزان المدفوعات (المتغير التابع) و δ_{BP} هو تباينه

$$X1 = (\overline{B-COUR} - \overline{B-COUR}) / \delta_{B-COUR}$$

حيث $\overline{B-COUR}$ هو المتوسط الحسابي الخاص بالحساب الجاري (المتغير المستقل) و δ_{B-COUR} تباينه

$$X2 = (\overline{IED} - \overline{IED}) / \delta_{IED}$$

حيث \overline{IED} هو المتوسط الحسابي الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل) و δ_{IED} هو تباينه

$$X3 = (\overline{TCR} - \overline{TCR}) / \delta_{TCR}$$

حيث \overline{TCR} هو المتوسط الحسابي الخاص بسعر الصرف (المتغير المستقل الثالث) و δ_{TCR} هو تباينه

Y	X1	X2	X3
-0.6904	-0.7065	-0.9629	-2.0983
-0.5165	-0.5075	-1.0143	-1.6790
-0.5191	-0.5814	-0.8730	-1.5334
-0.5403	-0.6248	-0.9115	-1.4627
-0.9261	-0.8542	-0.9115	-0.9463
-1.0974	-0.8890	-0.9115	-0.3946
-0.7240	-0.5857	-0.5649	-0.0812
-0.4370	-0.3945	-0.5777	0.0512
-0.6931	-0.7734	-0.2696	0.0998
-0.7496	-0.6926	-0.3210	0.4440
0.1289	0.0817	-0.3723	0.8280
0.0071	-0.0808	0.6034	0.9163
-0.2163	-0.3146	0.3338	1.0222
0.1201	0.0739	-0.1155	0.9207
0.2772	0.2720	-0.1155	0.7093
0.9561	1.1462	0.4494	0.7433
1.0259	1.8214	1.3481	0.6453
2.0694	1.9683	0.8473	0.4542
2.7263	2.2994	2.0157	0.6462
-0.1986	-0.6587	2.3495	0.7111
TOTAL	0.0026	-0.0009	-0.0040

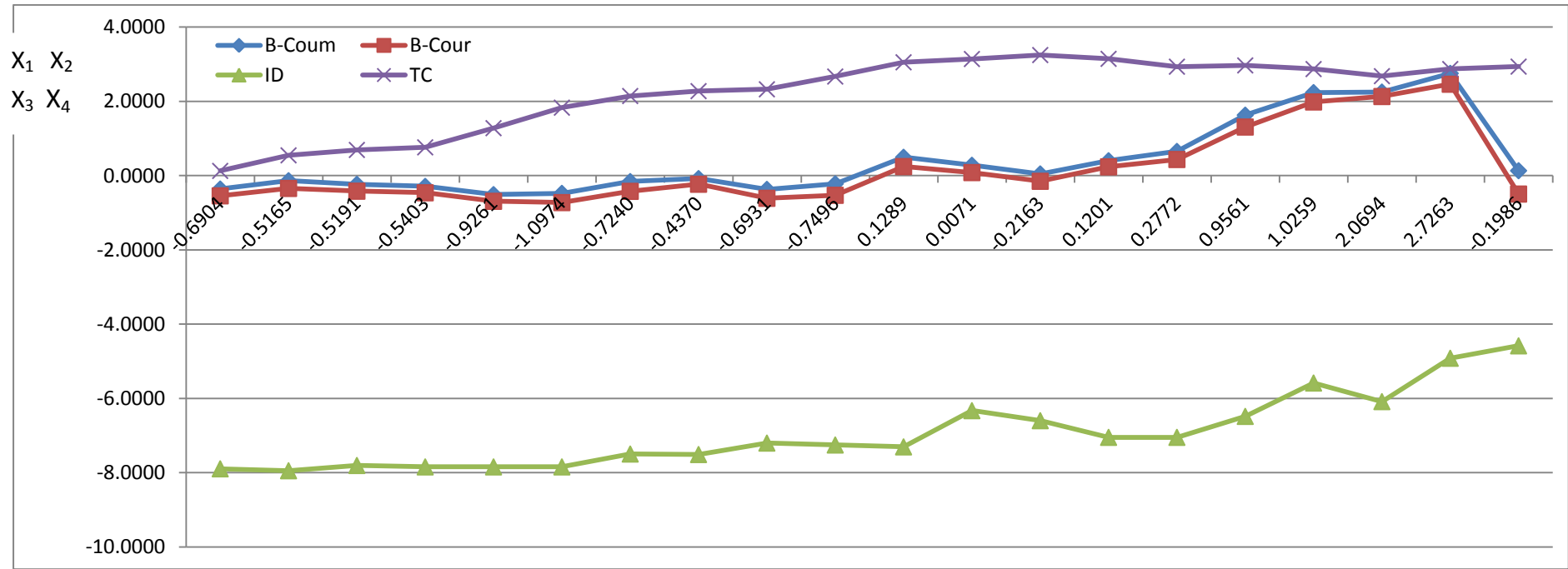
المصدر : من إعداد الطالب

من الجدول الجديد نكون قد تخلصنا من مشكل الوحدات وتحصلنا على قيم معقولة ومتقاربة وقابلة للمقارنة

ثانياً - إيجاد نوع العلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمتغير المفسر

يمكن تمثيل هذه القيم لإستنتاج طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات لدراستها بطريقة المربعات الصغرى⁹ ويكون التمثيل البياني كالتالي :

عرض بياني لتغيرات كل من ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009 (حالة الجزائر)



المصدر : من إعداد الطالب

⁹ : جلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي- مرجع سبق ذكره ص 92

يتضح من التمثيل البياني أن العلاقة الغالبة والرابطة بين المتغيرات هي علاقة خطية شكلها العام على النحو التالي :

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3$$

وهذا ما يمكننا من الدراسة بإستعمال طريقة المربعات الصغرى وذلك لإيجاد العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات حيث يتم الإختبار بدراسة تطبيقية بإستعمال الارتباط المتعدد ،حيث يكون في البداية العمل بواسطة الـ " Excel " وبعدها يتم التأكد من صحة النتائج بإستعمال برنامج " SPSS "

ثالثاً - حساب معاملات الارتباط الزوجية بين المتغيرات المفسرة (X₁ a X₃) :

وتتم بإيجاد مصفوفة التباينات المشتركة بين المتغيرات المفسرة

LA MATRICE DES VARIANCES COVARIANCES DE X1 a X3

وهي المصفوفة التي تبين العلاقة التي تربط بين العناصر المكونة للتشكيلة

وتحسب بتطبيق المعادلة رقم 2 :

مصفوفة التباين والتباين المشترك

	X1	X2	X3
X1	1.00	0,65	0,46
X2	0,65	1.00	0,65
X3	0,46	0,65	1.00

$$r_{kj} = \frac{\sum(X_{ki} * X_j)}{\sqrt{\sum X_{ki}^2 * \sum X_j^2}}$$

من خلال هذه المصفوفة يتضح لنا أن معامل الارتباط بين الحساب الجاري والإستثمار الأجنبي كبير نوعاً ما وهو ما يفسر أن هناك علاقة إرتباطية بين هذين الأخيرين والتي تبلغ 65 % أما العلاقة الإرتباطية بين سعر الصرف والحساب الجاري فهي ضعيفة حيث نجد القوة الإرتباطية بينهما لا تتجاوز 46 % وهو ما يدل على ضعف القوة الإرتباطية بينهما أما فيما يخص القوة الإرتباطية بين الإستثمار الأجنبي وسعر الصرف فهي كبيرة نوعاً ما مما تدل على تأثير وتأثر سعر الصرف بالإستثمار الأجنبي بسعر الصرف

رابعاً - حساب معامل الارتباط بين المعاملات المفسرة والظاهرة المفسر (بين X_i & Y) :

(COEFFICIENT DE CORRELATION DE « Y » AVEC « X »)

وذلك بإيجاد معامل الارتباط والذي يفسر قوة العلاقة التي تربط بين المعاملات المفسرة والمفسرة ويتم الحصول عليها بالإعتماد على المعادلة رقم 3 وتكون كالتالي :

r_{YX1}	0.97
r_{YX2}	0.71
r_{YX3}	0.47

$$r_{yX_k} = \frac{\sum(y_i * X_{ki})}{\sqrt{\sum y_i^2 * \sum X_{ki}^2}}$$

خامساً - تحليل الارتباط

- العلاقة بين ميزان المدفوعات والحساب الجاري

نلاحظ أن هناك ترابط قوي بين كل من الحساب الجاري وميزان المدفوعات وهو الشيء الذي تثبته القوة الارتباطية بينهما والتي تفوق 95 % وهذا ما يفسر أن الحساب الجاري له أثر كبير على ميزان المدفوعات وبما أن الميزان التجاري هو جزء من الحساب الجاري وهو الذي يعتمد عليه في الحساب الجاري في الجزائر والذي هو عبارة عن صافي الصادرات مخصوم منه صافي الواردات (أي هو عبارة عن صادرات - واردات) فهو عبارة عن صافي المعاملات التجارية مع الخارج والذي يتمثل في التجارة الخارجية وبهذا يمكن الحكم على مدى تأثير وتأثر التجارة الخارجية بـ وعلى ميزان المدفوعات في الجزائر

- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

نلاحظ أن قوة الارتباط بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر هي 71 % الشيء الذي يفسر ضعف تأثير وتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بـ وعلى ميزان المدفوعات أي أن هناك تأثير ولكن ليس بصفة كبيرة

إن الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي يستهدف قطاع المحروقات وقطاع الخدمات وهذا ما أبقى على صادرات الجزائر تتركز على منتج واحد يتحدد سعره في الأسواق العالمية ولم تنوع من صادراتها الشيء الذي أدى إلى عدم زيادة الطلب على الدينار من طرف الدول الأخرى بالرغم من التخفيضات المتتالية للدينار خلال السنوات 1991 - 1994 والتي يفسرها الإقتصاديون على أنها مجرد تقريب سعر صرف الدينار من قيمته الحقيقية وهو الشيء الذي يعبر عنه إنعدام رد فعل المستثمرين

الأجانب إتجاه عملية التخفيض التي لا يراها سوى عودة بالدينار إلى المعقول، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة في الفترة الأخيرة ما هي إلا نتيجة لسياسة التشجيع على الاستثمار والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب وإهتمام السلطات الجزائرية بتوفير المناخ الملائم والجهود الدبلوماسية في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بتحويل جزء من الدين الخارجي إلى استثمار مباشر .

- العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

نلاحظ أن قوة الارتباط بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف ضعيفة والتي لا تتجاوز نسبة 47 % الشيء الذي يفسر ضعف تأثير وتأثر سعر الصرف بـ وعلى ميزان المدفوعات أي أن هناك تأثير ولكن ليس بصفة كبيرة (تأثير ضعيف) وهذا قد يكون راجع لعدة اعتبارات منها :

- أن الخفض في سعر الصرف ما هو إلا محاولة الرجوع بسعر الصرف للدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية

- عدم وجود منتجات قابلة للتصدير وتخضع للمواصفات العالمية بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى المتمثلة في عدم إستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وإقتصار الإستثمارات على قطاع المحروقات فقط

المطلب الثاني : إيجاد معادلة التمثيل

أولاً - إيجاد معامل الارتباط المتعدد :

لإيجاد معامل الارتباط المتعدد يمكننا تشكيل المصفوفتين المشكلتين بعد إضافة عنصر آخر للمصفوفة ليتم في الأخير الحصول على المصفوفتين التاليتين ثم حساب المحدد لكل مصفوفة ليتم في الأخير إستخراج معامل الارتباط المتعدد

$$A = \begin{vmatrix} 1 & 0.65 & 0.46 & 0.97 \\ 0.65 & 1 & 0.65 & 0.71 \\ 0.46 & 0.65 & 1 & 0.47 \\ 0.97 & 0.71 & 0.47 & 0 \end{vmatrix}$$

$$B = \begin{bmatrix} 1 & 0.65 & 0.46 \\ 0.65 & 1 & 0.65 \\ 0.46 & 0.65 & 1 \end{bmatrix}$$

حساب المحددات

$$\det B = 0.3321$$

$$\det A = - 0.3158$$

$$r^2 = - \frac{\det A}{\det B} = - \frac{- 0.3158}{0.3321} \Rightarrow r^2 = 0.9511$$
$$r = 0.9752$$

طريقة 2 - لدراسة القوة التفسيرية والقوة الارتباطية للنموذج

- دراسة القوة التفسيرية

$$r^2 = 1 - (\sum \varepsilon^2) / (\sum (Y - \bar{Y})^2)$$

$$r^2 = 1 - (0.9298/10.0003) = 0,9510$$

نلاحظ أن 95.10% من تباين أو تشتت المتغير التابع مفسر من طرف المتغيرات المدروسة المستقلة

ثانياً - إختبار دلالة معامل الارتباط المتعدد :

$$t_r = \frac{r * \sqrt{m - K}}{1 - r^2}$$

يكون الاختبار بحساب الكمية التالية

$$t_r = \frac{0.9752 * \sqrt{5 - 4}}{1 - 0.9511}$$

$$t_r = 19.90$$

لدينا $t_r < 2$ وهذا يدل على أن لمعامل التحديد المتعدد دلالة

تزداد وتنقص قيمة معامل التحديد بزيادة المتغيرات المفسرة الداخلة في معادلة الانحدار ولتلاشي هذا القصور يتعين علينا أن نصحح قيمة معامل التحديد بحيث لا يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق أخذ عدد درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد، حيث أن عدد درجات الحرية تنقص بزيادة عدد المتغيرات التفسيرية وثبات حجم العينة، وتصبح صيغة معامل التحديد المعدل Adjusted \bar{R}^2 على النحو التالي¹⁰ :

$$= 1 - (1 - R^2) (n - 1) / (n - k)$$

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{19}{16} * (1 - 0.951) \Rightarrow$$

$$\bar{R}^2 = 0.9418$$

¹⁰ : عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية للنشر ،الطبع ،والتوزيع ،الإسكندرية - 2000 ص 232

ثالثاً - إيجاد معادلة التمثيل :

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 \quad \text{المعادلة من الشكل}$$

لإيجاد المعادلة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ويكون هنا الاعتماد على برنامج " Excel " وذلك بإتباع الخطوات التالية :

- إيجاد المصفوفة " SSCP "
- تشكيل الصيغة الاجمالية للبرنامج
- إيجاد المصفوفة العكسية $SSCP^{-1}$
- إستخراج المتغيرات (a, b_1, b_2, b_3)

لحساب المتغيرات يتم تشكيل المصفوفة " SSCP " وهي من الشكل :

$$SSCP = \begin{vmatrix} n & \sum X_1 & \sum X_2 & \sum X_3 \\ \sum X_1 & \sum X_1^2 & \sum (X_1 * X_2) & \sum (X_1 * X_3) \\ \sum X_2 & \sum (X_1 * X_2) & \sum X_2^2 & \sum (X_2 * X_3) \\ \sum X_3 & \sum (X_1 * X_3) & \sum (X_2 * X_3) & \sum X_3^2 \end{vmatrix}$$

$$SSCP = \begin{vmatrix} 20 & -0,0009 & 0,0257 & -0,004 \\ -0,0009 & 19 & 12,3521 & 8,8136 \\ 0,0257 & 12,3521 & 19,0003 & 12,424 \\ -0,004 & 8,8136 & 12,424 & 19,0001 \end{vmatrix} \quad \text{ومنه نجد}$$

لإيجاد الثوابت نستعين بالمصفوفة التالية :

$$\underbrace{\begin{vmatrix} 20 & -0,0009 & 0,0257 & -0,004 \\ -0,0009 & 19 & 12,3521 & 8,8136 \\ 0,0257 & 12,3521 & 19,0003 & 12,424 \\ -0,004 & 8,8136 & 12,424 & 19,0001 \end{vmatrix}}_A \underbrace{\begin{vmatrix} a \\ b_1 \\ b_2 \\ b_3 \end{vmatrix}}_B = \underbrace{\begin{vmatrix} 0.0026 \\ 18.4078 \\ 13.4823 \\ 8.9844 \end{vmatrix}}_G = \begin{vmatrix} \sum Y \\ \sum YX_1 \\ \sum YX_2 \\ \sum YX_3 \end{vmatrix}$$

لدينا جداء مصفوفتين وبضرب الطرفين في " A^{-1} " نحصل على

$$A^{-1} * A * B = A^{-1} * G$$

ومنه نحصل على : $B = A^{-1} * G$ ← 10

حساب المصفوفة العكسية : يكون من خلال الاستعانة بالـ " Excel " وتكون على الشكل التالي

$$A^{-1} = \begin{vmatrix} 0,05 & 0,0001 & -0,0002 & 0,0001 \\ 0,0001 & 0,0916 & -0,0555 & -0,0062 \\ -0,0002 & -0,0555 & 0,1256 & -0,0564 \\ 0,0001 & -0,0062 & -0,0564 & 0,0924 \end{vmatrix}$$

ومنه يمكننا إستخراج قيمة الثوابت لكتابة المعادلة النهائية للنموذج والإستعانة بالمعادلة رقم 10 نجد :

$$\begin{vmatrix} a \\ b_1 \\ b_2 \\ b_3 \end{vmatrix} = \begin{vmatrix} 0,05 & 0,0001 & -0,0002 & 0,0001 \\ 0,0001 & 0,0916 & -0,0555 & -0,0062 \\ -0,0002 & -0,0555 & 0,1256 & -0,0564 \\ 0,0001 & -0,0062 & -0,0564 & 0,0924 \end{vmatrix} X \begin{vmatrix} 0,0026 \\ 18,4078 \\ 13,4823 \\ 8,9844 \end{vmatrix}$$

لنحصل في الأخير على

$$a = -0.00006 \quad b_1 = 0.881 \quad b_2 = 0.1651 \quad b_3 = -0.0443$$

وتصبح المعادلة في الأخير على الشكل التالي

$$Y = -0.00006 + 0.881 X_1 + 0.1651 X_2 - 0.0443 X_3$$

المطلب الثالث : تحليل النتائج

أولاً - تحليل المعادلة:

1 - بالنسبة لميزان الحساب الجاري

من المعادلة يتضح أن هناك علاقة طردية بين كل من ميزان المدفوعات وميزان الحساب الجاري وهو ما توضحه الإشارة الموجبة للميل، أما كون الميل قريب من الواحد فهذا يدل على القوة الكبيرة التي يتأثر ويؤثر بها ميزان المدفوعات على الحساب الجاري، حيث من المعادلة نجد أن تغير الحساب الجاري بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير كبير في ميزان المدفوعات بحيث يتأثر بنسبة كبير (تغير ميزان الحساب الجاري بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير ميزان المدفوعات بـ 0,881 وحدة) وهو شيء ينطبق مع واقع ميزان المدفوعات الجزائري

2 - بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر

توضح المعادلة وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والإستثمار الأجنبي المباشر وهو ما توضحه الإشارة الموجبة للميل، لكن كون الميل صغير (0.1651) إنما يدل على ضعف تأثير وتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ميزان المدفوعات الجزائري

3 - بالنسبة لسعر الصرف :

تبين المعادلة أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف وهو ما تثبته الإشارة السالبة (كون الميل سالب فهو يدل على وجود علاقة عكسية بين هاذين الأخيرين) أما كون الميل صغير جدا فهذا إنما يدل على ضعف العلاقة التي تربط بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف أي أن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر ويؤثر في سعر الصرف بنسبة صغيرة جداً .

ثانياً - دراسة صلاحية النموذج :

دراسة صلاحية النموذج تتطلب تكوين الجدول الموضح أسفله وذلك بعد إيجاد القيمة المتوقعة لـ " \hat{Y} " وقيمة التشويش والذي يكون على الشكل التالي :

Y	\hat{Y}	ε	ε^2	$\varepsilon_i - \varepsilon_{i-1}$	$(\varepsilon_i - \varepsilon_{i-1})^2$
-0.6904	-0.6892	-0.0012	0.00		
-0.5165	-0.5407	0.0243	0.0006	0.0255	0.000648
-0.5191	-0.5890	0.0699	0.0049	0.0456	0.002083
-0.5403	-0.6368	0.0965	0.0093	0.0266	0.000709
-0.9261	-0.8621	-0.0641	0.0041	-0.1606	0.025789
-1.0974	-0.9172	-0.1802	0.0325	-0.1162	0.013497
-0.7240	-0.6063	-0.1176	0.0138	0.0626	0.00392
-0.4370	-0.4457	0.0087	0.0001	0.1263	0.015951
-0.6931	-0.7311	0.0381	0.0015	0.0294	0.000866
-0.7496	-0.6836	-0.0660	0.0044	-0.1041	0.010827
0.1289	-0.0262	0.1551	0.0240	0.2210	0.048853
0.0071	-0.0123	0.0194	0.0004	-0.1357	0.018412
-0.2163	-0.2677	0.0514	0.0026	0.0320	0.001025
0.1201	0.0052	0.1148	0.0132	0.0635	0.004027
0.2772	0.1893	0.0879	0.0077	-0.0270	0.000727
0.9561	1.0522	-0.0960	0.0092	-0.1839	0.033817
1.0259	1.8004	-0.7745	0.5999	-0.6785	0.460379
2.0694	1.8558	0.2137	0.0457	0.9882	0.976578
2.7263	2.3322	0.3941	0.1553	0.1804	0.032562
-0.1986	-0.2246	0.0260	0.0007	-0.3681	0.135529
TOTAL	0.0026486	0.0002	0.9299	0.0272	1.7862

المصدر : من إعداد الطالب

$$Y_i = \hat{Y}_i + \varepsilon_i \quad \text{لدينا :}$$

حيث :

\hat{Y}_i : القيمة المتوقعة لميزان المدفوعات

ε_i : قيمة التشويش للسنة i

ϵ_{i-1} : قيمة التشويش للسنة السابقة (التشويش الخاص بالسنة $i-1$)

الدراسة الجزئية لصلاحية النموذج تكون بإستعمال إختبار ستودنت " t-Student "

1 - تحديد القيمة المحسوبة لإختبار ستودنت لكل من معاملي الانحراف

$$tb1 = \frac{b1}{SDb1} \quad tb2 = \frac{b2}{SDb2} \quad tb3 = \frac{b3}{SDb3}$$

SD : هو الإنحراف المعياري للمعاملات المقدره ويعطى بالعلاقة التالية :

$$SD = \frac{\sqrt{\sum \epsilon^2 / (n - k)}}{\sqrt{\sum (x - \bar{x})^2 /}}$$

$$t_a = -0,001$$

$$tb_1 = 12,10$$

$$tb_2 = 1,97$$

$$tb_3 = -0,63$$

القيمة المجدولة لتوزيع ستودنت $t_{Tableau} = 2.96$

- ومنه a ، b2 و b3 ليس لهم معنوية في تفسير التغير الحاصل في ميزان المدفوعات

الجزائري ذلك أن : $t_{Tableau} > t_{المحسوبة}$

- أما فيما يخص b1 فإن لها معنوية في تفسير التغير الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائري

ذلك أن : $t_{Tableau} < t_{المحسوبة}$

المبحث الثالث :

- الدراسة بالإستعانة ببرنامج " SPSS "

المطلب الأول : دراسة حالة الجزائر

أولاً - الجداول والحسابات :

يمكن التأكد من صحة النتائج المتحصل عليها بإستعمال برنامج من نوع " SPSS " ولتوضيح عمل هذا البرنامج نكتفي بتقديم ورقة مفصلة عن الجداول والحسابات عند درجة ثقة 95 % ($\alpha = 0.05$) مع العلم أن \hat{Y}_i يعبر عن صافي ميزان المدفوعات المقدر خلال فترات زمنية مختلفة

REGRESSION

```
/MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN
/DEPENDENT Y/METHOD=ENTER X1 X2 X3
```

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3, X1, X2 ^a		.Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.975 ^a	.951	.942	.2410598	1.930

a. Predictors: (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable: Y

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.070	3	6.023	103.656	.000 ^a
	Residual	.930	16	.058		
	Total	19.000	19			

a. Predictors: (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable: Y

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-6.185E-5	.054		-.001-	.999
	X1	.881	.073	.881	12.077	.000
	X2	.168	.085	.168	1.965	.067
	X3	-.046-	.073	-.046-	-.626-	.540

a. Dependent Variable: Y

Correlations

		Y	X1	X2	X3
Y	Pearson Correlation	1	.969**	.711**	.473*
	Sig. (1-tailed)		.000	.000	.018
	N	20	20	20	20
X1	Pearson Correlation	.969**	1	.650**	.464*
	Sig. (1-tailed)	.000		.001	.020
	N	20	20	20	20
X2	Pearson Correlation	.711**	.650**	1	.654**
	Sig. (1-tailed)	.000	.001		.001
	N	20	20	20	20
X3	Pearson Correlation	.473*	.464*	.654**	1
	Sig. (1-tailed)	.018	.020	.001	
	N	20	20	20	20

** . Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

ثانياً - إختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار :

هناك عدة مؤشرات يتم الإعتماد عليها لمعرفة المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار وتتمثل في :

R : هو معامل الارتباط البسيط وهو يقيس قوة الارتباط بين المتغيرات

R² : وهو معامل التحديد ويقوم بقياس القوة التفسيرية للنموذج المقدر في حالة الانحدار الخطي البسيط

R² : يستخدم لتفسير القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لأنه يأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة ولذلك فهو يسمى بمعامل التحديد المعدل أو المصحح وهو في الأصل مشتق من R²

ثالثاً - تحليل النتائج التي تم الحصول عليها :

الجدول الأول :

يعبر عن طريقة الانحدار المستعملة وهي طريقة " Enter " والتي تبين أن البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد .

الجدول الثاني :

يوضح الجدول الثاني قيم كل من معاملات الارتباط الثلاثة وهي

- 1 - معامل الارتباط البسيط $R = 0.975$

- 2 - معامل التحديد $R^2 = 0.951$

- 3 - معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.942$

وهذا ما يفسر بأن المتغيرات المفسرة المتمثلة في ميزان الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف لها علاقة إرتباطية مع ميزان المدفوعات الجزائري تفوق 97 % كما أن هذه المتغيرات الثلاثة إستطاعت أن تفسر ما قيمته 94,2 % من التغير لحاصل في ميزان المدفوعات والباقي هو أقل 06 % يعود إلى عوامل خارجية أخرى

وإحصائية داربين واتسن " Derbin -W " أقل من 02 ($D-W < 02$) مما تدل على عدم ارتباط الأخطاء ببعضها وهو الشيء الذي ينفي وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات

الجدول الثالث :

يمثل الجدول الثالث جدول تحليل التباين والذي من خلاله يمكن التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية " F " وكما نشاهد في جدول تحليل التباين " ANOVA " معنوية الإختبار عالية ، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية كون احتمال وجود الخطأ صغير جداً (Sig = 0.000)

الجدول الرابع :

يعبر هذا الجدول عن معنوية معاملات الانحدار (معنوية الميول الحدية) حيث يعطي كل من قيمة توزيع ستودنت المحسوبة وقيمة احتمال الخطأ التي توافقتا حيث عندما تكون هذه الأخيرة أصغر أو تساوي 0,001 فهذا يعني أن لهذا المعامل معنوية في تفسير الظاهرة أو التغيير الحاصل على الظاهرة المفسرة

رابعاً - التحليل الاقتصادي للجدول :

يتضح من الجدول اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفط بالدرجة الأولى وبنسبة 96,85 % من المجموع الكلي للصادرات خلال الفترة محل الدراسة (من 1990 إلى 2009)، في حين لم تتجاوز الصادرات خارج المحروقات نسبة 5,20 % مما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وإعتماده على عوائد البترول (إقتصاد ريعي) ، إضافة إلى ذلك لم تتعدى نسبة التغيير في الصادرات خارج المحروقات نسبة 35 % بينما سعر الصرف إنخفض إلى أكثر من 707 % وهذا ما يدل على التقييم الخاطئ والمبالغ فيه للدينار الجزائري (الإحصائيات متوفرة في الملحق)

أما فيما يخص التخلص من الديون فقد كان كنتيجة حتمية لإرتفاع أسعار البترول مما ساهم في زيادة الإحتياطي من العملة الصعبة والتقليص من نسبة المديونية

كما قد يمكن أن يكون عدم الإستقرار للدينار الجزائري وإنتعاش الإنتاج الوطني ناتج عن توتر الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد خاصة في فترة التسعينيات وتزامنها أيضا مع إجراءات إعادة الهيكلة كذلك كونها حديثة في هذه التجربة التي تتطلب الكثير من الوقت والصبر والدعم

خامساً - التحليل القياسي :

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.070	3	6.023	103.656	.000 ^a
	Residual	.930	16	.058		
	Total	19.000	19			

a. Predictors: (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable: Y

df : هي درجة الحرية ($n - k = 20 - 4 = 16$)

F : توزيع فيشر

Sig : الإحتمال المحسوب الذي يقابل " t* " إحتمال وجود الخطأ وهو الذي يتم به إختبار مستوى المعنوية ويساوي 0,000 (صغير جداً) مما يدل على معنوية المعطيات

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-6.185E-5	.054		-.001	.999
	X1	.881	.073	.881	12.077	.000
	X2	.168	.085	.168	1.965	.067
	X3	-.046	.073	-.046	-6.626	.540

a. Dependent Variable: Y

من الجدول نجد : $Y = -0.00006 + 0.881 X_2 + 0.168 X_3 - 0.046 X_4$

العمود " t " هو عبارة عن إختبار ستودنت عند مستوى معنوية $2/\alpha$ لكل من المعاملات (a , b₁ , b₂ , b₃)

$$t_a^{0.025} = 1.605 \Rightarrow Sig a = 0.128$$

$$t_{b_1}^{0.025} = 12.077 \Rightarrow Sig b_1 = 0.000$$

$$t_{b2}^{0.025} = 1.964 \Rightarrow \text{Sig } b_2 = 0.067$$

$$t_{b3}^{0.025} = 0.626 \Rightarrow \text{Sig } b_3 = 0.54$$

إن معادلة الانحدار الخطي بين ميزان المدفوعات وتطور قيم كل من الميزان الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف هي على الشكل التالي :

$$\hat{Y} = -0.00006 + 0.881 X_2 + 0.168 X_3 - 0.046 X_4$$

كما أن الجانب النظري ينص على وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والحساب الجاري وحساب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى وجود علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف وهو الأمر الذي تثبته المعادلة المتحصل عليها أعلاه

كما نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي % 97.5 وهي نسبة تثبت وجود علاقة خطية قوية جدًا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وأن معامل التحديد يكشف على أن 95,1 % من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات هو راجع إلى التغير في كل من الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف

أما فيما يخص الميل الحدي للانحدار فهي تختلف من متغير إلى آخر حيث نجد الميل الحدي للحساب الجاري قوي جدًا (0,881) وهو ما يفسر العلاقة القوية الموجودة وتأثيره القوي على ميزان المدفوعات الجزائري أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي فإن ميله صغير جدًا وهذا ما يفسر ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات الجزائري، وكذلك هو الأمر أيضا فيما يخص سعر الصرف أما فيما يخص الإشارة السالبة فهي دليل على العلاقة العكسية الموجودة بين هذين الأخيرين (علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات)

سادساً - إختبار المعنوية

- معنوية معاملات الانحدار :

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار يجب أن نبين هل هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية أم لا وإختبار هذه المعنوية تكون مع كل معامل على حدا ونستعين في ذلك بـ توزيع ستودنت " t "

- الفرضيات الممكنة للنموذج فيما يخص إختبار المعنوية هي :

$H_N : a = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الحد الثابت
$H_A : a \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_1 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي للحساب الجاري
$H_A : b_1 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_2 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي للإستثمار الأجنبي المباشر
$H_A : b_2 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_3 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي لسعر الصرف
$H_A : b_3 \neq 0$	الفرضية البديلة		

لإختبار الفرضيات يتم الاستعانة بالتوزيع " t " فإذا كانت قيمة توزيع ستودنت المحسوبة أكبر من الجدولة فإننا نقبل بالفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم والعكس صحيح

لدينا : القيمة الجدولة لتوزيع ستودنت $t_{Tableau} = 2.96$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للحد الثابت $t_a^c = -0,001$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الأول $t_{b_1}^c = 12,077$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثاني $t_{b_2}^c = 1,965$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثالث $t_{b_3}^c = -0,626$

نلاحظ أن $2,69 < 0,001$ - أي أن $t_{Tableau} > t_a^c$ وعليه نقبل فرضية العدم أي أن

" a " ليس لها معنوية إحصائية في التفسير للتغير الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائري .

فيما يخص معامل التحديد للحساب الجاري فنجد أن $2,69 > 12,077$ أو بعبارة أخرى $t_{Tableau} < t_{b1}^c$ أي أن $0,001 < 0,000 = \text{Sing}$ وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بالحساب الجاري له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في ميزان المدفوعات

أما بالنسبة لكل من معاملي التحديد الخاصين بكل من حساب الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف فنلاحظ أن $t_{Tableau} > t_{b2}^c$ كذلك $t_{Tableau} > t_{b3}^c$ وهذا ما يفسر عدم معنوية كل من معاملي التحديد الخاصين بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف أي ليس لهما معنوية إحصائية في تفسير التغير الحاصل في ميزان المدفوعات

المطلب الثاني - دراسة حالة المغرب :

أولاً - الجداول والحسابات :

الإحصائيات الخاصة بالمملكة المغربية " من 1990 إلى 2009 بالمليون دولار

السنوات	BP	B-COUR	IED	TCR
1990	9.12	-714	165.12	8.24
1991	2.6	-601	294.72	8.71
1992	-9.57	-598	390.03	8.54
1993	285	-519	423	9.3
1994	399	-725	569	9.2
1995	-396	-1186	135	8.54
1996	191	35	245	8.72
1997	219	-87	847	9.53
1998	200	-138	313	9.6
1999	400	-170	831	9.8
2000	-300	-478	368	14.25
2001	-257	1611	2727.5	14.56
2002	297	1477	452.03	14.07
2003	341	1591	2302	13.17
2004	282	965	864	13.03
2005	412	1064	725	13.2
2006	500	1412	2347	12.73
2007	-100	-70	2200	12.24
2008	-414.35	-4637	2000	12.3
2009	-522.97	-4568	2700	12.6
TOTAL	1537.83	-6336	20898.4	222.33
المتوسط X	76.8915	-316.8	1044.92	11.1165
Ecart-type(δ)	314.4427	1708.287	932.0243	2.255917

<http://data.albankaldawli.org/country>

المصدر :

<http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/english/indicateurs/exterieure.jsp>

يتم هنا حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ثم نقوم بطرح المتوسط الحسابي والتقسيم على الانحراف المعياري للتخلص من الاختلاف في الوحدات¹¹ (مثل الخطوات السابقة المتبعة في دراسة حالة الجزائر وكذلك المتغيرات يتم الرمز لها بنفس الرمز) لنتحصل في الأخير على الجدول التالي:

	$(Y-\bar{Y})/\delta_y$	$(X_1-\bar{X}_1)/\delta_{x1}$	$(X_2-\bar{X}_2)/\delta_{x2}$	$(X_3-\bar{X}_3)/\delta_{x3}$
	-0.2155	-0.2325	-0.9440	-1.2767
	-0.2363	-0.1664	-0.8049	-1.0683
	-0.2750	-0.1646	-0.7027	-1.1437
	0.6618	-0.1184	-0.6673	-0.8068
	1.0244	-0.2390	-0.5106	-0.8511
	-1.5039	-0.5088	-0.9763	-1.1437
	0.3629	0.2059	-0.8583	-1.0639
	0.4519	0.1345	-0.2124	-0.7048
	0.3915	0.1047	-0.7853	-0.6738
	1.0276	0.0859	-0.2295	-0.5851
	-1.1986	-0.0944	-0.7263	1.3875
	-1.0618	1.1285	1.8053	1.5249
	0.7000	1.0501	-0.6361	1.3077
	0.8399	1.1168	1.3488	0.9087
	0.6523	0.7503	-0.1941	0.8467
	1.0657	0.8083	-0.3433	0.9220
	1.3456	1.0120	1.3970	0.7137
	-0.5626	0.1445	1.2393	0.4965
	-1.5623	-2.5290	1.0247	0.5231
	-1.9077	-2.4886	1.7758	0.6561
TOTAL	9.54E-05	0	0	-0.0310

المصدر : من إعداد الطالب

¹¹ : Groupe d'étude est de réflexion inter régional – Analyse des données méthode est application – IEdolucides ,paris p 09

وتم في الأخير الوصول إلى النتائج التالية بالإستعانة ببرنامج خاص من نوع " SPSS " والمتمثلة في جداول الحسابات التالية بأخذ درجة الثقة 95 %

REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS BCOV R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT Y /METHOD=ENTER X1 X2 X3 /RESIDUALS DURBIN /CASEWISE PLOT(ZRESID) OUTLIERS(3) .

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3, X1, X2 ^a		. Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.719 ^a	.517	.427	.7572119	2.012

a. Predictors: (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable: Y

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.826	3	3.275	5.713	.007 ^a
	Residual	9.174	16	.573		
	Total	19.000	19			

a. Predictors: (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable: Y

ثانياً - إختبار معنوية النموذج :

يوضح الجدول الثاني قيم كل من معاملات الارتباط الثلاثة وهي

1 - معامل الارتباط البسيط $R = 0.719$

2 - معامل التحديد $R^2 = 0.517$

3 - معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.427$

وهذا ما يفسر بأن المتغيرات المفسرة المتمثلة في ميزان الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف لا تستطيع أن تفسر إلا ما قيمته 42,7 % من التغير لحاصل في ميزان المدفوعات المغربي والباقي هو 57,3 % يعود إلى عوامل خارجية أخرى

وإحصائية داربين واتسن " Derbin -W " تقترب من 02 ($D-W \approx 02$) مما تدل على عدم ارتباط الأخطاء ببعضها وهو الشيء الذي ينفي وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات

ثالثاً - تحليل النتائج :

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.000	.169		-.002-	.998
	X1	.733	.188	.733	3.892	.001
	X2	.005	.232	.005	.021	.984
	X3	-.267-	.237	-.267-	-1.128-	.276

a. Dependent Variable: Y

$$\hat{Y} = 0.733 X_1 + 0.005X_2 - 0.267X_3 \quad \text{من الجدول نجد :}$$

العمود " t " هو عبارة عن إختبار ستودنت عند مستوى معنوية $2/\alpha$ لكل من المعاملات

$$t_a^{0.025} = -0.002 \Rightarrow \text{Sig } a = 0.998 \quad (a , b_1 , b_2 , b_3)$$

$$t_{b_1}^{0.025} = 3.892 \Rightarrow \text{Sig } b_1 = 0.001$$

$$t_{b_2}^{0.025} = 0.021 \Rightarrow \text{Sig } b_2 = 0.984$$

$$t_{b_3}^{0.025} = -1.128 \Rightarrow \text{Sig } b_3 = 0.276$$

إن معادلة الانحدار الخطي بين ميزان المدفوعات وتطور قيم كل من الميزان الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الخاصون بالمغرب هي على الشكل التالي :

$$\hat{Y} = 0.733 X_1 + 0.005X_2 - 0.267X_3$$

كما أن الجانب النظري ينص على وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والحساب الجاري وحساب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى وجود علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف وهو الأمر الذي تثبته المعادلة المتحصل عليها أعلاه

كما نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي 71,9 % وهي نسبة تثبت وجود علاقة إرتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وأن معامل التحديد يكشف على أن 42,7 % من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات هو راجع إلى التغير في كل من الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف أما فيما يخص الميل الحدي للإنحدار فهي تختلف من متغير إلى آخر حيث نجد الميل الحدي للحساب الجاري قوي نوعاً ما (0,733) وهو ما يفسر العلاقة القوية الموجودة وتأثيره على ميزان المدفوعات المغربي أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي فإن ميله صغير جداً وهذا ما يفسر ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات المغربي، وكذلك هو الأمر أيضاً فيما يخص سعر الصرف أما فيما يخص الإشارة السالبة فهي دليل على العلاقة العكسية الموجودة بين هذين الأخيرين (علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات)

رابعاً - إختبار معنوية معاملات الإنحدار :

الفرضيات الممكنة للنموذج فيما يخص إختبار المعنوية هي :

$H_N : a = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الحد الثابت
$H_A : a \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_1 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي للحساب الجاري
$H_A : b_1 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_2 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي للإستثمار الأجنبي المباشر
$H_A : b_2 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_3 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي لسعر الصرف
$H_A : b_3 \neq 0$	الفرضية البديلة		

$t_{Tableau} = 2.96$ القيمة الجدولة لتوزيع ستودنت

لإختبار الفرضيات يتم الاستعانة بالتوزيع "t" فإذا كانت قيمة توزيع ستودنت المحسوبة أكبر من الجدولة فإننا نقبل بالفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم والعكس صحيح

لدينا :

$$t_a^c = -0,002 \quad \text{القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للحد الثابت}$$

$$t_{b1}^c = 3,892 \quad \text{القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الأول}$$

$$t_{b2}^c = 0,021 \quad \text{القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثاني}$$

$$t_{b3}^c = -1,128 \quad \text{القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثالث}$$

نلاحظ أن $2,69 < 0,002$ أي أن $t_{Tableau} > t_a^c$ وعليه نقبل فرضية العدم أي أن

" a " ليس لها معنوية إحصائية في التفسير

فيما يخص معامل التحديد للحساب الجاري فنجد أن $3,892 > 2,69$ أو بعبارة أخرى

$$t_{Tableau} < t_{b1}^c \quad \text{أي أن } Sing = 0.001 \geq 0.001 \text{ وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل}$$

بالفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بالحساب الجاري له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في ميزان المدفوعات المغربي

بالنسبة لكل من معاملي التحديد الخاصين بكل من حساب الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف

$$\text{فنلاحظ أن } t_{Tableau} > t_{b2}^c \text{ وكذلك } t_{Tableau} > t_{b3}^c \text{ وهذا ما يفسر عدم}$$

معنوية كل من معاملي التحديد الخاصين بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف أي ليس لهم معنوية إحصائية في تفسير التغير الحاصل في ميزان المدفوعات

المطلب الثالث - دراسة حالة تونس

أولاً - الجداول والحسابات :

الإحصائيات الخاصة بتونس " من 1990 إلى 2009 بالمليون دولار "

السنوات	BP	B-COUR	IED	TCR
1990	-54.6	-463.38	77.42	0.88
1991	-469.3	-469.38	122.21	0.92
1992	-806	-1103.53	521.24	0.88
1993	-1223.6	-1323.05	561.9	1
1994	-644	-536.78	426.08	1.01
1995	-575.7	-773.99	269.63	0.94
1996	-40.9	-477.7	237.31	0.97
1997	386.5	-594.99	332.76	1.1
1998	-137.6	-675.32	650.72	1.14
1999	738.1	-441.74	347.32	1.19
2000	-205	-821.49	750.72	1.37
2001	288.4	-840.47	415.51	1.44
2002	140	-746.06	790.3	1.42
2003	383	-730.48	539.48	1.29
2004	977.3	-551.12	592.15	1.24
2005	936	-299.28	712.71	1.3
2006	2082	-619.37	3239.91	1.33
2007	689	-916.92	1515.34	1.28
2008	1668.9	-1711.25	2600.67	1.23
2009	1632.8	-1233.75	1525.24	1.35
TOTAL	5765.30	-15330.1	16228.62	23.28
المتوسط \bar{X}	288.27	-766.50	811.43	1.16
Ecartype(δ)	875.1685	348.906	820.746	0.1876

<http://www.amf.org.ae/ar/bop>

المصدر :

<http://www.ins.nat.tn/indexar.php>

<http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/english/indicateurs/exterieure.jsp>

يتم هنا حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ثم نقوم بطرح المتوسط الحسابي والتقسيم على الانحراف المعياري للتخلص من الاختلاف في الوحدات¹² (مثل الخطوات السابقة المتبعة في دراسة حالة الجزائر وكذلك المتغيرات يتم الرمز لها بنفس الرمز) نتحصل في الأخير على الجدول التالي :

	$(Y-\bar{Y})/\delta y$	$(X2-\bar{X}2)/\delta x2$	$(X3-\bar{X}3)/\delta x3$	$(X4-\bar{X}4)/\delta x4$
	-0.3918	0.8688	-0.8943	-1.4925
	-0.8656	0.8516	-0.8397	-1.2793
	-1.2504	-0.9660	-0.3536	-1.4925
	-1.7275	-1.5951	-0.3040	-0.8529
	-1.0652	0.6584	-0.4695	-0.7996
	-0.9872	-0.0215	-0.6601	-1.1727
	-0.3761	0.8277	-0.6995	-1.0128
	0.1122	0.4916	-0.5832	-0.3198
	-0.4866	0.2613	-0.1958	-0.1066
	0.5140	0.9308	-0.5655	0.1599
	-0.5636	-0.1576	-0.0740	1.1194
	0.0001	-0.2120	-0.4824	1.4925
	-0.1694	0.0586	-0.0257	1.3859
	0.1082	0.1032	-0.3313	0.6930
	0.7873	0.6173	-0.2672	0.4264
	0.7401	1.3391	-0.1203	0.7463
	2.0496	0.4217	2.9589	0.9062
	0.4579	-0.4311	0.8576	0.6397
	1.5776	-2.7077	2.1800	0.3731
	1.5363	-1.3392	0.8697	1.0128
TOTAL	-0.0001	-0.000143	0.0000	0.4264

المصدر : من إعداد الطالب

وتم في الأخير الوصول إلى النتائج التالية بالإستعانة ببرنامج خاص من نوع " SPSS " والمتمثلة في جداول الحسابات التالية بأخذ درجة الثقة 95 %

¹² Groupe d'étude et de réflexion inter régional , analyse des donnés méthode est application - op.cit.9

REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF
 OUTS BCOV R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN /DEPENDENT Y /METHOD=ENTER X1 X2 X3
 /RESIDUALS DURBIN /CASEWISE PLOT(ZRESID)
 OUTLIERS (3) .

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3, X1, X2 ^a		. Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.846 ^a	.716	.663	.5804076	1.552

a. Predictors : (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable : Y

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.610	3	4.537	13.467	.000 ^a
	Residual	5.390	16	.337		
	Total	19.000	19			

a. Predictors : (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable : Y

ثانياً - إختبار معنوية النموذج:

يوضح الجدول الثاني قيم كل من معاملات الارتباط الثلاثة وهي

1 - معامل الارتباط البسيط $R = 0.846$

2 - معامل التحديد $R^2 = 0.716$

3 - معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.663$

وهذا ما يفسر بأن المتغيرات المفسرة المتمثلة في ميزان الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف تفسر ما قيمته 66.3% من التغير لحاصل في ميزان المدفوعات التونسي والباقي هو 43.7 % يعود إلى عوامل خارجية أخرى

إحصائية داربين واتسن " Derbin -W " أقل من 02 (D-W < 02) مما تدل على عدم ارتباط الأخطاء ببعضها وهو الشيء الذي ينفي وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات

Sig : الإحتمال المحسوب الذي يقابل " t* " إحتمال وجود الخطأ وهو الذي يتم به إختبار مستوى المعنوية ويساوي 0,000 (صغير جدا 0.000^a) مما يدل على معنوية المعطيات

ثالثاً - تحليل النتائج :

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.007	.130		-.053	.958
	X1	.282	.152	.282	1.862	.081
	X2	.725	.170	.725	4.268	.001
	X3	.324	.151	.324	2.142	.048

a. Dependent Variable: Y

من الجدول نجد :

العمود " t " هو عبارة عن إختبار ستودنت عند مستوى معنوية $2/\alpha$ لكل من المعاملات

(a , b₁ , b₂ , b₃)

$$t_a^{0.025} = -0.053 \Rightarrow \text{Sig } a = 0.958$$

$$t_{b_1}^{0.025} = 1.862 \Rightarrow \text{Sig } b_1 = 0.081$$

$$t_{b_2}^{0.025} = 4.268 \Rightarrow \text{Sig } b_2 = 0.001$$

$$t_{b_3}^{0.025} = 2.142 \Rightarrow \text{Sig } b_3 = 0.048$$

إن معادلة الانحدار الخطي بين ميزان المدفوعات وتطور قيم كل من الميزان الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف هي على الشكل التالي :

$$\hat{Y} = -0.007 + 0.282X_1 + 0.725X_2 + 0.324X_3$$

كما أن الجانب النظري ينص على وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والحساب الجاري وحساب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الأمر الذي تثبته المعادلة المتحصل عليها أعلاه

كما نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي 84.6 % وهي نسبة تثبت وجود علاقة إرتباطية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وأن معامل التحديد يكشف على أن 71,6 % من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات هو راجع إلى التغير في كل من الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف وأن هذه المتغيرات تفسر ما قيمته 66.7%

أما فيما يخص الميول الحدية للانحدار فهي تختلف من متغير إلى آخر حيث نجد الميل الحدي للحساب الجاري ضعيف (0,282) وهو ما يفسر العلاقة الضعيفة الموجودة بين الحساب الجاري وميزان المدفوعات وتأثيره الضعيف على ميزان المدفوعات التونسي أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي فإن ميله كبير (0,725) وهذا ما يفسر قوة العلاقة الإرتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات التونسي، وكذلك هو الأمر أيضا فيما يخص سعر الصرف فإن ميله صغير (0,324) فهو يدل على وجود علاقة إرتباطية ضعيفة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

رابعاً - إختبار المعنوية

الفرضيات الممكنة للنموذج فيما يخص إختبار المعنوية هي :

$H_N : a = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الحد الثابت
$H_A : a \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_1 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي للحساب الجاري
$H_A : b_1 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_2 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي للإستثمار الأجنبي المباشر
$H_A : b_2 \neq 0$	الفرضية البديلة		

$$\left. \begin{array}{l} H_N : b_3 = 0 \quad \text{فرضية العدم} \\ H_A : b_3 \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{فيما يخص معنوية الميل الحدي} \\ \text{لسعر الصرف} \end{array}$$

لإختبار الفرضيات يتم الاستعانة بالتوزيع "t" فإذا كانت قيمة توزيع ستودنت المحسوبة أكبر من الجدولة فإننا نقبل بالفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم والعكس صحيح

$$\text{لدينا :} \quad \text{القيمة الجدولة لتوزيع ستودنت} \quad t_{Tableau} = 2.96$$

$$t_a^c = -0,053 \quad \text{القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للحد الثابت}$$

$$t_{b1}^c = 1,862 \quad \text{القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الأول}$$

$$t_{b2}^c = 4,268 \quad \text{القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثاني}$$

$$t_{b3}^c = 2,142 \quad \text{القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثالث}$$

نلاحظ أن $0,053 < 2,69$ أي أن $t_{Tableau} > t_a^c$ وعليه نقبل فرضية العدم أي أن "a" ليس لها معنوية إحصائية في التفسير

أما فيما يخص معامل التحديد للحساب الجاري فنجد أن $1,862 < 2,69$ أو بعبارة أخرى

$t_{Tableau} > t_{b1}^c$ أي أن $Sing = 0.081 > 0.001$ وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بالحساب الجاري ليس له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في ميزان المدفوعات التونسي

أما بالنسبة لمعامل التحديد الخاص بحساب الاستثمار الأجنبي المباشر فنجد أن $4,268 > 2,69$ أو بعبارة أخرى $t_{Tableau} < t_{b2}^c$ أي أن $Sing = 0.001 = 0.001$ وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في ميزان المدفوعات التونسي

أما بالنسبة لمعامل التحديد الخاص بسعر الصرف فنجد أن $2,142 < 2,69$ أو بعبارة أخرى

أي أن $t_{Tableau} > t_{b3}^c$ و $Sig = 0.048 > 0.001$ وعليه نقبل فرضية العدم نرفض الفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص بسعر الصرف ليس له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في ميزان المدفوعات التونسي أي عدم معنوية معامل التحديد الخاص بسعر الصرف أي ليس له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحاصل في ميزان المدفوعات

Correlations

		Y	X1	X2	X3
Y	Pearson Correlation	1	-.094-	.744**	.627**
	Sig. (1-tailed)		.346	.000	.002
	N	20	20	20	20
X1	Pearson Correlation	-.094-	1	-.465*	-.121-
	Sig. (1-tailed)	.346		.019	.306
	N	20	20	20	20
X2	Pearson Correlation	.744**	-.465*	1	.464*
	Sig. (1-tailed)	.000	.019		.020
	N	20	20	20	20
X3	Pearson Correlation	.627**	-.121-	.464*	1
	Sig. (1-tailed)	.002	.306	.020	
	N	20	20	20	20

** . Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

من الجدول أعلاه يتضح أن هناك ارتباط قوي بين ميزان المدفوعات التونسي والإستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يفسره معامل الارتباط بينهما والذي يفوق 74,4 % ويوجد أيضا ارتباط قوي بين سعر الصرف وميزان المدفوعات والذي يفوق هو الآخر الـ 62,7 % أما مع الحساب الجاري فهو ارتباط ضعيف

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا التطبيقية لقياس مدى أثر وتأثير ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية وسعر الصرف خلال الفترة من 1990 إلى 2009 إتضح لنا جليا أن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بالميزان التجاري وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري (إقتصاد ريعي) وهو ما تثبته الصادرات خارج المحروقات والتي لا تتجاوز نسبة 04 % وأن السياسة النقدية التي تم إتباعها والتخفيضات المتعاقبة التي لحقت بالدينار الجزائري ما هي إلا محاولة تقريب الدينار من قيمته الحقيقية ولم تؤثر إلا بشيء ضئيل في ميزان المدفوعات وهذا ما يثبته معامل الارتباط بين ميزان المدفوعات الجزائري وسعر الصرف وميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من الإصلاحات والسياسات المتبعة والتي كانت بعضها مفروضة من الأزمة التي عاشتها ومن دافع التجربة الماضية

أما بالنسبة للمغرب فنلاحظ أن ميزان مدفوعاتها يتأثر بقدر كبير بالحساب الجاري لكن حسابها الجاري لا يعتمد بشكل كبير على ميزان التجارة المنظورة وهو ما يثبته معامل التحديد المعدل بين الحساب الجاري وميزان التجارة المنظورة والذي لا يتجاوز 22 % (الملحق) مما يدل على أن هذا الأخير لا يفسر من الحساب الجاري إلا ما قيمته 21.1 % والباقي راجع إلى الخدمات والدخول، فهو إقتصاد منوع نوعا ما مقارنة بالإقتصاد الجزائري

أما بالنسبة لميزان المدفوعات التونسي فنجد أنه يعتمد على حسابات أخرى وعلى نطاق واسع مقارنة ببلدان المغرب العربي فهو يعتمد بشكل كبير على حسابات متعددة مثل السياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر إستثمار المحفظة... وهو ما جعل من عملته مطلوبة في سوق المال وقيمتها دائما مرتفعة وتقترب من الدولار ولم تشهد تأثير كبير مقارنة مع بلدان المغرب العربي .

الخاتمة :

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية إلا بعد الخضوع والتعمق فيها بمعرفة آلية عملها ودراسة مراحل تطورها عبر الزمن بالإستعانة بالأدوات التي تساعد على ذلك من معطيات ووسائل لتحليل هذه المعطيات وإطار نظري للبناء على أساسه والمقارنة به وإنطلاقاً من هذا المنظور جاءت دراستنا لمدى تأثير وتأثر ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، ومن خلال الدراسة إتضح لنا أن الآثار التي تسببها هذه الظواهر تختلف حسب المكان والزمان والحالة الاقتصادية

ولقد جاء بحثنا هذا للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية بالإضافة إلى إختبار صحة الفرضيات المقترحة في المقدمة العامة وفي إطار الظروف التي تمر بها إقتصادات المغرب العربي والإقتصاد العالمي ككل والتي فرضت على كل الدول محاولة التأقلم معها بإتباع السياسة المناسبة في التجارة الخارجية، سعر الصرف والإستثمار الأجنبي المباشر

كان الفصل الأول يتناول الجانب النظري لميزان المدفوعات كإجابة على السؤال الفرعي الأول وإختبار صحة الفرضية الأولى وعلى ذلك تم التعريف بميزان المدفوعات من حيث مفهومه، مكوناته، وظائفه وأشكال إختلاله وإدراج آلية التسوية في ميزان المدفوعات والتطرق للميكانيزمات التي يمكن إحداثها لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات والتي تشمل ثلاثة أساليب مختلفة يتمثل الأسلوب الأول في أسلوب المرونة والذي يركز على سياسة سعر الصرف من أجل التشجيع على الصادرات وبالتالي الزيادة في حساب الميزان التجاري أو العكس بالرفع في قيمة سعر الصرف مما يساهم في كبح مستوى الصادرات وبالتالي إعادة التوازن في ميزان المدفوعات

أما فيما يخص منهجية الإستعاب يتخذ من السياسة المالية كوسيلة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وذلك من خلال الرفع أو الخفض في الإنفاق الحكومي، أما السياسة النقدية فتتعلق بأن الخلل في ميزان المدفوعات يعود لعدم وجود توازن بين الطلب والعرض على النقود داخل الإقتصاد الوطني

ولكون ميزان المدفوعات حساب يسجل كل المعاملات مع العالم الخارجي فهذا ما يظهر الحاجة الملحة لدراسة التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر وهو الشيء الذي دفع بنا للتطرق في الفصل الثاني إلى أهم نظريات التجارة الخارجية بدءاً بالنظريات الكلاسيكية ثم النظريات النيوكلاسيكية وصولاً إلى النظرية الجديدة أو المعاصرة والتي في مجملها تتحدث عن كيفية تسيير التجارة والطرق الناجعة لتفعيل

التجارة وتسييرها على النحو الملائم، ثم تم التطرق إلى الإستثمار الأجنبي من خلال التطرق إلى أشكاله المحددات الأساسية لجلب الإستثمار، نظريات الإستثمار الأجنبي وفي الأخير أهم المبادئ التي وضعها البنك الدولي للإستثمار الأجنبي .

وبما أن المعاملات الإقتصادية يتم تسويتها بعملات مختلفة حسب البلدان أطراف التعاقد تظهر الحاجة الملحة لسعر الصرف ومكانته البالغة التي يحتلها هذا الأخير في تسوية هذه المبادلات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات بصفة عامة وهو ما دفعنا للتطرق للجوانب النظرية الأساسية الخاصة بسعر الصرف وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث والذي تم فيه الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث وبين صحة الفرضية بحيث تم التطرق فيه إلى مفهوم سعر الصرف أنواعه وإبراز جملة من النظريات الخاصة بتحديد سعر الصرف وبعدها تم التطرق لأهم أنظمة سعر الصرف التي شهدتها التغيرات الإقتصادية في حقبات زمنية متتابعة والتي كانت تصبو دائما لتنظيم المبادلات بين الدول أطراف التعاقد

ومن خلال كل ما تم دراسته بشكل عام تم تطبيق ذلك على بلدان المغرب العربي (الجزائر ،المغرب وتونس) بدراسة تطبيقية لقياس مدى تأثير وتأثير ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009 وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الرابع للإجابة على التساؤل الرئيسي في المقدمة العامة

كما تم التطرق هنا لتحليل إقتصادي وتحليل قياسي لأثر وتأثير ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية ،سعر الصرف والإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة السابقة الذكر والذي كشف على تأثير وتأثير كبير لميزان المدفوعات الجزائري بـ وعلى الحساب الجاري والتجارة الخارجية خلال الفترة محل الدراسة وعدم تأثره بالإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف وهو ما تثبتته أيضا معاملات الإرتباط بين هته الأخيرة وميزان المدفوعات

أما فيما يخص المغرب فكانت القوة الإرتباطية لميزان مدفوعاتها مع الحساب الجاري كبيرة جدا مما تفسر مدى تأثير وتأثير ميزان المدفوعات المغربي بـ وعلى الحساب الجاري بصفة كبيرة أما تأثره بسعر الصرف والإستثمار الأجنبي المباشر فكان ضعيفا

بالنسبة لتونس كان تأثير ميزان مدفوعاتها بالدرجة الأولى بالإستثمار الأجنبي المباشر وبشكل كبير وهو ما أثبتته القوة الإرتباطية بين ميزان المدفوعات التونسي والإستثمار الأجنبي المباشر أما تأثره بسعر الصرف فليس قوي وهو ما تبين من خلال معامل الإرتباط بينهما الذي كان يفوق 61 % أما فيما يخص الحساب الجاري فكان ضعيفا جدا

نتائج البحث :

بالإعتماد على الفرضيات التي تم الإستناد عليها تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في :

يبين ميزان المدفوعات الخاص بكل دولة وضعيتها الإقتصادية، كما يعتبر بمثابة نشرة إحصائية تبين جميع البنود والنشاطات الخاصة بتلك الدولة، أما فيما يخص وضعيته فهو دائما متوازن من الناحية المحاسبية، وفي جل الحالات مختلا من الناحية الإقتصادية (إما فائض أو عجز) وتبقى حالة التوازن حالة مثالية نادرة التحقيق وهي غاية تسعى لتحقيقها كل دول العالم ، ولإعادة التوازن لميزان المدفوعات تقوم كل دولة بمجموعة من الإجراءات والسياسات .

تحظى التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي بالإهتمام البالغ من قبل الدول لما لهما من الدور البالغ في إنعاش الإقتصاد الوطني والتنمية الإقتصادية ويظهر ذلك من مدى تأثيرهما وتأثرهما بالإقتصاد ويمكن إلتماس ذلك من خلال مدى مساهمتهما وتأثيرهما على ميزان المدفوعات لكون هذا الأخير حالة إقتصادية

يؤثر ويتأثر سعر الصرف بـ وعلى موازين المدفوعات ويمكن إبراز ذلك من خلال مساعي العديد من الدول لوضع عملة موحدة للنهوض بإقتصاداتها مثل ما حققتة منطقة الأورو وما تسعى إليه بلدان المغرب العربي، وكان ذلك إستنادا لإجتهدات المفكرين الإقتصاديين، فقد إقترح المفكر الاقتصادي البريطاني " هيري وورد " إنشاء عملة عالمية موحدة لتسهيل عملية التبادل الدولي والخروج من الأزمات التي يواجهونها وأطلق عليها اسم بانكور " Bancor " أما كينز فكان يسعى لأن يكون الدولار الأمريكي هو العملة الملائمة لذلك، وكل ذلك لتسهيل التبادل و الحد من الاختلالات المتوالية في موازين المدفوعات

نستنتج من الدراسة التطبيقية أن موازين المدفوعات لبلدان المغرب العربي (الجزائر المغرب وتونس) تتأثر وتؤثر بكل من التجارة الخارجية، الإستثمار الأجنبي وسعر الصرف ولكن بدرجات متفاوتة حسب نسبة المساهمة في ميزان المدفوعات في كل دولة

- فميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بقدر كبير بالتجارة الخارجية (ميزان التجارة المنظورة) وبدرجة صغيرة بالإستثمار الأجنبي وسعر الصرف كون الإستثمار الأجنبي في مجال المحروقات بشكل كبير أما التعديلات التي أجريت على سعر الصرف فكانت لتقريب سعر الصرف الحقيقي من سعر الصرف الموازي وهو الشيء الذي يثبت ضعف تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بسعر الصرف

- أما فيما يخص ميزان المدفوعات المغربي فيتأثر هو الآخر بالحساب الجاري بقدر كبير فيما يتعلق بحساب الخدمات والتحويلات أما بالإستثمار الأجنبي وسعر الصرف فبنسبة قليلة
- وميزان المدفوعات التونسي فمقدار تأثيره بالتجارة الخارجية قليل أما تأثيره بالإستثمار الأجنبي فهو كبير لكونها قطب سياحي وإستثماري مما يجلب الكثير من الإستثمارات والأرباح ، كما نجد تأثير ميزان المدفوعات التونسي بسعر الصرف وهو ما تثبته التعديلات التي حدثت على سعر الصرف والتي أدت إلى التحسن في وضعية ميزان المدفوعات التونسي .

التوصيات والإقتراحات :

من خلال ما تم التوصل إليه من دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من النتائج التي قد تكون كفيلة نوعا ما بعلاج الخلل في الإقتصاد المغربي والتي يمكن إبرازها في :

بالنسبة للجزائر :

- يجب الإهتمام بالقطاعات الأخرى وعدم التركيز على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى وذلك من خلال التكتيف من الإستثمارات خارج المحروقات ، وقد تكون منح القروض للشباب لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفيل ببداية دفعة جديدة للإقتصاد نحو التطور
- يجب على الدولة الإستثمار في القطاعات التي تتطلب كثافة رؤوس الأموال والتقنية العالية لما تتوفر عليه من إحتياجات ضخمة لرؤوس الأموال وإكتساب الخبرات والتأهيلات
- يجب العمل على تطوير قطاع الخدمات مما يساهم في تحسين الوضعية العامة للإقتصاد الوطني

بالنسبة للمغرب :

- يجب عليها هي الأخرى زيادة الإهتمام بالإستثمارات في المجال السلعي وهو ما يوفره موقعها الإستراتيجي الذي يمكنها من التواصل مع كل دول العالم وتصريف منتوجاتها إليهم
- زيادة الإستثمار في القطاع الفلاحي لما يفيده لها من ميزات في هذا المجال من أجل تخفيف الضغط على القطاعات الأخرى

بالنسبة لتونس :

يجب الإهتمام بالحساب الجاري من خلال التركيز على الإستثمارات التي بإمكانها إخراج حساب الميزان الجاري من العجوزات المحققة في كل السنوات من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للإستثمار في هذا المجال ، كما يفترض عليها الإهتمام بالقطاعات التي بإمكانها التحسين في

حساب الميزان التجاري الذي يشهد ركود كبير كزيادة الإهتمام بقطاع الفلاحة الذي يلائمه المناخ السائد وموقعها الإستراتيجي

أما فيما يخص بلدان المغرب العربي ككل فهم مطالبون ومفروض عليهم تعزيز العلاقات فيما بينهم والتي قد تتجسد في السعي نحو إقامة سوق مغاربية مشتركة ومناطق تبادل حرة فيما بينهم تكون كنقطة إنطلاق من أجل التفتح على العالم ككل ، وإنشاء عملة موحدة لدورها الكبير في التنمية الإقتصادية والسعي لإقامة شراكة أورو مغاربية للإستفادة من التكنولوجيا والخبرات والتأهيل

آفاق البحث :

من خلال دراستنا يتضح بأننا ركزنا في هذا البحث على ميزان المدفوعات وأثره وتأثره بـ وعلى التجارة الخارجية ، الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف بدراسة تطبيقية لحالة بلدان المغرب العربي، كون ميزان المدفوعات هو مفسر لحالة إقتصاد البلد محل الدراسة ، ولكون المتغيرات التي أخذت بعين الإعتبار تأخذ الحظ الوافر في تفسير إقتصاد هذه البلدان وهو ما أثبتته نتائج الدراسة ، إلا أنه في حقيقة الأمر قد يكون إمتداد أثر وتأثر ميزان المدفوعات بعوامل كثيرة كالسلوك الإجماعي للأفراد الجهود الدبلوماسية المبذولة من طرف الدبلوماسيين (في جلب الإستثمار مثلا) ، نقل التكنولوجيا وإيجاد قنوات أخرى لتصريف منتجاتها حتى المستوى الثقافي والتعليمي والأمني ... إلخ كل هذه الأسباب وغيرها تساهم في التأثير في ميزان المدفوعات كما أنها تتأثر به كما ونوعا .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أحمد الكواز تطورات نظرية التجارة الخارجية - المعهد العربي للتخطيط " الكويت 2006
- بلقاسم العباس ،سياسات أسعار الصرف ،سلسلة تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية نوفمبر 2003 العدد 23
- بن موسى كمال " المحفظة الاستثمارية ،تكوينها ومخاطرها " مجلة الباحث العدد 03 – جامعة الجزائر 2004
- تومي صالح ،مدخل لنظرية القياس الإقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية بن عكنون – الجزائر 1999
- جلاطو جيلالي،الإحصاء التطبيقي ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،القبّة – الجزائر- 2007
- حسان خضر، مؤشرات أداء التجارة الخارجية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،" 2005"
- حسان خضر - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية – المعهد العربي للتخطيط الكويت 2004
- حسان خضر - المعهد العربي للتخطيط – الكويت – 2006
- حمدي عبد العظيم – إقتصاديات التجارة الدولية – دار النهضة العربية – طبعة 2000
- دومينيك سالفاتور ،الاقتصاد الدولي ،دار ماكجر وهيل للنشر ،مصر 1975
- دائرة البحوث الاقتصادية و الإحصاء ،ميزان المدفوعات " البنك المركزي العماني " نوفمبر 2009
- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة – الأزاريطة " الاسكندرية " طبعة 2005
- سامي حاتم عفيفي – دراسات في الاقتصاد الدولي – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – الطبعة الخامسة 2000
- طاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 2007
- عادل أحمد حشيشي تاريخ الفكر الاقتصادي دار النهضة العربية " بيروت " 1974

- عبد الباسط وفا محمد، المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، دار النهضة العربية، القاهرة 1998
- عبد المجيد قدي " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر الطبعة الثانية " 2005 "
- عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، النقود والصيرفية والتجارة الخارجية، الدار الجامعية مصر - 1993
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر الطبع، والتوزيع، الإسكندرية - 2000
- قادري عبد العزيز - الاستثمار الدولي، دار هوم للنشر، التوزيع، والطباعة - بوزريعة - الجزائر طبعة 2004
- فاشي فايزة - الإقتصاد الدولي تنقل السلع وعوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب وهران طبعة 2007
- كامل بكري، الإقتصاد الدولي - التجارة والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية 1995
- كبير سمية " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد " 05 " جامعة الشلف
- محمد دياب - التجارة الدولية في عصر العولمة - دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق بيروت 2010 .
- محمد مطر " مبادئ المحاسبة المالية " دار وائل للنشر و التوزيع - الأردن - عمان ، الطبعة الرابعة 2007
- محمد نجاته الله صديقي " ترجمة مازن صالح طاهر، مراجعة عمر سالم المرشدي " الإقتصاد الدولي المملكة العربية السعودية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز جدة 2009
- محمود يونس أساسيات التجارة الدولية - الدار الجامعية للطباعة والنشر - 1993
- محمود حسين الوادي - د/ أحمد عارف العساف " الإقتصاد الكلي " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان - الأردن 2009
- محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية بن عكنون " الجزائر " طبعة 2000
- مجلة التمويل والتنمية، إفريقيا تبدأ تقدمها، وكالة الأهرام، العدد 04، ديسمبر 2006

- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، العدد 04، جوان 2006
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة - الأزاريطة " الاسكندرية " طبعة 2008
- مدحت صادق " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي " دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة - الطبعة الأولى 1997
- معتوق امحمد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون - الجزائر 2007
- مفتاح صالح - بن سمينة دلال، واقع وآفاق تحديات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بحوث إقتصادية عربية، العدد 43...44 - 2008
- منير إبراهيم هندي - أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية - محطة الرمل الإسكندرية 2008
- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى " التمويل الدولي " طبعة 2008

المراجع باللغة الأجنبية :

- Alain Samuelson ,économie international contemporaine (OPU) Alger 1993
- Christian Aubin, Philippe Norel – Economie internationale ,éditions du seuil – Parie 2000
- Dufloux Claude ,Karlin Michel – la balance des paiements –Economica Paris 1994
- Groupe détude est de réflexion inter régional – Analyse des données méthode est aplication – IEdolucides ,paris
- GUILLOCHON Bernard ,KAWECKI Annie ,Economie internationale , Dunod ,Paris 2009
- Josette Peyrard ,Gérard Soularue ,Risque de Change et gestion del'entreprise Librairie Vuibert ,1986
- Jacques Muller ,Pascal Vonhove ,Jean Longatte – économie manuel et applications 4^{ème} édition « Dunod » Pris 2004
- Philip casin, Analyse des données , ID analyse de donnée – paris
- Richard.E Caves - Jeffrey A, Frankel – Ronald W , Jones Commerce et Paiement internationaux , Traduction de la 9^{ème} édition américaine par Marielle chiraleu – Assouline « de boeck » bibliothèque nationale . paris "2003 "
- René Sandretto institut des études politiques . Lyon "PDF "

Site internet :

- www.clubnada.jeeran.com
- <http://forum.3rbdream.net/dream35/cayssn-cactheocii-ae-eaecoae-aiocae-caaiyaeuce-254836>
- <http://étudiant dz .com/ vb/t 20038.html>
- [www. Bezaat . Com / 2010 – 08 – 05](http://www.Bezaat . Com / 2010 – 08 – 05) جامعة صلاح الدين ،كلية قانون ،بغداد
- <http://forum.setif.net/showthread.php?t=12940>
- <http://www.echoroukonline.com/montada/showthread.php?t=132229>
- www.ahewar.org/guest/send.asp
- www.ahewar.org/guest/send.asp
- http://www.arab-api.org/devlop_1htm
- http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_99842.html
- <http://etudiantdz.com/vb/t19097.html>
- <http://arabic.business.maktoob.com>
- <http://www.bank-of-algeria.dz>
- <http://data.albankaldawli.org/country>
- <http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/english/indicateurs/exterieure.jsp>
- <http://www.amf.org.ae/ar/bop>
- <http://www.ins.nat.tn/indexar.php>
- <http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=22119> العدد 2640

يوم 2010-10-24

معطيات خاصة بميزان المدفوعات الجزائري

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4.13	0.16	-0.26	2.51	3.21	4.42	1.62	رصيد الميزان التجاري
13.22	10.26	8.89	10.41	11.51	12.1	11.3	الصادرات
12.65	9.73	8.61	9.88	10.98	11.73	10.86	صادرات المحروقات
0.57	0.53	0.28	0.53	0.53	0.37	0.44	صادرات خارج المحروقات
9.09	10.10	9.15	7.9	8.3	7.68	9.68	واردات
145.43	101.58	97.16	131.77	138.67	157.55	116.74	معدل التغطية %
21.7	17.6	16.3	17.8	20.05	20.4	24.2	سعر البترول (بالدولار للبرميل)
54.7	47.6	35.1	23.4	21.8	18.5	9	سعر الصرف (دينار مقابل دولار واحد)
1.25	-2.24	-1.84	0.8	1.3	2.15	-0.14	ميزان العمليات الجارية
0.27	0	0	0	0.03	-0.08	-0.04	الإستثمار الأجنبي
95.69%	94.80%	96.80%	94.90%	95.40%	96.90%	96.11%	نسبة صادرات المحروقات بالمسبة لإجمالي الصادرات
7.02%	47.17%	-47.17%	0.00%	30.19%	-18.92%		نسبة التغير في الصادرات خارج المحروقات
-2.09	-6.32	-4.38	-0.01	0.23	0.26	-1.71	رصيد الميزان الكلي

المصدر : <http://www.bank-of-algeria.dz>

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
11.15	6.7	9.61	12.3	3.36	1.51	5.13	رصيد الميزان التجاري
24.47	18.71	19.09	21.65	12.32	10.14	13.82	الصادرات
23.99	18.11	18.53	21.06	11.91	9.77	13.18	صادرات المحروقات
0.48	0.60	0.56	0.59	0.41	0.37	0.64	صادرات خارج المحروقات
13.32	12.01	9.48	9.35	8.96	8.63	8.69	واردات
183.71	155.79	201.37	231.55	137.50	117.50	159.03	معدل التغطية %
29.03	25.24	22.85	28.5	17.91	12.94	19.49	سعر البترول (بالدولار للبرميل)
77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	58.8	57.7	سعر الصرف (دينار مقابل دولار واحد)
8.84	4.37	7.06	8.93	0.02	-0.91	3.45	ميزان العمليات الجارية
0.62	0.97	1.18	0.42	0.46	0.5	0.26	الإستثمار الأجنبي
98.04%	96.79%	97.07%	97.20%	96.60%	96.30%	95.30%	نسبة صادرات المحروقات بالمسبة لإجمالي الصادرات
-25.00%	6.67%	-5.36%	30.51%	9.76%	-42.19%	10.94%	نسبة التغير في الصادرات خارج المحروقات
7.47	3.66	6.19	7.57	-2.38	-1.74	1.16	رصيد الميزان الكلي

المصدر : <http://www.bank-of-algeria.dz> : Site internet

2009	2008	2007	2006	2005	2004	
7.78	40.52	34.24	34.06	26.47	14.27	رصيد الميزان التجاري
45.18	78.59	60.59	54.74	46.33	32.22	الصادرات
44.41	77.19	59.61	53.61	45.59	31.55	صادرات المحروقات
0.77	1.40	0.98	1.13	0.74	0.67	صادرات خارج المحروقات
37.4	38.07	26.35	20.68	19.86	17.95	واردات
120.80	206.44	229.94	264.70	233.28	179.50	معدل التغطية %
62.1	99.97	74.94	65.85	54.64	38.52	سعر البترول (بالدولار للبرميل)
72.65	71.18	66.83	71.16	73.38	72.61	سعر الصرف (دينار مقابل دولار واحد)
0.41	34.45	30.64	28.95	21.18	11.12	ميزان العمليات الجارية
2.54	2.28	1.37	1.76	1.06	0.62	الإستثمار الأجنبي
98.30%	98.20%	98.30%	97.90%	98.40%	97.90%	نسبة صادرات المحروقات بالمسبة لإجمالي الصادرات
-45.00%	30.00%	-15.31%	34.51%	9.46%	28.36%	نسبة التغير في الصادرات خارج المحروقات
3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	رصيد الميزان الكلي

المصدر : <http://www.bank-of-algeria.d> : Site internet

	Y ²	X ² ₁	X ² ₂	X ² ₃
	0.4767	0.4991	0.9272	4.4030
	0.2668	0.2576	1.0287	2.8191
	0.2695	0.3380	0.7622	2.3512
	0.2919	0.3904	0.8309	2.1396
	0.8577	0.7297	0.8309	0.8955
	1.2043	0.7903	0.8309	0.1557
	0.5241	0.3431	0.3191	0.0066
	0.1910	0.1557	0.3338	0.0026
	0.4803	0.5982	0.0727	0.0100
	0.5618	0.4797	0.1030	0.1972
	0.0166	0.0067	0.1386	0.6856
	0.0000	0.0065	0.3641	0.8396
	0.0468	0.0990	0.1114	1.0450
	0.0144	0.0055	0.0134	0.8477
	0.0769	0.0740	0.0134	0.5031
	0.9142	1.3138	0.2019	0.5525
	1.0525	3.3176	1.8173	0.4164
	4.2826	3.8742	0.7180	0.2063
	7.4327	5.2872	4.0629	0.4176
	0.0395	0.4339	5.5200	0.5056
TOTAL	19.0003	19.0000	19.0003	19.0001

المصدر : من إعداد الطالب

X1*X2	X1*X3	X2*X3
0.6803	1.4825	2.0205
0.5147	0.8521	1.7030
0.5075	0.8914	1.3387
0.5695	0.9139	1.3334
0.7787	0.8084	0.8626
0.8104	0.3508	0.3597
0.3309	0.0476	0.0459
0.2279	-0.0202	-0.0296
0.2085	-0.0772	-0.0269
0.2223	-0.3075	-0.1425
-0.0304	0.0676	-0.3083
-0.0488	-0.0741	0.5529
-0.1050	-0.3216	0.3412
-0.0085	0.0680	-0.1064
-0.0314	0.1929	-0.0820
0.5151	0.8520	0.3340
2.4554	1.1754	0.8699
1.6678	0.8940	0.3849
4.6348	1.4858	1.3025
-1.5476	-0.4684	1.6706
12.3521	8.8136	12.4240

$X1*Y$	$X2*Y$	$X3*Y$	$X1 - \bar{X1}$	$(X1 - \bar{X1})^2$	$X2 - \bar{X2}$
0.4878	0.6648	1.4487	-0.7065	0.4991	-0.9642
0.2621	0.5238	0.8672	-0.5075	0.2576	-1.0156
0.3018	0.4532	0.7960	-0.5814	0.3380	-0.8743
0.3376	0.4925	0.7903	-0.6248	0.3904	-0.9128
0.7911	0.8442	0.8764	-0.8542	0.7297	-0.9128
0.9756	1.0003	0.4330	-0.8890	0.7903	-0.9128
0.4240	0.4090	0.0588	-0.5857	0.3431	-0.5662
0.1724	0.2525	-0.0224	-0.3945	0.1557	-0.5790
0.5360	0.1869	-0.0691	-0.7734	0.5982	-0.2709
0.5191	0.2406	-0.3328	-0.6926	0.4797	-0.3223
0.0105	-0.0480	0.1067	0.0817	0.0067	-0.3736
-0.0006	0.0043	0.0065	-0.0808	0.0065	0.6021
0.0680	-0.0722	-0.2211	-0.3146	0.0990	0.3325
0.0089	-0.0139	0.1106	0.0739	0.0055	-0.1168
0.0754	-0.0320	0.1966	0.2720	0.0740	-0.1168
1.0960	0.4296	0.7107	1.1462	1.3138	0.4481
1.8686	1.3830	0.6620	1.8214	3.3176	1.3468
4.0733	1.7535	0.9399	1.9683	3.8742	0.8460
6.2688	5.4953	1.7617	2.2994	5.2872	2.0144
0.1308	-0.4667	-0.1413	-0.6587	0.4339	2.3482
18.4074	13.5007	8.9785		19.0000	TOTAL

$(X2 - \bar{X}2)^2$	$X3 - \bar{X}3$	$(X3 - \bar{X}3)^2$	$Y - \bar{Y}$	$(Y - \bar{Y})^2$	
0.9297	-2.0985	4.4039	-0.6905	0.4768	
1.0313	-1.6792	2.8198	-0.5166	0.2669	
0.7644	-1.5336	2.3518	-0.5192	0.2696	
0.8333	-1.4629	2.1402	-0.5404	0.2920	
0.8333	-0.9465	0.8959	-0.9262	0.8579	
0.8333	-0.3948	0.1559	-1.0975	1.2045	
0.3206	-0.0814	0.0066	-0.7241	0.5243	
0.3353	0.0510	0.0026	-0.4371	0.1911	
0.0734	0.0996	0.0099	-0.6932	0.4805	
0.1039	0.4438	0.1970	-0.7497	0.5620	
0.1396	0.8278	0.6853	0.1288	0.0166	
0.3625	0.9161	0.8393	0.0070	0.0000	
0.1106	1.0220	1.0446	-0.2164	0.0468	
0.0137	0.9205	0.8474	0.1200	0.0144	
0.0137	0.7091	0.5028	0.2771	0.0768	
0.2008	0.7431	0.5522	0.9560	0.9140	
1.8137	0.6451	0.4162	1.0258	1.0523	
0.7158	0.4540	0.2061	2.0693	4.2822	
4.0577	0.6460	0.4173	2.7262	7.4322	
5.5139	0.7109	0.5053	-0.1987	0.0395	
19.0003		19.0001		19.0003	TOTAL

المغرب

يوضح هذا الجدول معامل الارتباط ومعامل التحديد الموجود بين الحساب الجاري وحساب التجارة المنظورة للمغرب

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.502 ^a	.252	.211	1.5176942E3	.859

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: Y

ملخص

العنوان : ميزان المدفوعات وأثاره على التجارة الخارجية دراسة حالة بلدان المغرب العربي من سنة 1990 إلى 2009

ميزان المدفوعات هو أدوات يستعملها صانعو القرارات الاقتصادية للبلاد محل الدراسة كونه يبين مختلف النشاطات الاقتصادية لهذا البلد خلال سنة معينة من خلال تسجيله لتحركات مختلف السلع والخدمات ورأس المال وعلى حسب وضعية هذا الأخير يتحدد سعر الصرف الذي يؤثر ويتأثر هو الآخر بحجم التجارة الخارجية وفي دراستنا هذه لحالة بلدان المغرب العربي (الجزائر تونس والمملكة المغربية) وجدنا أن ميزان المدفوعات الجزائري والمغربي يتأثر بالحساب الجاري أما ميزان المدفوعات الخاص بالمملكة المغربية فيتأثر بالإستثمار الأجنبي بالدرجة الأولى وخلصنا إلى أن تكتل هذه الدول فيما بينها يمكنها من الدفع بعجلة الإقتصاد إلى الأمام وهو مطلب يرغب في تحقيقه .

الكلمات المفتاحية :

ميزان المدفوعات؛ الإختلال والتوازن في ميزان المدفوعات؛ التوازن حسب نموذج ماندل فليمنغ ؛ التجارة الخارجية؛ نظريات التجارة الخارجية؛ الإستثمار الأجنبي؛ أهم نظريات الإستثمار الأجنبي وأشكاله؛ سعر الصرف ونظرياته؛ الإرتباط المتعدد؛ إختبار دلالة معاملات التحديد.